

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

القضية الفلسطينية في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي

1947-1978

إعداد الطالب
فرسان إبراهيم صالح تايه

رسالة قدّمت إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من معهد الدراسات الإقليمية

القدس - فلسطين
1432 هـ -2011م



منشورات الطليعة
2012

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا



دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية

عامر جورج الياس أبوسعدى

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1432هـ / 2011م

دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية

إعداد

عامر جورج الياس أبوسعدى

بكالوريوس تاريخ وعلوم سياسية من جامعة بيرزيت

رئيس لجنة المناقشة: الدكتور معتصم الناصر

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في معهد الدراسات الإقليمية/ دراسات عربية معاصرة / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1432هـ / 2011م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية



إجازة الرسالة

دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية

إسم الطالب: عامر جورج الياس أبوسعدى

الرقم الجامعي: 20620139

رئيس لجنة المناقشة: الدكتور معتصم الناصر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 11-1-2011م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور معتصم الناصر التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور أحمد أبودية التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور عدنان ملحم التوقيع:

القدس- فلسطين

1432هـ -20011م

إهداء

إلى الذين عبدّوا لي طريق الحرية
فكانوا بحق مشاعل نور ونار أضاءت
كل حرف من حروف هذه الرسالة:

إلى والدي العزيز

إلى والدتي الكريمة

إلى زوجتي الفاضلة التي كانت معواناً لي في هذا الدرب الطويل، ما هانت ولا استكانت

إلى كريمتي المحبوبة بيلار التي قيض الله لها أن ترى هذه الرسالة

إلى الإخوة الكرام والعائلة الكريمة

إلى شهداء الوطن العربي الذين ضمخوا بدمائهم الزكية ثرى هذا الوطن الطاهر كي يتحرر من براثن الاحتلال ويسطع شمسه في رابعة النهار

إلى كل هؤلاء أقدم هذا الجهد المتواضع كي يكون منارةً للأجيال القادمة علّها تتوحد تحت راية الوحدة العربية المنشودة

عامر جورج الياس أبوسعدى

إقرار

أُقر أنا مقدم الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: عامر جورج الياس أبوسعدى

التوقيع: ....

التاريخ: 11/ كانون الثاني /2011

الشكر والتقدير

لا يسعني في هذا المقام وأنا أقدم هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والثناء إلى كل من الدكتور معتصم الناصر رئيس لجنة المناقشة، والدكتور أحمد أبودية الممتحن الداخلي، والدكتور عدنان ملحم الممتحن الخارجي، حيث كان لهم الدور الفاعل والمميز في التوجيه والإرشاد لهذه الرسالة.

كما أزجيها تحية شكر وعرفان بالجميل إلى ذلك الإنسان الرائد في عطائه، الذي أمدني بكل العون والثقة المتناهية لهذه الرسالة، إلى الأستاذ الكريم الدكتور عبد الستار قاسم.

كما أثمن الدور الذي قامت به الهيئة الإدارية والتدريسية في قسم الدراسات الإقليمية العربية في جامعة القدس، الذين ما بخلوا علينا يوماً بالمعلومة ولا بالمشورة.

كما أشكر النسيب الفاضل الأستاذ رياض أبوسعدى الذي أشرف على التدقيق اللغوي للرسالة، فله الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالعرفان والتقدير لأمناء وموظفي المكتبات على دعمهم المتواصل وإمدادي بالمصادر والمراجع لإعداد هذه الرسالة، وأخص بالذكر: مكتبات الدراسات الإقليمية في جامعة القدس، وبلدية البيرة العامة، وجامعة بيرزيت، وجامعة بيت لحم، وكلية تيراسنطا للبنين في بيت لحم.

ولا يفوتني إلا أن أزجيها تحية إكبار وإجلال إلى ذلك الجندي المجهول مدير كلية تيراسنطا للبنين في بيت لحم الأب مروان دعدس على دعمه اللامتناهي في تذليل كل الصعاب التي واجهتني طيلة فترة دراستي، وسهل لي توجُهي إلى الجامعة طيلة مراحل الدراسة من حيث تقديم أو تأخير الحصص أثناء دوامي اليومي في الكلية. كما أوجه تحية شكر إلى جميع زملائي وزميلاتي أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في الكلية لتعاونهم المثمر طيلة الوقت.

كما أوجه تحية إعجاب وتقدير إلى جميع الأصدقاء الذين شدوا من أزري، فكانوا بحق الشموع المنيرة في هذا الدرب، وعلى رأسهم الأخ والصديق العزيز أسامة جرايسة.

قائمة الرموز

(مؤلف مجهول)	(من دون مؤلف)
(ب.ت)	(من دون تاريخ)
(د.ط)	(من دون طبعة)
(ص)	(صفحة)
(د.م)	(دون مكان نشر)
(د.ن)	(دون ناشر)

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية، وتأثيرها في المجتمعات العربية، ومدى تجاوب الفئات الحاكمة مع النمط القبلي السائد في المجتمع العربي، وكيفية استغلال الفئات الحاكمة لما يسمى بالشرعية القبلية في الحكم والسيطرة على الوطن العربي. تنبع أهمية الدراسة من كونها تناقش موضوعاً قديماً حديثاً يعيشه الوطن العربي، يتمثل في مسألة تعطيل الوحدة العربية، وانحصارها في قالب العقلية القبلية، ويحظى هذا الموضوع بأهمية في الأوساط الوطنية والعربية، وتتناقض حوله المواقف والرؤى ووجهات النظر.

استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، للتحقق من دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية، من خلال الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع الأولية والثانوية، والتي تشمل: خطابات، وتحليلات وأراء سياسيين، وكتب، ومجلات وصحف يومية.

خلصت الدراسة إلى انه يوجد تناقض كبير وواضح بين العقلية القبلية، وفكرة الوحدة العربية، فالأولى تقوم على التعصب للذات والسيطرة، وتفكيك المجتمع، وخلق الصراعات والانقسامات السياسية والمذهبية والفئوية، مما يجعل الآمة في حالة تخلف عميق فكرياً وسياسياً واقتصادياً، ويؤدي إلى تكريس فكرة المصلحة الفردية الفئوية على حساب مصلحة الجماعة. في حين تقوم فكرة الوحدة العربية على البناء والتطوير والنهوض بالوطن العربي في كافة المجالات، وإيجاد المجتمع العربي المترابط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، والتخلص من مشكلات الماضي وسلبياته العديدة والتطلع لمستقبل أفضل للوطن العربي في كافة المجالات.

وقد بينت الدراسة الأثر السلبي والواضح للعقلية القبلية التي تنتهجها أغلب الأنظمة العربية الحاكمة في تعطيل الوحدة العربية، نتيجة تكريسها للأفكار القبلية التعصبية والنمطية التي تنفي المجتمع الأوسع، من خلال قيامهما بتطبيق سياساتهم التعسفية في الأقطار العربية، مما يؤدي إلى إفشال أي مشروع عربي وحدوي. حيث يصرون على استمرار وجود كيانات اجتماعية منفصلة بعضها عن بعض تخدم مصالحها الخاصة والفئوية على حساب مصالح الآمة، وهذا ساهم في إجهاض فكرة الوحدة العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السبيل الأساسي نحو التحرر من العقلية القبلية للشروع نحو تحقيق مشروع الوحدة العربية يتمثل في العمل نحو إصلاح الأنظمة السياسية القطرية في الوطن العربي، والسعي نحو تفعيل دور المشاركة السياسية، والديمقراطية والحرية والعدالة، داخل الدول القطرية العربية. ومن ثم العمل نحو تعزيز وتفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينية من خلال المثقفين والأكاديميين ورجال الدين، الذين بمقدورهم الوصول إلى شريحة كبيرة من شعوب الوطن العربي، والعمل على نشر روح الوعي الفكري القومي والإيمان بأهمية الوحدة العربية والسعي نحو التخلص من العقلية القبلية. ومن ثم، لا بد من العمل نحو تحرير الذات العربية المتمثلة بالفرد من القيود الاجتماعية المرتبطة بالعقلية القبلية، التي تعيق أي مشروع وحدوي عربي، فالوحدة العربية تحتاج إلى شخصية المواطن العربي نفسه، والابتعاد عن سيطرة القبلية والفئوية والطائفية والحزبية على عقلية كل مواطن عربي.

وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تجاوز الصراعات والخلافات الداخلية العربية، والتفكير بمصلحة الآمة، وتحقيق مشروع الوحدة العربية، والحذر من استمرار العقلية القبلية كأساس رئيس في نهج الحكام والزعماء العرب، لان ذلك سيساهم في استمرار هدم الوطن العربي. ولا بد لتلك الأنظمة الحاكمة من تفضيل مصلحة الآمة والشعوب العربية على مصالحها الفئوية الخاصة التي تؤخر ولا تطور. وعلى المفكر والمثقف والأكاديمي العربي أن يتفاعل ويتواصل مع الجماهير العربية، والسعي نحو القضاء على العقلية القبلية، وزرع روح الوعي الفكري القومي لديهم، للوصول إلى مشروع الوحدة العربية. وأوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتعصب القبلي ومدى تأثيره في المجتمعات العربية، وعلى فكرة الوحدة العربية بشكل خاص.

" The Role of the Tribal Mentality to Disable Arab Unity "

Abstract

This study aims to investigate the role of the tribal mentality in the disruption of Arab unity, its impact on Arab societies and the responses of the rulers or ruling classes to the prevalent tribal pattern in the Arab society, as well as the exploitation of the tribal legitimacy in ruling and controlling the Arab World. The study approaches a modern prevalent phenomenon, whose roles dates back to ancient dates, represented by the disruption of Arab unity through tribal mentality; a subject that captures a great significance within the national and Arab circles, and which a rises contradictory positions, visions and perspectives.

The researcher employed the analytic historical qualitative method to verify the role of tribal mentality in the disruption to verify the role of tribal mentality in the disruption of Arab unity through resorting to many primary and essential references and sources including speeches, politicians' opinions, political publications, as well as daily newspapers and analyses periodicals.

The study concludes that there is great evident contradiction between tribal mentality, and the notion of Arab Unity. The former is based on control, fanaticism and society disunion or disintegration as well as the promotion of conflicts and sectarian doctrinal divide, which creates a state of economical, political and intellectual profound retardation, and a situation in which sectarian individualism is given priority to public interest. Arab unity, on the other hand, is based on development in all respects, and the creation of a homogenous Arab society that is politically, economically, socially and intellectually coherent. It also dictates the abandonment of the past dilemmas and passivity, and looking forward to create a better future.

The study revealed the negative evident impact of the tribal mentality that most Arab regimes pursue in disrupting Arab unity as a result of consecration of stereotyping fanatic tribal notions that refute the larger society through the enforcement of arbitrary policies in the Arab nations, which in return crush any Arab federal project. Arab rules insist on the existence and predomination of disintegrated social entities, which serve sectarian, rather than public interest; a trend that has aborted the notion of Arab unity up till now.

The study concluded that the essential approach to liberate from tribal mentality and to achieve Arab unity is to reform the political regional regimes within the Arab World, and to activate political participation, democracy, freedoms, and justice. Such policies also dictate the enhancement and activation of the role of religious, intellectual and educational, institutions, through the role played by religious men, intellectuals and academicians who can reach a large sector of people within the Arab World to establish national and intellectual awareness and create faith among people of the significance of unity, by rejecting tribal mentality. Therefore, the Arab personality has to be liberated from social restrictions relating to tribal mentality, which hinders any federal Arab project. Arab unity requires an Arab personality that totally rejects tribal, sectarian and doctrinal control over minds.

In the light of the results yielded, the study recommended that internal Arab conflicts and disputes must be transcended to pave the way of the nation's interests. The domination of

tribal mentality as basis for ruling would contribute to the destruction of unity and development. Arab Regimes have to give preference to the peoples' or the nation's interests. Intellectuals and academicians have to exercises their roles in the eradication of tribal mentality to be replaced to national intellectual awareness. The research recommends the conduction of more research to investigate the impact of tribal fanaticism on the Arab societies in general and the notion of Arab Unity in particular.

الفصل الأول: خطة الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة
- أدبيات الدراسة
- ملخص الدراسات السابقة
- تقييم عام لأدبيات الدراسة

الفصل الأول:

1.1 المقدمة:

تناقش هذه الرسالة في دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية. إنها تهتم بدراسة العقلية القبلية العربية في الوقت الراهن، ومدى تأثيرها على فكرة الوحدة العربية والسعي نحو تحقيقها. الموضوع مهم من حيث انه يتعلق بمستقبل الأمة العربية وقدرتها على النهوض، ومن الضروري الوقوف على أسباب التعثر الوحدوي، على وعسى نستطيع معالجتها والسير قدماً نحو تغير الأوضاع إلى مستويات أفضل.

ساد تفاؤل كبير في أوساط العرب على اتساع الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين في تحقيق الوحدة العربية، وتحقيق حلم راود نفوساً كثيرة في نهوض الأمة ووضعها في مصاف الأمم المتقدمة. لقد كانت النفوس متطلعة نحو أفاق وحدوية سريعة تجمع العرب في كل مكان تحت سقف واحد، وعبرت عن ذلك بوسائل وأساليب مختلفة منها الأشعار، والأهازيج والأغاني والخطابات السياسية والمظاهرات، الخ. لكن هذا التطلع اصطدم بعراقيل كثيرة حتى تحول الحلم إلى وهم.
ما يعبر عن المحنة أن الأحاديث عن فكرة الوحدة العربية قد تراجعت إلى حد كبير حتى بات الخوض فيها ضرباً من ضروب الخيال، والبحث عن الأوهام. حيث ابتعدت وسائل الإعلام عن التركيز على فكرة الوحدة العربية، ولم يعد السياسيون يتحدثون عن دولة عربية موحدة، بل أصبح الحديث يدور حول فكرة التضامن العربي أو العمل العربي المشترك، وكأن في ذلك استسلاماً لضياع التطلعات والتعويض عنها بما هو أدنى، أو بما يستسلم للتجزئة العربية القائمة وللدولة القطرية كحقيقة لا يمكن تغيرها.

من الملاحظ أن المسألة لم تتوقف عند تراجع فكرة الوحدة العربية، وإنما امتدت لتتراجع فكرة الوحدة الوطنية في أقطار عربية متعددة. فبدلاً من الدعوة إلى الوحدة العربية، أصبحنا ندعو إلى

الوحدة الوطنية في أقطار مثل السودان واليمن والعراق ولبنان وفلسطين وليبيا. أي أن الخلـل لـم يصب فكرة الوحدة العربية فقط، وإنما أصاب فكرة الوحدة الوطنية أيضاً.
فهل هذا على علاقة بالعقلية القبلية، والتي تعني انقسام المجتمع إلى قبائل وعشائر، أو انقسامه إلى فئات دينية وقومية متعددة لا يقبل أحدها الآخر ! هذا ما تحاول الرسالة الإجابة عنه .

2.1 مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة بمدى انتشار فكرة العقلية القبلية في بلدان الوطن العربي وانعكاس ذلك علـى الوحدة العربية. حيث أن العقلية القبلية هي رديف للتفكك والصـراعات والانقسـامات السياسـية والفكرية والمذهبية، مما يجعل الأمة في حالة تخلف عميق فكرياً وسياسياً واقتصادياً، وسيؤدي إلى تكريس مبدأ العقلية القبلية والمصلحة الفردية على حساب مصلحة الجماعة، إمـا إذا تـم تفضـيل الوحدة العربية على حساب العقلية القبلية، فهذا سوف يخلق نوعا من التعـاون المتبـادل والعمـل الجماعي بين الأمة، وبالتالي التخلص من مشكلات الماضي وسلبياته العديدة، والتطلع إلى مسـتقبل أفضل، في مسألة النظام السياسي، والنشاط الاقتصادي، والبعد الفكري للمجتمع العربي، الذي سوف يصل إلى مستوى يصبح قادراً على إدارة نفسه بنفسه.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- إيضاح مفهومي العقلية القبلية والوحدة العربية في المجتمع العربي.
2- بيان الدور التي تلعبه العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية.
3- معرفة مدى التناقض بين التعصب القبلي والوحدة العربية.
4- إيضاح موقف الإسلام من فكرة التعصب القبلي.
5- إيضاح مدى اغتراب الشعوب العربية عن الطبقة الحاكمة في الوطن العربي.
6- إيضاح مفاعيل العقلية القبلية على التحديات التي يواجهها الوطن العربي.
7- التوصل إلى إستنتجات وتوصيات وخطوط مستقبلية لإحداث التغير الاجتماعي الذي يشمل العقلية القبلية، والذي يكون ضرورياَ لتحقيق الوحدة العربية.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين التاليتين:

1- من الناحية العلمية:

تسعى هذه الدراسة إلى إضافة مادة علمية جديدة تتحدث بشكل مفصل عن العقلية القبلية في الوطن العربي، ودورها في تفكيك المجتمع العربي وتعطيل الوحدة العربية، والسعي نحو إيجاد أفكار وتحليلات جديدة تتعلق بهذه القضية الشائكة والحساسة.

2- من الناحية التطبيقية :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش مشكلة قديمة حديثة يعيشها وطننا العربي، تتمثل في مسألة تعطيل الوحدة العربية، ومدى الدور التي تلعبه العقلية القبلية في التأثير على مشروع الوحدة العربية.

5.1 أسئلة الدراسة

تطرح هذه الدراسة العديد من الأسئلة التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة الدراسة والقضايا التي سيتم نقاشها. حيث تركز هذه الدراسة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية في المشرق العربي؟

ويندرج تحت هذا السؤال العديد من الأسئلة التي سوف تعالجها هذه الدراسة:

1- ما هي العقلية القبلية ؟
2- هل العقلية القبلية تساهم في توحيد المجتمع أم في تفكيكه؟
3- ما هو الدور التاريخي للعقلية القبلية في المجتمع العربي؟
4- ما هو موقف الاسلام من فكرة التعصب القبلي؟
5- ما هو تأثير العقلية القبلية على علاقة الحكام بالمحكومين؟
6- هل يمكن للعقلية القبلية أن تستمر في الوطن العربي في ظل التحديات السياسية والثورة الشعبية على الفئات الحاكمة؟
7- ما هي السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن أن نقوم بها للتخلص من مفهوم العقلية القبلية في وطننا العربي، للوصول إلى الوحدة العربية ؟

6.1 فرضيات الدراسة

1- القبيلة نظام اجتماعي، له ظروفه ومكوناته، ونتاجه، ويجب على النظام السياسي المعاصر خلق ازدواجية في النظرة إلى المستقبل.
2- القبلية والوحدة، مفهومان متناقضان، لكل منهما أولوياته وجزيئاته.

7.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تم اختيار عام 1945 مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية استقلال دول الوطن العربي من الاستعمار الغربي كبداية للدراسة، وحتى بداية عام 2011.

الحدود المكانية: تغطي الدراسة دول الوطن العربي.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة حول المجتمع العربي.

هذا وتشمل الدراسة خلفية تاريخية عن العقلية القبلية والوحدة العربية.

8.1 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، لأنه يعبر عن قضايا وأمور قديمة – حديثة عايشها الوطن العربي، من خلال الربط بين الأحداث التاريخية، وتحليلها وفق ظروف المجتمع العربي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

9.1 أدبيات الدراسة

على حد إطلاع الباحث، لم يجد دراسات سابقة تتحدث بشكل صريح عن دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية، إنما وجد دراسات تتحدث عن العصبية والنظام القبلي، كجزء أساسي ورئيس في المجتمع العربي، وعن الوحدة العربية من حيث تاريخها وأهدافها وأهميتها، ومعوقات عدم قيامها، كلٍ على حده، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة بعنوان: التعصب ماهية وانتشاراً في الوطن العربي.
إعداد: علي أسعد وطفة، وعبد الرحمن الأحمد.

تتحدث هذه الدراسة عن التعصب في الوطن العربي، كونه يشكل خطورة على الساحة العربية. حيث يعتبر ظاهرة منتشرة في مختلف شرائح المجتمع العربي، ويعاني منه بشكل كبير، وهذا يؤدي إلى الضرر بكل المعاني الإنسانية عندما يستفحل، ويأخذ مداه.

وقد استعرض الباحثان مجموعة من المحاور التي تجسد الإشكالية المسببة للتعصب في الوطن العربي، وقد تحدثا عن بنية العائلة العربية، والبنية الدينية، والبنية الاقتصادية. والبنية السياسية، بالرغم من حدوث تغيرات في البنية السياسية العربية، حيث أدخلت كثير من الدول العربية دساتير حديثة، إلا أن جوهر السلطة السياسية ما زال تقليدياً، فالأبوية والعائلية تمثلان سمة أساسية في بنيتنا السياسية العربية.

ورفعت هذه الدراسة العديد من التوصيات أبرزها إجراء دراسات عديدة تتعلق بموضوع التعصب والعصبية، للكشف عن خطورتها في المجتمعات العربية. والعمل بمختلف الوسائل والإمكانيات السياسية والثقافية والفكرية والإعلامية والتربوية لبناء الإنسان وتنمية وعيه بروح تسامحيه وديمقراطية، والتي تناهض كل الآثار السلبية للتعصب. والسعي نحو نبذ العقلية العربية المبنية على التعصب على كافة الصُعد ومجالات الحياة المختلفة.

2- دراسة بعنوان العصبية بنية المجتمع العربي.
إعداد: عبد العزيز قباني.

تتحدث هذه الدراسة عن العصبية كأساس رئيس وأساسي في بنية المجتمع العربي، أي تكون نسيجه الاجتماعي والثقافي القيمي السلوكي، وتفسر عبره الظواهر السياسية والثقافية والنفسية والتربوية المتمثلة في هذا السلوك. فهو نظام سلطوي فئوي مستبد، مبني على التميز العائلي والعشائري والقبلي والديني، ويسعى إلى التمسك بالدكتاتورية والسيطرة وخلق النزعات والصراعات الداخلية، والعنف.

وتضيف هذه الدراسة أن نظام العصبية يحكم جميع طبقات المجتمع في العالم العربي، ويوجه سلوك أفرادها وفئاتها. وإذا استمر هذا النظام بالتحكم في المجتمع العربي، فإن حركة الإرادة نحو التطور

والتقدم ستبقى ضعيفة جداً، وسيبقى الوطن العربي مشلولاً، وفي حالة كساد سياسي، واقتصادي وفكري وثقافي نتيجة ذلك، وغير قادر على مواجهة التحديات والصعوبات في عصرنا الحالي.

ومن هنا فإن الدراسة توصي بأن يكون هنالك تغيير جذري في المجتمع العربي، من حيث إيجاد نظام قيم جديد إنساني، يتمثل بالسلوك الصريح غير المنافق، تكون الكرامة والحرية والحق حلقته الرئيسة، وأساساً لقيام المجتمعات الديمقراطية العادلة، فالمطلوب إحداث التغير الجذري والتحول من نظام العصبية إلى نظام يسعى إلى خدمة وتطوير المجتمعات العربية من كافة النواحي والمجالات.

3- دراسة بعنوان شريعة العشائر في الوطن العربي.

إعداد : فاروق الكيلاني.

تناولت هذه الدراسة موضوع النظام القبلي الذي يحكم الوطن العربي، إذ أن القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التي يقوم عليها هذا النظام، والتي تستمد قوتها ومصدر إلزامها من إرادة شيوخ القبيلة، وهذا الأمر الذي أثر في التأثير على المجتمعات العربية بشكل عام. فهذا الفكر عبارة عن نظام مغلق لا يقبل التطور والانفتاح، ويشكل نهجاً منفصلاً عن كل ما حوله، ولا يسعى إلى إشراك فئات المجتمع المختلفة في كافة مجالات الحياة المختلفة.

وتتحدث هذه الدراسة عن كيفية استمرار القبلية في السيطرة على كافة مجالات الحياة في مجتمعاتنا العربية، ومدى تمسك تلك المجتمعات والفئات الحاكمة به طوال الفترة الماضية، وفي وقتنا الحاضر، ومدى انسجام هذا الفكر القبلي اللعين مع توجهات وسياسات تلك الفئات الحاكمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية العمل نحو القضاء على الفكر القبلي، والابتعاد عنه بشكل نهائي، وعدم الالتفاف حوله، في ظل الوضع العربي الراهن والصعب الذي نعيشه، والتفكير بمصلحة الوطن العربي وشعوبه، والعمل على تطويره والنهوض به بعيداً عن فكر العقلية القبلية.

4- دراسة بعنوان صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي.

إعداد: محمد جواد رضا.

تتمحور هذه الدراسة في دراسة الصراع القائم بين الدولة والقبيلة في دول الخليج العربي، ويعالج الباحث هنا أربعة أزمات في الخليج العربي، أزمات الميلاد السياسي، وأزمات السيادة والنفط، وأزمات الدور المهمل للدول الخليجية، وأزمات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

وقد تناولت الدراسة الصراع القائم بين الرؤية القبلية للمجتمع الخليجي، والدولة من جهة أخـرى، حيث يرى الباحث بوجود تناقض واضح وكبير بينهم، فالكيانات القبلية في منطقة الخليج العربـي تطرح نفسها على العالم على أنها تكوينات سياسية حديثة، وهذا يعكس الوضع الداخلي المبني على سيطرة تجمعات قبلية محكومة بمنطق القبيلة على السلطة هناك، مع إبعاد فئات المجتمع الخليجـي عنه.

وتتوصل الدراسة إلى أن دول الخليج العربي باستطاعتها أن تكـون النمـوذج السياسـي الفعـال والناضج في المنطقة، من خلال الخروج من القبلية إلى الدولة، وهذا يتطلب التعجيل والسرعة في إجراء العديد من الإصلاحات وعمليات التحديث الشامل من كافة النواحي في المجتمعات الخليجيـة للوصول إلى الأهداف المطلوبة في التقدم والرقي والحرية.

5- دراسة بعنوان: القبلية والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة.

إعداد: عبد الله الغذامي.

تتمحور هذه الدراسة في تناول القبلية والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، من خلال دراسة العديـد من المواضيع المرتبطة بهذه الدراسة، من حيث دراسة هويات ما بعد الحداثة، كالقبائلية والعرقيـة والهوية، ومن ثم تحدثت الدراسة عن الإسلام والقبيلة، والقبيلة والعائلة، وقد تناولت الدراسة أيضـاً ثقافة القبيلة وبنيتها، وقضية إعادة اكتشاف القبيلة.

تتحدث الدراسة عن التناقض بين القبيلة والقبائلية، من حيث أن الأولى تشـكل نظامـاً اجتماعيـاً ومعيشياً طبيعياً، شكلته عوامل البيئة والتاريخ، أما القبائلية فهي تمثل استعادة لعناصر الثقافة القبلية، تهدد كيان الدولة وتخلق نوعاً من التناحر والانغلاق على الذات.

ويؤكد الباحث أن عودة الأصوليات والطائفيات هو إفراز لمرحلة ما بعد الحداثة، حيـث ظهـرت الهوامش لتعبر عن ذاتها، فاختلطت المفاهيم حتى صارت الرجعية المغرقة في رجعيتهـا تتجـاور وتتصاحب مع الحداثة الفائق.. ويتوصل الباحث هنا على أن مشاكلنا في بنيتنا الثقافيـة التقليديـة المنغلقة، فهي بنية يرتع فيها النسق، ويجد له فيها منافذ كثيرة كالفئوية والطائفية والمذهبية، وهي كلها عبارات انحيازية وعنصرية وتمييزية صارخة.

6- دراسة بعنوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن.
إعداد: ندوة نظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

تناولت هذه الدراسة الدور السياسي للقبيلة في اليمن، من حيث قراءة الواقع اليمني المتداخل بشكل كبير وواضح بين القبلي والمدني، والنفوذ السياسي العميق والمؤثر على قرارات الدولة الذي طغى عليها الطابع القبلي، وتضيف الندوة أن القبيلة ظهرت أكثر نفوذاً وتأثيراً من النفوذ السياسي للأحزاب السياسية في اليمن، من حيث أن جزءاً كبيراً من التوجهات الرسمية في اليمن نراها متأثرة بشكل واضح بالضغوط القبلية، بينما المطالب السياسية للأحزاب السياسية لا يهتم بها بالشكل المطلوب.

وتضيف الدراسة أن القبيلة في اليمن احتوت الدولة، بدلاً من أن تحوي الدولة القبلية، وهذا بحد ذاته انتصار للقبيلة، فظهرت القبيلة أكثر صلابة من تيارات التغيير،فالقبيلة في اليمن متغير تابع، ومن الصعب الحديث عنها بمعزل عن النظام السياسي في اليمن، حيث أصبح هنالك دور سياسي ونفوذ فعال للقبيلة في اليمن على القرار السياسي ومجريات الأمور في اليمن. وطالبت الندوة النظام الحاكم الابتعاد عن إنتاج العصبيات في المجتمع اليمني، حتى لا يحدث شرخاً في مفهوم المواطنة.

7- دراسة بعنوان الوحدة العربية والأفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي.
إعداد: حقي إسماعيل بربوتي.

تتحدث هذه الدراسة عن الأوضاع التي تسود الوطن العربي من اضطراب سياسي وفكري خطير، ومن حالة تخبط بين حاضرنا ومستقبلنا، إذ أن الوحدة العربية وسبل تحقيقها من الموضوعات المهمة التي لها تأثير مباشر على ملايين العرب.

وتهدف هذه الدراسة إلى خدمة الفكر القومي العربي الوحدوي، والسبل نحو الانتقال بالوحدة من حلم، إلى حدث على أرض الواقع.

ويوصي الباحث باستنهاض مشروع يؤسس الواقع الاجتماعي وفق معطيات قومية ودينية. ويطالب بالتعجيل للوصول إلى هذا الهدف، من خلال تضافر كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخلفهما تقف شعلة المبادئ الإسلامية والقومية العربية.

ويضيف أن المطلوب عمل جبهة جماهيرية كبيرة، تنهض به الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات وكل المثقفين العرب، لإحداث الضغوط على الأنظمة السياسية العربية، وينتهي الأمر إلى توجيه الخيارات السياسية والاقتصادية نحو الوحدة العربية الشاملة.

8- دراسة بعنوان في الوحدة والتداعي- دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية.

إعداد: يوسف مكي.

تناولت هذه الدراسة الأسباب الرئيسة وراء تعثر مشاريع النهضة العربية في وطننا العربي، وعلى رأسها مشروع الوحدة العربية، وعدم وصوله إلى النور، في ظل الحاجة الملحة لذلك المشروع الوحدوي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تطلعات الشعوب العربية نحو التطور والنهوض بوطننا العربي.

وقد توصل الباحث إلى ثلاثة أسباب رئيسة أعاقت مشروع النهضة العربية، والمتمثل في ضعف التشكيلات الاجتماعية في الوطن العربي، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط والتصحيح النسبي في أسعاره، أضف إلى ذلك، قضية المعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي. وقد ناقش الباحث هذه القضايا دون غيرها، نتيجة اقتناعه أن عوامل التداعي الأخرى، والتي أعاقت مشاريع النهضة العربية، هي عوامل ثانوية منبثقة من تلك القضايا الثلاث ومرتبطة بها.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية العمل نحو تحقيق المشروع النهضوي العربي، المتمثل أساساً في مشروع الوحدة العربية، فهو الركيزة الأساسية الذي يفك ارتباط وطننا العربي وتبعيته للغرب، ويساهم في تعزيز قوة وصلابة الوطن العربي، في التصدي للتحديات والمصاعب التي تواجهه، بالإضافة إلى أنه السبيل الوحيد نحو الوصول إلى مرحلة متقدمة من التطور والتقدم والنهوض بالوطن العربي من كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

9- دراسة بعنوان: مشروع الوحدة العربية ... ما العمل؟

إعداد: سعدون حمادي.

تتناول الدراسة قضية الوحدة العربية وأهميتها للشعوب العربية، وما هو المطلوب للوصول لها، حيث يرى الكاتب أن التمسك بالقومية العربية ومشروع الوحدة العربية أصبح ضرورة ملحة أكثر

من أي وقت مضى، ويدعو إلى عدم الاستسلام لحالة التجزئة القطرية، التي تـؤدي إلـى تمزيـق الوطن العربي رويداً رويداً، وعدم قدرته على الوصول إلى مرحلة التطور والتقدم.

ويضيف الكاتب أن مشروع الوحدة العربية هو الداعم والسد المنيع في تقدم الأمة العربية ورقيهـا، والتي من خلالها تستطيع مواجهة كافة التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية التي تحيط بأمتنا العربية، بالتالي فإن إتحاد الأمة العربية في كيان قومي هو بمثابة الثورة الحقيقة والمفتاح الأساسي والرئيس للنهضة العربية المطلوبة، والتغيير الايجابي والفعال في كافة ميـادين الحيـاة السياسـية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

1.9.1 ملخص الدراسات السابقة:

تمت مراجعة العديد من الدراسات السابقة، والتي تناولت العصبية والنظام القبلي، كجـزء أساسـي ورئيس في المجتمع العربي، ومعوقاتها على الوطن العربي، والوحدة العربية من حيث تاريخهـا، أهميتها وأهدافها، وأسباب تعثر قيامها، وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات فيمـا يلي:

أولاً: تعتبر العصبية القبلية ظاهرة خطيرة في الوطن العربي، وهي مزروعة في هيكليته وبنيتـه، وتحكم الجزء الأعظم من طبقات المجتمع في العالم العربي.

ثانيـاً: يتسم جوهر السلطة السياسية الحاكمة في الوطن العربي بالأسس التقليدية، والأبوية والعائلية السمة الأساسية الغالبة في بنيتها السياسية.

ثالثاً: إن سيطرة النظام القبلي على المجتمع العربي، يؤدي إلى بمنزلة الدفع نحو تدهور أوضـاع الوطن العربي من كافة النواحي والمجالات.

رابعاً: هنالك العديد من العوامل التي أعاقت المشروع النهضوي العربي والمتمثلـة فـي ضـعف التشكيلات الاجتماعية الموجودة، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط والتصحيح النسبي فـي أسـعاره، أضف إلى ذلك، قضية المعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي.

خامساً: المطلوب العمل نحو تشكيل جماهيرية كبيرة، تنهض بها الأحزاب والمنظمات والنقابـات والجمعيات وكل المثقفين العرب، لإحداث التغيير الجذري في هيكلية وفكـر الأنظمـة السياسـية

القطرية العربية، لتوجيه الخيارات السياسية والاقتصادية والفكرية نحو تحقيــق الوحــدة العربيــة الشاملة.

سادساً: ضرورة التخلص من الفكر القبلي الذي يلتف حوله الوطن العربي، والسعي نحو التفكيــر بالمصلحة العليا للوطن العربي وشعوبه نحو إحداث التطور والتقدم والنهوض به.

2.9.1 تقييم عام لأدبيات الدراسة:

على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت العصبية والنظام القبلي، وفكرة الوحدة العربية، إلا أنها تناولت هذه الأحداث بشكل منفصل، كل من وجهة نظرها، وهذا ما ميز هذه الدراسة، في قــدرتها على التعمق في توضيح دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية. أما مــا قدمتــه الدراســات السابقة من فوائد للباحث فهي:

تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة المتاحة والمرتبطة بموضوع الدراسة، إذ تم الحصول على المادة التاريخية المهمة والمطلوبة لخدمة الدراسة والاستفادة منها، وقد ساعدت هذه الدراسات على فهم مشكلة الدراسة، وعملت على تنظيم أفكار الباحث، ومساعدته فــي تنظــيم دراســته بالشــكل المطلوب والشيق، مما سهل في مواصلة إعداد هذه الدراسة حتى النهاية.

الفصل الثاني: العقلية القبلية

- مقدمة حول تطور العقلية القبلية العربية
- مفهوم العقلية القبلية
- مرتكزات العقلية القبلية
- نظرة العقلية القبلية للآخر

الفصل الثاني :

1.2 مقدمة حول تطور العقلية القبلية العربية:

يمكن القول إن تاريخ العقلية القبلية قد بدأ مع بداية وجود الإنسان وتكوينه جماعات قد تجمعهم خصائص وأهداف مشتركة، إذ بدأ البحث عن أسلوب جديد ليعبر أفراد تلك الجماعة عن أنفسهم سواء، على شكل تجمعات بشرية كالأسر، أو قبائل تنتشر في مناطق كثيرة في الأرض، ولكل قبيلة أسس ومرتكزات خاصة بها، حيث كان هنالك شخص مسؤول عن تلك القبيلة، يسمى شيخ القبيلة أو زعيمها. والعقلية القبلية في الحقبة التي سبقت الإسلام، تركزت في القبيلة نفسها باعتبار تلك القبيلة تمثل نظاماً سياسياً واجتماعياً في آن واحد، ولا يمكن الفصل بينهما، " فالعربي تعصب لقبيلته لا لعروبته تعصباً أعمى،حتى أنه استعد لنصرتها ظالمة أو مظلومة، وأخلص لها في السراء والضراء، واستجاب الفرد لشيخ القبيلة دونما تردد أو تفكير، وقد ألزم التعصب القبلي الأفراد على الأخذ بالثأر لكل من طاله الأذى من أفراد قبيلته".[1] بالتالي نجد أن الفرد لا يستطيع الخروج من هيكلية القبيلة وقراراتها وقوانينها، مهما كانت، إيجابية أو سلبية، فالفرد يذوب وينصهر في قبيلته وينفذ كل ما يطلبه شيخ القبيلة أو زعيمها، إلا إذا كان يريد إدارة الظهر والتصعلك.

فالقبيلة تاريخياً هي التي تربط، وتخلق وتجد وتثبت أحكاماً على مستوى التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالتحليل التاريخي للقبيلة يأتي من صلب المجتمعات وإدراكها. فالعرب قبل الإسلام وبعده، لا يزالون تحت تأثير القبيلة، فقبائل العرب عاشت حالة صراع بعضها ضد بعض من أجل طموحات وأهداف الفكر القبلي القائم في تلك المناطق، فحرب البسوس بين القبيلتين العربيتين بكر وتغلب، في أواخر القرن الخامس الميلادي، كانت لأسباب بسيطة، ولكن غاية وفكر تلك القبائل أبعد بكثير، فالتمركز حول مفهوم القبيلة يلغي كل الاتفاقيات والمبادئ، وحتى القواعد غير المكتوبة التي تعارف عليها الناس في تلك المناطق.

---

[1] محمد سمارة. تاريخ العرب السياسي ونظام الحكم والمجتمع والحضارة العربية الإسلامية من العصر الجاهلي حتى سقوط الدولة العباسية. (د.ن)، (د.م)، 1991، ص 17.

وعند الحديث عن الإسلام والعقلية القبلية، نجد أن الإسلام حارب العقلية القبلية، فكان ثورة عليها في جميع مظاهرها، حيث قرر إلغاء قاعدة التفاضل بالأحساب والأنساب، ووضع عوضاً عنها قاعدة التفاضل بالتقوى والعمل الصالح، إذ قال تعالى ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباُ وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم))[1]، وقال الرسول (ص) ((ليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى)). وقال الرسول (ص) يوم فتح مكة ((يا معشر قريش إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم وآدم من تراب)). [2]

يظهر جلياً أن الإسلام كان واضحاً وضوح الشمس، وبإثباتات دينية، أنه يعارض العقلية القبلية في كافة مظاهرها، إذ رأى أن جميع البشر متساوون في الحقوق والواجبات بالرغم من اختلافاتهم الدينية أو مراكزهم السياسية والاجتماعية. فالإسلام ألغى دعوة الجاهلية والالتجاء إلى القبائل والعشائر عند وقوع الشر، وأبطل دماء الجاهلية وقرر إهدارها، وألغى حق الثأر الفردي، وأعطى الحكم للأمة أو من يمثلها. وألغى الإسلام مبدأ التكايل بالدم، حيث ساوى بين دم الشريف والوضيع، وبين دم الحر والعبد، وبين دم الرجل والأنثى. فقال تعالى ((يا أيها الذين أمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى)). [3]

وهذا يوضح أن الإسلام، كان موقفه من العصبية القبلية موقفاً رافضاً لها بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ، ولهذا يجب أن تنتهي العصبية والعقلية القبلية. لكن الذي حصل على أرض الواقع كان مغايراً جداً، حيث أنه رغم دعوة الإسلام إلى نبذ العصبية القبلية والتميز القبلي من منطلق ((كلكم لآدم وأدم من تراب)) إلا أن قوة الانتماء القبلي ظلت عبر التاريخ الإسلامي قوة كبيرة، فالعقلية القبلية رافقت التاريخ الإسلامي في جميع عصوره، وكانت تشكل أساساً رئيساً يدور حولها وبشكل متين. ومن أراد أن يسيطر على الحكم فكان يأخذ من القبيلة ستاراً حامياً ومؤثراً للسيطرة، حتى أن الدعوة الدينية لم يكن من الممكن أن تحقق أهدافها في الإصلاح وإقامة الدولة إلا بقوة العصبية القبلية والمنعة الاجتماعية التي تتمتع بها القبائل القوية، كما يتضح من دور قريش في قيادة حركة الفتوح والدولة الإسلامية. [4]

---

[1] سورة الحجرات. أية 13 .

[2] عبد الملك ابن هشام. سيرة إبن هشام. دار ريحاني للطباعة والنشر، بيروت، (ب.ت)، ص 609.

[3] سورة البقرة. أية 178.

[4] محمد الأنصاري. التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 88.

ففي عهد الرسول (ص)، كانت العقلية القبلية موجودة وبشكل فعال، وهنالك دلائل ومواقف تاريخية تبين ذلك، من حيث التداعي للقبائل والعشائر في فترة الرسول(ص)، فالموقف الذي حدث بين جهجاه أجير عمر بن الخطاب من المهاجرين، وبين سنان الجهني من الأنصار، عندما تزاحما على مورد ماء، فتقاتلا، ومن ثم إستصرخ كل واحد منهما بقبيلته ليقدما الدعم لهما. وكانت العقلية القبلية تسيطر على بعض المؤسسات الإسلامية في عهد الرسول (ص)، وخصوصاً ميثاق المدينة، الذي وضعه الرسول عليه السلام بعد الهجرة، بين المسلمين والمشركين واليهود، حيث دعم العادات والأعراف القبلية، وأقرها لجميع العشائر أن تبقى على ربعتها أي أمورها وعاداتها الأولى، وكان يرمي من وراء ذلك، الملائمة بين العادات القبلية وبين توطيد أركان الإسلام وإخضاع العرب والمشركين واليهود لسلطانه السياسي. وهنالك نظام العاقلة، الذي يربط بين أفراد تجمعهم روابط مشتركة، أي بمعنى أخر هي عصبة الشخص وهم بنوه وقرابته لأبيه، وتشمل سائر الأقارب مهما بعدوا، ولا يدخل فيها الإخوة لام ولا الزوج ولا سائر ذوي الأرحام، وسموا عصبة لأنهم عصبوا أي أحاطوا به. وأيضاً نظام الخلافة، الذي تم تطبيقه بعد وفاة الرسول عليه السلام، والذي ينص على أن يكون الخليفة من قريش. بالتالي أصبحت تلك المؤسسات تدار من قبل فئات تعتمد العقلية القبلية في تطبيقها للأنظمة والقوانين المعمول بها في تلك المؤسسات. [1]

وبعد وفاة الرسول(ص)، وفي فترة الخلفاء الراشدين، بدأت العقلية القبلية تأخذ الحيز الأكبر بين المسلمين، وكانت خطراً شديداً على الإسلام من حيث التأثير عليه، وما حدث بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، حيث " كان أول خلاف ظهر فيه التعصب القبلي في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول عليه السلام وقبل أن يتم دفنه، حيث اختلف المهاجرون والأنصار على انتخاب خليفة للمسلمين وصار كل فريق يفخر بحسبه ونسبه وبعشيرته". [2]

يبين المؤرخون كيفية إثارة زعماء السقيفة من المهاجرين والأنصار، وافتخارهم للأحساب والأنساب لجذب العواطف والمشاعر والحصول على موافقة المجتمعين لمبايعة الخليفة، ولم يتمسكوا بالقواعد والمبادئ لهذه المبايعة، وهي أن يكون المرشح من أهل الإسلام والعدالة والإيمان، بغض النظر عن أسرته وعشيرته. وحادثة سقيفة بني ساعدة أكبر دليل على تكريس دور القبيلة في الحكم، حيث تم اختيار أبي بكر الصديق باعتباره يمثل المهاجرون، وأكبر الرجال سناً، ومرافق الرسول في غزواته، بالإضافة إلى توليه شؤون الدولة الإسلامية أثناء مرض الرسول (ص). من

---

[1] فاروق الكيلاني. شريعة العشائر في الوطن العربي. (د.ن)، بيروت، 1972، ص ص 30- 37.

[2] المصدر السابق. ص 41.

هنا يتبن لنا إلى أي مدى لعبت العصبية القبلية دوراً مهماً وفاعلاً في النظام الجديد، إضافة إلى أنها قوة مؤثرة على مبادئ الإسلام في نفوس ومشاعر الزعماء.

وعند الحديث عن تغييرات الحكم التي انتهجها معاوية بن أبي سفيان في فترة توليه الخلافة الأموية، كتولية ابنه يزيد الحكم بالقوة مجسداً حكماُ أموياً أثرت فيه العصبية القبلية تأثيراً مهماً. جمع معاوية زعماء المناصرين له، طلب منهم مبايعة ابنه يزيد ليصبح خليفة بعد موته، فوافقوا على ذلك، وأصبح الحكم وراثياً بمنطق الطابع الارستقراطي القبلي، على الرغم من وجود اتفاق مع الحسن بن علي، ينص على أن يكون الخليفة من بعد معاوية بن أبي سفيان حسب الشريعة الإسلامية، بالشورى، ولكن العقلية القبلية سيطرت على المسلمين في مسألة الخلافة في فترة الدولة الأموية. [1]

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن فترة الدولة العباسية، نجد أن العقلية القبلية لعبت دوراً كبيراً في إيجاد الدولة العباسية، وخاصة لما قامت به الدولة الأموية من تمييز ضد الأعاجم (غير العرب)، والموالي، ومن إحياء للمشاحنات والصراعات القبلية القديمة. كل تلك الظروف هيأت إلى ظهور الدولة العباسية في تشكيلها وهيكلها بعد معركة الزاب عام750م، حيت تم هزيمة مروان الثاني آخر الخلفاء الأمويين، وتم نقل السلطة بالقوة تحت مفهوم العقلية القبلية ومطامع بني عباس في السيطرة وإنهاء الوجود الأموي.2 اما بالنسبة لموضوع نظام الحكم فقد بقي نظاماً وراثياً قبلياً، حيث برزت الصراعات الداخلية بين الخلفاء والحكام العباسيين، والتسابق على السلطة مستعملين الممارسات القبلية في السيطرة على الحكم.

ونظرة إلى دور القبيلة في الحكم العثماني، نجد أن شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر يستعين به السلطان العثماني في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فالدولة العثمانية كرست القبيلة لخدمة مصالحها في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال نجد أن الآسرة الممتدة لآل العظم في سوريا والزيدانية في فلسطين، والمعنية في لبنان استطاعت أن تفرض سيطرتها على مناطق واسعة، من خلال جمع الحشود والأفراد تحت مسمى الو لاءات القبلية لمد نفوذها، فبعض تلك الآسر أوجدتها الدولة العثمانية لخدمة مصالحها في المنطقة العربية، وبعضها الآخر تمرد على الدولة العثمانية، وشكل له كيان مستقل مستغلاً في ذلك التوظيف القبلي العشائري لسكان تلك المنطقة، فالدولة العثمانية لم تحكم تلك الدول حكماً مباشراً بل كانت تسعى إلى الحفاظ على مصالحها من خلال تلك الشخصيات القبلية والمؤثرة في تلك المنطقة والموالية لها. فلا شك أن

---

[1] محمد سمارة. مصدر سابق. ص 132.

2 إبن الوردي. تتمة المختصر في أخبار النشر: تاريخ إبن الوردي. ص 254.

التأثير كان ملموساً وواضحاً زمن الحكم العثماني في الوطن العربي، فانقسم الوطن العربـــي إلـــى عائلات قبلية بالدرجة الأولى تسعى إلى بسط سيطرتها على بعض المناطق.

وعندما جاء الاستعمار، حاول تكريس العقلية القبلية، فقد أسهم الاستعمار في تكريس العقلية القبلية من خلال تسليم وإعطاء نفوذ للجماعات البشرية صاحبة النفوذ والسلطة لتنفيذ مصالح الاســتعمار، "ففي العراق نجد أن سلطة الاحتلال البريطاني شكلت إدارات خاصة للعشائر الرحــل ومــديريات شرطة خاصة، وفي الأردن قامت السلطات الانجليزية بسن أول قانون لمحاكم العشائر عام 1924 الغرض منه المحافظة على الكيانات القبلية، وتخصيصها بمحاكم خاصة، وفــي فلســطين قامــت السلطات الانجليزية بسن عدد من التشريعات لتحقيق نفس الأهداف".[1] وفي دول الخليج العربي قام الاستعمار الغربي بتنصيب زعماء ينتمون إلى قبائل كبيرة وواسعة على رأس الحكم السياسي فــي تلك الدول الخليجية.

ختاماً نجد أن تاريخ العقلية القبلية كان له بصمات واضحة قبل الإسلام مع وجود تلك القبائل التــي تتعايش على التعصب لنفسها على حساب الآخر، وقد استمر ذلك مع دخول الدولة الإسلامية بكافة فترات حكمها، حتى بعد رحيل الاستعمار الغربي عن المنطقة العربية، ولا يزال الفكر القبلي قائماً في الوطن العربي بالرغم من تغير الأساليب والوسائل لتطبيق هذا الفكر، فالتراكمــات التاريخيــة للعقلية القبلية، وتأثر الزعماء والحكام العرب بها موجود وبشكل كبير، ومواصلة تطبيق هذا النهج من الحكم، وتوريث السلطة ضمن الأسرة الحاكمة، هو الأساس الرئيس في الوطن العربي حاليــاً. وتستثمر بعض الأحزاب السياسية والأسر الحاكمة الزعامات القبلية للوصول إلى أهــدافها العلنيــة والمبطنة في الوطن العربي، ولا يمكن لأي حاكم أو رئيس أن يتخلى عن تلك الزعامات القبليــة، لأنها هي الطريق الأسهل والممهد للوصول إلى الحكم.

2.2 مفهوم العقلية القبلية:

1.2.2 تعريفات حول العقلية القبلية:

العقلية القبلية هي تلك التركيبة الفكرية الاجتماعية التي لم يستطع الوطن العربي الــتخلص منهــا، قديماً وحديثاً، واضعة بين سطورها، سؤالاً جوهرياً يطرح نفسه من قبل ومن بعد، ألا وهو: ما هو

[1] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص ص 84-85.

تعريف العقلية القبلية؟ ولكي نطلع أكثر على هذا المفهوم، لا بد لنا أن نتعمق أكثر في فحوى هــذا المفهوم عند العديد من الباحثين والكتاب.

في البداية، سأبين معنى العصبية التي هي أساس القبلية، حيث أن "العصبية مشتقة من (عصــب)، بمعنى شد وربط، و (تعصب) بمعنى تشيع، وفي اللغة تعني نصرة الإنسان إلى عصبته وهم ذوو قرباه من جهة أبيه، ومؤازرتهم على من يناوئهم ظالمين كانوا أم مظلومين".[1]

وقد أوضح فاروق الكيلاني بأن العقلية القبلية، "هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع القبلي، فهــي رباط وثيق يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم، ويلقي على عاتق كل منهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، فالفرد يناصر قريبه مقابل أن يناصره قريبه، وهو يتضامن مع عشيرته ويذوذ عنها مقابل أن تتضامن معه إن أخطأ، وتحمل عنه المسؤولية إن أجرم، وتثأر له عندما يجنى عليه".[2]

ويعرف محمد عابد الجابري العصبية القبلية، "عبارة عن ظاهرة اجتماعية – سيكولوجية شــعورية ولا شعورية معاً، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكــون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد، كأفراد أو كجماعة، وهي القوة الجماعية التي تمنح القــدرة علــى المواجهة".[3] فالقبيلة هي المحدد الأساسي والرئيس لمكونات العقل السياسي العربي، وكمــا يؤكــد الجابري، بأن مجتمعنا العربي، تحتل القبيلة مركزاً أساسياً في قلب الشعور ذاته، لأنها عبارة عــن تنظيم اجتماعي سياسي طبيعي كامن أو ظاهر، والقبيلة حالياً حاضرة فــي كــل ســلوك سياســي واجتماعي واقتصادي.

وقد كان النظام القبلي عند العرب نظاماً سياسياً واجتماعياً، إذ أن القبيلة كانت عبارة عــن كيــان سياسي قائم بذاته، وفي نفس الوقت كانت كياناً اجتماعياً قائماً على التعصب المحلي.[4] وهــذا يــدل على أن العربي كان يتعصب لقبيلته وليس لعروبته بشكل كبير جداً، وكان يخلص لها في الســراء والضراء، ويستجيب لشيخ القبيلة بدون أي تردد في أمر كان.

---

[1] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص 14.

[2] المصدر السابق.

[3] محمد الجابري. فكر إبن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإســلامي. مركــز دراســات الوحــدة العربية، بيروت، 1992، ص 168.

[4] محمد سمارة. مصدر سابق. ص 17.

وما عرفه إبن خلدون حول مفهوم العقلية القبلية "بأنها الشوكة الفئوية للجماعة التي تحمل المعتمـد عليه إلى السلطة بالانتصار له، ظالماً أو مظلوماً. وتدوم السلطة بدوام العصبية الداعمة لها.[1]
فالعصبية القبلية عند ابن خلدون تستهدف الملك ويعتبر أن ذهاب الملك ذهاب للدولة، والدولة تذهب بذهاب العصبية.

ويتناولها عبد العزيز القباني، "بأنها نظام سلطوي فئوي، يميز بين الناس، فلا يعرف إلى المســاواة سبيلاً، يساند بقيمته التراتبية والسلطوية بعضه بعضاً. وهو من هنا، تفاضلي القيم والإنسانية لأنــه نظام سلطوي إخضاعي، لقيامه على الفئوية المتعصبة، الهادفة إلى السلطة بذاتها، بقصد الإخضاع، فئوية تتجلى في سلوك الفرد، كما، في سلوك الجماعة، فئوية مولدة للعنف، ومؤدية إلى شتى أنواع الجرائم في ظروف الخلاف على السلطة".[2]

وما عرفه متعب الشامسي حول نظام العقلية القبلية، "بأنها نظام تحكمه أعراف وتقاليد راسخة سواء فيما يتعلق بالشرعية أو طبيعة السلطة وكيفية تداولها أو حتى العلاقات بين الحاكم والمحكــوم، أو التأثير السياسي على مجريات الأمور السياسية في المجتمع القبلي. ونجد في عملية ممارسة السلطة في المجتمع القبلي عدة ضوابط تلزم الحاكم لا يستطيع تعديها و النزوع للتسلط".[3]

وقد عرفها محمد جابر الأنصاري، "بأنها معول الهدم في كيان الدولة والوطن، ونوع من التمييــز العنصري بين الإنسان والإنسان، وبين الرجل والمرأة، وبين القبيلة والقبيلة في العلاقات الاجتماعية العامة والخاصة، ولا يمكن إقامة علاقات إنسانية طبيعية وصحية في ظــل معاييرهــا التفاخريــة والتفاضلية بين أبناء الوطن الواحد".[4]

وبناءً على ما ذكر أعلاه، يتبين لنا أن تعريف العقلية القبلية هو عبارة عن ترابطات اجتماعية تقوم على قاعدة الحكم الجمعاني وليس الطوعي، باستخدام أساليب ووسائل مختلفة، كالســيطرة والقمــع والاستبداد وعدم الاعتراف بالجماعات كشريكة في الحكم مبتعدة فــي ذلــك عــن مســار الحكــم الديمقراطي وإطلاق الحريات، لكي تحافظ على وجودها واستمرارها كفئة حاكمة ومتسلطة، مجسدة

---

[1] عبد العزيز قباني. العصبية بنية المجتمع العربي. دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997، ص51.

[2] المصدر السابق. ص 10.

[3] الشامسي، متعب(2007).بحث: نظرة على نظام الحكم والقانون القبلي قبل قيام الاتحاد في الإمارات.مجلة الابتسامة.
http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_6705>html

[4] محمد الأنصاري. مصدر سابق. ص 92.

في ذلك وحدة دموية، وتعاضداً عائلياً مترابطاً فيما بينه، من ضمن الإطار المنغلق على نفسه، رافضاً في ذلك مخاطبة الأخر.

3.2.2 مظاهر قبلية في النظام السياسي العربي الحالي:

يتبين لنا أن الطبقات الحاكمة في الوطن العربي انتهجت نهج العقلية القبلية وبشكل واضح في الحكم والسيطرة على الدولة والفئات الاجتماعية الأخرى، وأخضعتها لسيطرتها، من خلال تكريس هذا النهج لخدمة مصالحها وسياساتها في الدول العربية، فالأنظمة السياسية الحاكمة تمارس سياسة وفكر العقلية القبلية لغاية اليوم، ومن كافة النواحي والمجالات، لخدمة أهدافها وغاياتها التي وجدت لأجلها.

وإذا تمعنا في طبيعة الوطن العربي في تلك الفترة، نجد أن أغلب الفئات الحاكمة تتخذ الشكل العشائري والقبلي في الحكم، أي بمفهوم العقلية القبلية، حيث تقوم بتكريس الأشكال القبلية في الحكم كما في الحكم الملكي السائد في بعض الدول العربية، وهو حكم وراثي وفق مناهج الحكم الملكية المعروفة، وحكم الجمهوريات الملكية وهو ما كان يسعى إليه الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في العراق، والرئيس المصري السابق حسني مبارك، وتسعى إليه الآن بعض الأنظمة العربية الأخرى كاليمن وليبيا.[1]

وهنا نجد أن بعض الأنظمة العربية اعتمدت على الطابع والأساس القبلي، واستثمرت ذلك لكي تبقى مسيطرة على الحكم في الوطن العربي، وممارسة سلطتها التي غلفت بطابع قبلي. ففي دول الخليج العربي فإننا نرى أن النظام الحاكم هنالك، تسيدته عائلات قبلية ذات تأثير ونفوذ كبير، حيث أخضعت جميع تلك القبائل والفئات الاجتماعية الأخرى لسيطرتها وحكمها. وهذا ما ينطبق على أغلب الدول العربية في استمرارية حكامها على رأس الهرم السياسي لفترات طويلة من الزمن، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح شعوبها، وتطلعاتهم وأهدافهم في العمل نحو تطوير الوطن العربي والنهوض به على كافة المستويات والمجالات.

[1] البياتي، وليد سعيد(2007).سقوط النظام العربي وانهيار منظومة الاستبداد. شبكة النبأ المعلوماتية.

http://www.annabaa>org/nbanews/65/396.htm

هذا هو حال الوطن العربي بأنظمته السياسية، والتي تأخذ من العقلية القبلية ستاراً لها تمارس من خلالها أشكال الحكم القبلي لضمان استمرار سيطرتها على الوطن العربي. فمن الصعب أن نفهم التفاعلات السياسية في الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة إلا على أساس مفهوم العقلية القبلية، إذ أن هذه الأنظمة السياسية العربية تتركز حول القبلية الجديدة التي تقوم على أساس العائلات السياسية.

3.2 مرتكزات العقلية القبلية:

يمكن القول إن استمرارية العقلية القبلية في السيطرة وثباتها في المجتمعات العربية، يعود إلى ركائز محورية وأساسية تجعل منها قوة متماسكة ومترابطة، بغض النظر عن الفئات التي تحاول المساس بها. من هنا لا بد لنا أن نتعمق في هذه الأسس والمرتكزات والتي من خلالها تبسط سيطرتها على الأخر. فيما يلي هذه المرتكزات:

1.3.2 رابطة الدم:

تعتبر وحدة الدم أهم عامل ترتكز عليه العقلية القبلية، فالانحدار من سلالة وعائلة واحدة كان رباطاً وثيقاً يؤدي إلى التلاحم والتماسك، فهذا عامل أساسي في توحيد القبيلة والعشيرة، وقد اعتبر إبن خلدون أن عصبية الدم نزعة طبيعية في البشر فقال في مقدمته، "إن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل. ومن صلتها النعرة على ذوي القربى والأرحام إن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة. فإن الغريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه، ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك نزعة طبيعية في البشر مذ كانوا".[1]

فالعربي بالفطرة يعتبر نفسه أخاً لغيره في حالة حدوث أي مشكلة لذلك الشخص باعتبار أنه ينحدر من قبيلته، ولا يمكن لذلك الشخص أن يتخلى عن أحد أفراد أسرته، فرابطة الدم توحد الجميع في ظل الأسرة ، أو القبيلة بالمفهوم الواسع، بحيث يعتبر الأشخاص جميعهم أنهم من جنس ودم واحد، متشابه العناصر والمقومات لا يختلف أفراده إلا بمقدار ما يختلف أبناء الأسرة الواحدة.[2]

[1] ابن خلدون. مقدمة العلامة إبن خلدون. دار القلم، بيروت، 1984، ص 128.

[2] جابر عصفور. عن التعصب والعصبية. العربي، عدد 568، 2006، ص 78.

بالتالي، نجد أن رابطة الدم، أو بمعنى آخر القرابة، كانت الأساس الرئيس في تكريس واستمرارية القبيلة وازدياد قوتها ونفوذها قديماً، وإذا ربطنا هذه القرابة أو رابطة الدم بالوضع العربي الحالي نجد أن رابطة الدم تجمع الطبقة الحاكمة والمسيطرة في المجتمعات العربية، ويكون فيها التماسك والترابط فيما بينهم، فزعيم الدولة وأعوانه وحاشيته، يكونون من نفس العائلة أو العشيرة، أو بين الأصدقاء والمقربين ولا يسعون إلى إشراك فئات أخرى خارج إطار العائلة في مسيرة حكم الدولة، لكي يبقوا مسيطرين ومهيمنين على كافة ميادين الحياة في المجتمعات العربية.

2.3.2 التحالف والولاء:

يعتبر التحالف من الأسس والمرتكزات الأخرى التي تقوم عليها العقلية القبلية، ونقصد به أنه "عبارة عن عقد يربط قبيلتين أو أكثر ذات مصالح ومواقع اجتماعية مختلفة في عملية تجميع اختياري لتحقيق أهداف مشتركة، وتتم هذه الاتفاقيات على شكل تحالف مع توثيق ذلك بالحلف، وغالباً ما يتم ذلك كتابةً".[1]

ويفرض الزعماء المكونون لنواة العصبية، سيطرتهم عن طريق قرابة العصب الوثيقة فيما بينهم باستخدام القوة والهيمنة، ليس فقط على المرتبطين بهم بالحلف والولاء وإنما أيضا على العصبيات الأخرى داخل الجماعة. من هنا فإن العقلية القبلية تقوم على أساس التحالف والولاء، ، لذلك نرى ابن خلدون يبين ذلك ويوضحه بقوله، " إذ نعرة كل أحد على أهل ولائه وحلفه للألفة التي تلحق النفس من إهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب وذلك لأجل اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريباً منها".[2]

وقد يكون التحالف للتضامن في القتال أو دفع الظلم، ونشر الأمن، وأحياناً يستهدف الحماية، والتحالف يفرض على القبائل المتحالفة التزامات متبادلة فيما بينهم، حيث أن كل قبيلة ملزمة أن تقوم بالدفاع عن حليفتها وأن تحارب معها ضد أعدائها.[3]

فالتحالف وسيلة للوصول إلى بعض المصالح بين القبائل التي تكون متصارعة حول عدة قضايا إذ تتحالف مع بعضها البعض من أجل تحقيق تلك الأهداف أو الغايات، وقد يكون هذا التحالف

---

[1] غسان التل. المجتمع العشائري- قضايا ومشكلات. دار كندي، إربد، 1999، ص 145.

[2] إبن خلدون. مصدر السابق. ص 129

[3] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص ص16 -17.

عسكرياً، لمقاومة عدو مشترك، فتنتظم بعض العشائر الموجودة ذات المصالح الأهداف المشتركة، وتتحالف لمقاومة هذا العدو المشترك، كتحالف قبيلة تغلب مع الدولة الإسلامية، فقد قامت تغلب بحماية ثغور الدولة الإسلامية من أجل تحقيق مصلحة الدولة الإسلامية ومصلحتها تحت شعار التحالف والولاء، لإبقاء السيطرة على تلك المناطق دون إجراء تغييرات جديدة على الوضع القبلي القائم في تلك المناطق.

3.3.2 المصلحة الخاصة فوق العامة:

من مرتكزات العقلية القبلية المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة، وإذا قسنا حالة القبائل قديماً، نجد أن زعماء تلك القبائل يستخدمون كافة أشكال السلطة المستمدة أصلاً من قبل أفراد القبيلة أنفسهم، في خدمة مصالحهم الفئوية الخاصة، والتي تندرج تحت استمرارهم وبقائهم كزعماء لتلك المجوعات البشرية، فالمصلحة الخاصة هي السمة الغالبة بين القبائل العربية، وخاصة فيما يتعلق بكيفية توزيع الغنائم والثروات الموجودة في مناطق نفوذهم، فدائماً تكون لصالح شيوخ القبائل والعشائر على حساب مصلحة أفراد القبيلة. "فالأساس الرئيس الذي تقوم عليه العصبية القبلية هو المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة التي تشكل فيه أمور المعاش العنصر الرئيس الفعال".[1]

من هنا يتبين لنا أن مقولة المصلحة الذاتية الخاصة تنطبق على الفئات التي لا تهدف إلى خدمة المجتمع بأكمله، وإنما هدفها الرئيس والأساسي مصلحتها الخاصة والفئوية على حساب مصلحة الجميع دون استثناء، هذه المصلحة المبنية على الفكر القبلي في عدم تقبل الآخر وخدمته، تعتبر أساساً رئيسياً في خدمة مصالح القبيلة، فالفكر القبلي يهدف إلى خدمة مصالحه وأهدافه فقط، دون التطلع إلى مصالح وأهداف وتطلعات أفراد قبيلته، فالفئات المهيمنة على القبيلة قديماً، كانت تفكر وتسعى إلى الحفاظ على مصالحها الذاتية على حساب مصالح أفراد القبيلة، حتى لو كان ذلك علنياً، فهي لا تهتم بأفراد القبيلة والعمل على تطويرهم وإدماجهم في القبيلة بشكل واضح ومفيد، لان ذلك حسبما يرون يضر بمصلحتهم الخاصة والذاتية لهم، لكن شيوخ القبائل يحاولون الإبقاء على الانطباع بأنهم يعملون لمصلحة الجميع.

[1] سالم لبيض. من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي. المستقبل العربي، عدد261، 2000، ص56.

4.3.2 الشعور بالتفوق والافتخار:

من مرتكزات العقلية القبلية شعور القبيلة بأنها أعرق وأرفع شاناً من أي قبيلة أخرى، فكل قبيلة كانت تعتقد أنها أعرق حسباً ونسباً من غيرها. وكان شعراء القبيلة وخطباؤها يتفاخرون بأحسابها وأنسابها وينفرون قبيلة على أخرى ويتهاجون ويتشاتمون. فكل قبيلة كانت تشعر أنها أنبل شرفاً وأسمى نفساً من سائر القبائل، وهي تعطي لنفسها أهمية كبيرة على عراقتها وقوتها وتمجد نفسها من خلال أفعالها وفضائلها، وتزرع في أفراد القبيلة الإعجاب، والفضول لها من خلال استمرارها في الافتخار وتمجيد نفسها. وقد جرى العديد من المفاخرات على ألسنة الخطباء والشعراء في موسم الأسواق، وبالتحديد في عكاظ ومجنة وفي ذي المجاز، حيث كانوا يتفاخرون بقبائلهم ويقومون بتمجيدها على حساب القبائل الأخرى التي كانت تتواجد معهم.[1]

فظاهرة التفوق والافتخار الذي اهتمت بها القبائل على مر التاريخ، ما زالت سائدة في المجتمع العربي حتى اليوم، حيث تبدو خصائص الجاهلية واضحة المعالم من حيث التصرفات القبلية للحكومات العربية الحديثة إزاء شعوبها[2]. فاستمرار افتخارهم بأعمالهم، وسياساتهم وزرعها في نفوس ومشاعر شعوبها، حتى لو كانت هذه السياسة خاطئة وتوصل الوطن العربي للهاوية، تبقى مظاهر الافتخار والتفوق موجودة وبشكل كبير.

وإذا نظرنا إلى الواقع الحالي، نجد أن الأنظمة الحاكمة العربية تستمر في اعتزازها وافتخارها بنفسها، باعتبارها تنحدر من قبائل معروفة وأسر لها تاريخ وطني، وصاحبة نفوذ وأمجاد، حيث تستغل تلك القضايا وتوجه الخطابات لشعوبها بحيث تستدر عواطفهم ومشاعرهم مما يؤدي إلى التأييد الأعمى لتلك الطبقات الحاكمة.

5.3.2 ذوبان الشخص بالقبيلة:

تُعتبر القبيلة تجمعاً اجتماعياً يتمثل في مجموعة من الأسر التي يرتبط بعضها ببعض بعادات وتقاليد وأعراف تكون دستوراً لتلك القبائل. إذ يخضع الشخص بشكل طوعي ويطبقها، وتصبح هوية ذلك الشخص ممثلة بهوية تلك القبيلة، والقبيلة تعبر عن الشخص بحيث لا يستطيع الشخص الموجود

---

[1] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص 233.

[2] المصدر السابق. ص 233.

داخل القبيلة الخروج عن تلك التوصيات والقوانين، وإذا ما فعل يعتبر شاذاً وغير مرغوب به في مجتمع القبيلة.

فالفرد يذوب في العصبة، عندما تتعرض لخطر ما، كما أن العصبة نفسها تتقمص الفرد عندما يصاب بأذى أو يلحقه مكروه. بالتالي فإن الفرد عندما يتعصب لعصبته وقبيلته، فهو يتعصب لنفسه باعتبارها هي إياه، وهذا ينطبق على القبيلة عندما تهب لمناصرة أحد أفرادها والتعصب له، فهي تتعصب لنفسها، حيث أن الفرد هو أحد أفراد تلك القبيلة، بالتالي فإن هذا التضامن المتبادل بين الفرد وقبيلته يؤدي إلى فناء أحدهما في الآخر.[1]

وأخيراً، يمكن إجماع كل المرتكزات التي تم الحديث عنها وتناولها، بمرتكز واحد ورئيس، ألا وهو، في النهج القبلي والثوابت القبلية، التي تبقى ثابتة بالرغم من اختلاف القبائل في طريقة تطبيقها، حيث يمارسون سلطتهم على باقي أفراد المجتمع حسب مصالحهم وأهدافهم وطموحاتهم، ودون النظر إلى الآخر. فتلك المرتكزات تجعل من أفراد القبيلة هوامش لا يستطيعون التحرك، وتبقيهم في مساحات ضيقة قد تصل بالفعل حد التهميش في بعض الأحيان لمن يخالف النهج والثوابت القائمة، إذ ندرك أن خصوصية الشعوب العربية قوت تلك المرتكزات وجعلتها قائمة ومستمرة، بحيث نرى كيفية سيطرة السلطة السياسية الحاكمة في الوطن العربي والاستمرار في الكذب والافتراء والانحياز واستخدام أساليب ووسائل القوة والقمع والاستبداد والتسلط ضد شعوب العالم العربي، وخلق الصراعات الداخلية بين أفراد المجتمع، وممارسة العنف الموجه، والمغلف بشرعية العشيرة، أو شرعية العائلة المالكة صاحبة النفوذ الواسع والكبير، والتي لها أحقية في الحكم، ليتبين أن القبيلة تسير على طريق الغاية تبرر الوسيلة، للوصول إلى الهدف المنشود بطرق شرعية أو غير شرعية.

4.2 نظرة العقلية القبلية للآخر:

قبل الحديث عن نظرة العقلية القبلية إلى الآخر، أطرح هذا السؤال المهم، ألا وهو: من هو الآخر؟ وهل تستطيع العقلية القبلية استيعابه في فكرها؟ أيكونون من فئات وجماعات قد تتعارض مصالحهم مع مصالح الجماعة القبلية التي تحاول السيطرة، أم من الذين يختلفون معها في الدين والعرق والطائفة؟ كلها أسئلة بحاجة إلى دراسة متعمقة في الفكر القبلي للإجابة عنها.

---

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 1992، ص 168.

فالعقلية القبلية تتخذ ثقافة وشعار الأنا، أي أن العنصر المهم في الدولة والمجتمع هو الذي يخضع لسيطرة تلك القبيلة وينتمي إليها ويتأثر بالمفهوم القبلي العميق، وليس بالمفهوم السطحي، " فهذه العقلية المتعصبة "تُحمل الآخر المسؤولية لأنه على خطأ، وأن الأنا بكمال أوصافها، كصاحبة سلطة، ولا سيما كسلطة سياسية، لا تخطئ، تسقط على هذا الأخر سلبياتها، إن كان معادلاً لها في السلطة أو أدنى منها. أما إذا كان أعلى منها سلطة، فإنها تسقط عليه تراتبياً كمال أوصافها المتدرج صعوداً حتى رأس الهرم"[1]. وهذا يبين أن الآخر مرفوض رفضاً كلياً، فالمجتمعات العربية وعلى مدار التاريخ تصارعت ليس لأنها تريد السلطة فقط، ولكن كان هذا التسارع من أجل قمع الآخر وتثبيت شخصية القبيلة على باقي القبائل المتمثلة في الشعوب التي تعيش معها في نفس المنطقة، وأغلب الحكام العرب اتخذوا من العقلية القبلية نهجاً وأيديولوجية تتمثل بالتعصب للقبيلة التي تمثل "الأنا"، حتى لو أدى ذلك إلى قيام حروب وصراعات من أجل دعم سلطة العشيرة أو الفئة الحاكمة في الوطن العربي، وأدى ذلك إلى شعور الآخر بأنه ضعيف، ولا يمتلك إرادة ولا حرية طالما أن العصبية القبلية موجودة ومهيمنة في المجتمع العربي.

فالآخر "عربي"، وهو الذي يختلف بالرأي والمنطق والتفكير في ثوابت القبيلة وقوانينها، فهو يسعى إلى تكسير تلك الرابطة القبلية، والتي أصبحت موجودة ويزداد تأثيرها كل يوم في المجتمع العربي، فمجتمعاتنا العربية وبالرغم من تجانسها إلا أنها تبقى كالجمرة تحت الرماد، إذا تحركت العقلية القبلية ازداد ذلك الجمر ظهوراً، فالتوحد والانفصال بشكل سريع هو سمات العقلية القبلية التي تدخل في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا أردنا أن نحلل المجالات السياسية نجد أن الفئات الحاكمة تتخذ من العقلية القبلية قوة وخط دفاع أول للبقاء في الحكم، ضاربة بعرض الحائط كل الآراء والمطالب التي يسعى إليها باقي أفراد الشعب. " فالعصبية القبلية تعادي الحقوق الفردية، إذ تنكر المساواة بين الأفراد سواء داخل مجتمع القبيلة أو خارجه"[2]. بمعنى آخر تلغي القبلية الحرية الفردية، أي حق الآخر في المشاركة بصنع القرار بغض النظر عن الانتماء السياسي للقبيلة أو للطبقة الحاكمة.

ومن يخرج عن القرار السياسي الذي تتخذه الطبقة الحاكمة والمغلف بالعقلية القبلية يكون مصيره الانعزال السياسي أو الإقصاء، أو استخدام العنف والقمع ضده، فهذا هو حكم وقانون العشائر،

---

[1] عبد العزيز القباني. مصدر سابق. ص 201.

[2] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص 71.

العمل على إقصاء أي فرد من خارج القبيلة أو داخلها، يحاول ويسعى إلى تغيير واقع تلك القبيلة في أي من المجالات.

فالمنظومة القبلية ليست فردية، فهي عبارة عن مجموعة من الأعراف السياسية والاقتصادية، وهذا يؤكد أن العقلية القبلية داخل إطار العشيرة وممثلة بالزعيم تحاول قيادتها السيطرة على مجتمع العشيرة(الدولة)، وبكافة الطرق والوسائل المتاحة لهم. وهذا ما نراه واضحاً في علاقة الشعوب مع الطبقة السياسية الحاكمة، التي تمارس النهج القبلي للإطاحة بالشعوب (أي الآخر) معلنين مبدأ البقاء والاستمرار لرمزية العشيرة وفكرها القبلي.

وهذا يؤكد ويثبت نظرية إلغاء الآخر في المجتمعات العربية وطمس هوية الآخر الفكرية، فالقبيلة تحارب وفق ثوابتها، فما هي ثوابت العشائر؟ برأيي أن الثوابت تلازم العشيرة وفقاً لظروف المنطقة والحالة التي يمر بها مجتمع العشيرة ، فالقبائل تتحالف مع بعضها البعض لخدمة مصالحها ويكون هذا علناً، كل هذه التدخلات تجعل مجتمع العقلية القبلية في حالة انحسار ثقافي وفكري في المجتمع، وتوريث للأفكار القبلية من طبقة سياسية حاكمة، إلا للفئات التي قد تأتي بعدها، وهذا دليل واضح وحازم، "فالأنظمة والبُنى والاتجاهات السائدة لا تشرك الشعب في صنع مصيره، وتعتدي على حقوقه ولا تعمل في سبيل نموه وتجاوز أوضاعه. بل على العكس تحيله إلى كائن عاجز، مغلوب على أمره".[1] بالتالي فإن عملية انتهاج عصبية القبيلة للبقاء على رأس الهرم السياسي، نجدها مطبقة في أغلب الدول العربية من حيث التوريث القبلي لنظام الحكم، واستبعاد الشعب عن المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذا فالقبائل تتصارع من أجل البقاء، وهذا وارد جداً، فعقلية المجتمع في هذا الجانب واحدة كما ذكرنا سابقاً، مع انحسار الأفكار والمستوى الحضاري تحت إطار حكم يحترس خلف شريعة العشيرة الممتدة والتي تبرمج القوانين والأنظمة لبقائها.

فهذه هي عقلية القبائل والأنظمة الحاكمة في رفض الآخر، الذي يكون دائماً بالمرصاد للنهج القبلي، فالآخر نموذج للمجتمعات المتقدمة التي تستثمر الآخر في تطوير مجتمعها، عكس المجتمع العربي الذي يعتبره معضلة رئيسة، وهذا النهج متوارث عبر حقب زمنية طويلة، ويبقى العربي في نظرته إلى الآخر نظرة شك، ولا يمكن اعتباره شريكاً، فالعصبية القبلية "تحكم بالثأر والانتقام والاستبداد،

---

[1] حليم بركات. المجتمع العربي المعاصر– بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 19.

لأن هذه القيم من طبيعتها الخاصة، وليس بالمساواة والديمقراطية والعدل، لأن هذه القيم هي من طبيعة العقلانية الديمقراطية".[1]

والمسألة الأخرى تتمثل في نظرتها إلى المرأة كجزء من نظرة العقلية القبلية للآخر، فما هي مكانة المرأة في المجتمع القبلي؟ وهل لها دور مؤثر؟ فإذا كان الآخر (أي المجموعات البشرية الأخرى) غير مقبولة في نهج العقلية القبلية، فكيف هو الحال بالنسبة للمرأة؟ المرأة في نظر القانون العشائري، ونظر عموم المجتمع القبلي مقدسة وذات حرمة يجب أن لا تمس بسوء، وتعتبر العشائر والقبائل العربية أن الرجل سيد المرأة، وتعتبر المرأة هي المملوك في حكم المال، فلا ترث بل تعتبر من مفردات التركة، أي أنها في موقع أدنى من الرجل.[2]

فالعقلية القبلية وفق رأي أنور محمد، ما تزال تحكم المرأة وتتعامل معها على أنها جزء من الممتلكات، ولولا الخجل من (الديمقراطية) التي نتعاطى معها كزينةٍ في مجالسنا، وفي وسائل الإعلام العربية، لأعدنا نظام (الرق) لكونه تراث السلف الصالح، تراث العقلية الاستعبادية التي تتحصَّن بالعصا والمسدس.[3]

بالتالي، نجد أن المرأة قد تكون محرومة من أبسط حقوقها، وعلى سبيل المثال، فالمرأة ودورها في العمل السياسي في المجتمعات العربية يكاد يكون معدوماً، وإذا ما حدث، فإنه يأتي تحت ضغوط دولية، ولا يأتي ضمن حسابات النهج القبلي. وإلا إلى أين قد يذهب الفكر القبلي في نظرته للآخر، وهل تبقى فقط من ضمن الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كلها أمور لا يمكن التخمين بها في ظل صراعات قبلية بلغت ذروتها في الوطن العربي وتغلبت فيها مصلحة القبيلة، والآخر أصبح كالرجل المريض في دولة تنتشر فيها أمراض العصبية القبلية المستعصية.

والأخطر في نظرية العقلية القبلية للآخر، عندما تبرز طائفياً ومذهبياً ودينياً، إذ يتم رفض الآخر الذي لا يندرج تحت الإطار الطائفي والديني، وهذا ما نجده في المجتمعات العربية، كلبنان والعراق، واللتين تتنوع فيهما المذاهب والقوميات، حيث تتركز العقلية القبلية على حماية مصالحها

---

[1] عبد العزيز القباني. مصدر سابق. ص 192.

[2] غسان التل. مصدر سابق. ص ص 99، 102.

[3] محمد، أنور (2008).الروائي الكويتي حمد الحمد- لا نزال نعيش حياة قبلية. صحيفة الثورة.
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=53439936820081021103202

الطائفية، وترفض الانفتاح على الآخر. فالانتخابات الشكلية التي تحصل في الوطن العربـــي دليـــل أكيد على دور القبلية في إيصال الجماعات الطائفية والمذهبية إلى الحكم.

ختاماً، نجد أن العقلية القبلية هي التي تصنع الآخر "داخلياً"، وهي التي تشكله بالطريقة والكيفية التي تراها مناسبة، لأن حكمها يمتد في كل أرجاء الدولة، وكلمتها تمثل السيادة الإستراتيجية لأي دولة، فقد أصبحت القبيلة شعاراً يتغنى به كل من يحاول الوصول إلى أهداف علنية وواقعية، ولا يستطيع أي حزب سياسي حاكم أن يخرج عن ذلك المفهوم وينادي بغيره، لأنه لا يلاقـــي صـــدىً واســـعاً لارتباطات الأحزاب تاريخياً بروابط وجذور قبلية تكفل لها الاستمرار على حســـاب وطموحـــات مجتمع بكامله (الآخر) الذي لا يمتلك سوى الانتظار إلى حين الوصول إلى تغيير جذري وحقيقـــي من خلال آليات تسمح للآخر بالمشاركة في التغير نحو الأفضل، وهذا أدى إلـــى قيـــام الأحـــزاب والحكومات بإبقاء الآخر بعيداً عن الدائرة السياسية أو القياديـــة، وإبقـــاءه فـــي موقـــع الضـــعيف والمهزوم، وليس المشارك الفعال في التغيير، وهذا كله أوصل المجتمع العربي والشعوب العربيـــة إلى الاعتراف بالنهج القبلي كأداة تدير الوطن العربي وتتحكم به.

الفصل الثالث: الوحدة العربية

- مقدمة تاريخية عن الوحدة العربية
- مفهوم الوحدة العربية
- أهداف وغايات الوحدة العربية

الفصل الثالث :

1.3 مقدمة تاريخية عن الوحدة العربية:

تعتبر قضية الوحدة العربية من أهم القضايا الشائكة والحساسة التي طرحت على الساحة العربيــة، في فترة وجود الدولة العثمانية، والاستعمار الغربي الذي سيطر على الوطن العربي ردحاً طــويلاً من الزمن، إذ خلق الحكم التركي والاستعمار الغربي مشكلات سياســية واجتماعيــة واقتصــادية، بالإضافة إلى حالة الانحسار الثقافي للمجتمعات العربية في تلك الفترة، وقد عمل الاستعمار الغربي على تجزئة الوطن العربي إلى كيانات منفصلة لا ترابط ولا تواصل بينهما، بناءاً علــى مصــالحه السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.

فالوحدة العربية حسب عراق المطيري، لم تكن هدفاً أو مطلباً مرحلياً فقط، بل حالة مستمرة تستمد وجودها وثباتها من وجود الشعب، الذي هو الكيان الأساسي القائم الذي يتفاعل مع أمم العالم، ورافد من روافد الفكر والعطاء[1]. وبالتالي نجد أن هنالك ظروفاً تاريخية وبنية اجتماعية تجمــع الــوطن العربي، ناهيك عن الثقافة العربية السائدة والدين الموحد واللغة والتاريخ والعادات والتقاليــد، وقــد هيأت تلك العوامل وغيرها لبروز فكرة الوحدة العربية نظرياً، ولعل البداية الحقيقية لفكرة الوحــدة العربية قد ظهرت وبشكل كبير منذ مجيء وسيطرة الدولة العثمانية على الوطن العربي، وهزيمــة المماليك في معركة مرج دابق عام 1516. ولكن المنحنى الخطير بدأ نتيجة الممارسات الســلطوية التي قامت بها الدولة العثمانية بحق العرب ومحاولة الاعتداء عليهم وطمــس هــويتهم العربيــة، وتحويلهم إلى رعايا أتراك في مناطق حكمها في الوطن العربي، ونشر الفكر والثقافة العثمانية تحت مسمى سياسة التتريك.

---

[1] المطيري، عراق. (2009). الوحدة العربية مطلب جماهيري أم هدف رسمي... نبذة تاريخية. شبكة البصرة.
http://www.albasrah.net/ar_articles_2009/.../mteri_070509.htm

إزاء ذلك انطلقت الصيحات العربية المطالبة برحيل العثمانيين، وبدأت حركة الثورة الفكرية العربية تظهر، وهبت الشعوب العربية منتفضة لمحاولة إبراز الهوية العربية، ومطالبة بتجميع العرب في دولة عربية واحدة يقودها حاكم عربي، وقد سعى العرب إلى تحقيق ذلك من خلال طرح العديد من المفكرين والشخصيات السياسية البارزة العديد من الأفكار التي من شأنها إيصال العرب إلى ما يريدون، والمتمثل في التخلص من الكيان السياسي العثماني (السلطنة)، ومن ثم العمل على توحيد الشعوب العربية بعيداً عن إرادة العثمانيين المغايرة للطموحات العربية. فقد طرح عبد الرحمن الكواكبي شعار الوحدة العربية، ، وأوضح أن المشروع الوحدوي العربي في نظره يعني انفصال العرب عن الدولة العثمانية ليس كولايات، بل كمشروع دولة عربية كبرى، تضم كل العرب من المحيط إلى الخليج.[1]

وأيضاً تحدث ساطع الحصري عن ذلك، فدعا إلى قيام وحدة عربية، متمثلة في التخلص من سيطرة العثمانيين، وقد كان يؤكد على أن القومية العربية موجودة ويمكن أن تتحقق في دولة عربية موحدة.[2] وقد كان للمسيحيين العرب دور كبير في إبراز الهوية العربية والفكر القومي، إذ نظر المسيحيون العرب إلى مشروع الوحدة العربية نظرة عربية خالصة بعيداً عن الطابع الديني، خوفاً من اندثار هويتهم العربية.

بدأت مشاريع الوحدة العربية تخرج من شرق الوطن العربي وبالتحديد من الديار السورية، وبالأخص من جبل لبنان، فهذا المشروع كان يهدف ويسعى في البداية إلى إنهاء الوجود العثماني، ليشمل كل مناطق الوطن العربي في المرحلة الثانية. ولعل وجود الشريف حسين بن علي الذي قاد المشروع الوحدوي الأول بإعلان الثورة على الدولة العثمانية في حزيران عام 1916، طامحاً من ذلك إلى التخلص من الدولة العثمانية، وإقامة دولة عربية واحدة، وقد اعتمدت هذه الثورة على المثقفين العرب من بلاد الشام، وعلى رجال القبائل العربية في الحجاز وبلاد الشام. فكانت هذه الثورة الحركة السياسية الأولى في التاريخ الحديث للمشرق العربي، وتميزت بطابعها القومي العام، وابتعدت عن مفاهيم القطرية والقبلية وغيرها من مفاهيم التجزئة، بل عملت على تحقيق الاعتقاد بأن الناطقين بالضاد يشكلون أمة، وأن هذه الأمة يجب أن تكون مستقلة ومتحدة، وبالتالي كانت هذه الثورة العربية الكبرى المحاولة الأولى لتجسيد فكرة القومية العربية، والعمل على إنشاء دولة عربية واحدة". ولكن مشروع الثورة العربية الكبرى لم يتحقق، لان الاستعمار الغربي بسط سيطرته على

[1] محمد الجابري. إشكاليات الفكر العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 90.

[2] محيي صبحي. عرب اليوم– صناعة الاوهام القومية. رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001، ص 27.

الدولة العثمانية، ولآن قيادة الثورة لم تكن على وعي تام بما تعمل، بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وخضعت المنطقة العربية للاستعمار الغربي الذي يختلــف بالــدين والآيــدولوجيا والأهداف، وبدأ الحلفاء تطبيق اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، الهادفة إلى اقتسام بلدان المشـــرق العربي بين فرنسا وبريطانيا، فأصبح أمام العرب تحد جديد من نوع آخر، يختلف بشكل واضح عن ما كان موجوداً من قبل، أي في عهد الدولة العثمانية[1].

وقد جعل الملك فيصل بن الحسين الأول الوحدة العربية أحد المبادئ الرئيسة في سياسته الخارجية، فسعى منذ أوائل العشرينات لتحقيقها، من خلال إقامة إتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا، ليمتد بعد ذلك ليشمل الدول العربية. إلا أن بريطانيا وفرنسا أفشلت هذا المشروع، وقامت فرنسا بطرد الملك فيصل بن الحسين من دمشق، والسيطرة على شمال سوريا.[2]

من هنا نرى أن هذه المشاريع الوحدوية، خلقت وعياً فكرياً جديداً عند العرب، وسعياً لاســتنهاض مشروع عربي يحقق طموحاتهم، ولكن فكرة الوحدة العربية تبلورت وبشكل فعال خــلال الحــرب العالمية الثانية، وما بعد ذلك. فظهرت العديد من الكتابات التي تتعلق بذلك، وتــدعو إلــى تحقيــق الوحدة العربية، ومؤيدة لها أبرزها " كتابات ميشيل عفلق في القومية، إنطلاقاُ من التسليم بوجــود ((أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)) أي أنها أمة ناجزة التكوين، مرتبطة بالمطلق، لا ينقصـــها سوى تلاحم أجزائها لإنشاء الدولة القومية الموحدة للآمة العربية "[3] ويكون ذلــك المنطلــق نحــو التحرير والتنمية للوطن العربي، فالوحدة هي التي تحقق تلك الأهداف.

وكان مشروع الهلال الخصيب عام 1942 الذي طرحه نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وقدمه إلى وزير الدولة البريطاني ريتشارد كيسي، أحد أبرز المشاريع الوحدوية التي طرحت فــي تلــك الفترة، الذي يهدف إلى توحيد العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة، ولكــن هــذا المشروع ظل حبراً على ورق لمعارضة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الدول العربية كمصر وسوريا والسعودية والأردن له.[4]

---

[1] هاني الهندي. قراءة في المشروع النهضوي العربي. شؤون عربية، عدد 101، 2000، ص 27.

[2] هادي عليوي. الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص 181-182.

[3] محيي صبحي. مصدر سابق. ص ص 27-28.

[4] هادي عليوي. مصدر سابق. ص ص189-196.

وفي عام 1942، قام الأمير عبد الله أمير شرق الأردن، بطرح مشروعه الوحدوي المتمثل "بسوريا الكبرى"، والذي يشمل توحيد سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان في دولة واحدة، ولكن بريطانيا عارضته، مع العلم أنه في البداية قدمت للملك عبد الله ضمانات للدعوة إلى مشروعه، ولكن عندما دعا مرة أخرى للمشروع الوحدوي أواخر 1946، وأوائل عام 1947 أعلنت بريطانيا معارضـــتها بشكل واضح. وقد كانت هنالك معارضة من قبل الفرنسيين لذلك المشـــروع، ومعارضـــة بعـــض الأوساط العربية له، ففشل، وأصبح طي النسيان[1].

وفي عام 1945 تم إنشاء جامعة الدول العربية بغرض لم شمل الدول العربية، وتحقيـــق التعـــاون المتبادل بين الدول العربية، وطرحت الجامعة العديد من المعاهدات التي تهدف إلى إقامة الوحـــدة العربية واستمرارها في الوطن العربي. ولكن لم تستطع هذه الجامعة تلبيـــة طموحـــات الشـــعوب العربية، نتيجة الصعوبات والمشكلات التي واجهتها داخلياً، والمتمثلة في عدم التزام أغلب الـــدول العربية بقرارات الجامعة العربية، وعدم وجود قوة عسكرية لتنفيذ قراراتها، وفشلها في حل كثيـــر من المعضلات بين الدول العربية، وخارجياً متمثلة في الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة على الوطن العربي.

وبعد ذلك تقاربت مصر وسوريا عام 1958 سياسياً، وعقدت بينهما وحدة علـــى نطـــاق مصـــغر للتصدي للخطر الغربي والصهيوني في آن واحد. وفي ظل ضغوط الجماهير العربية في ســـوريا خاصة، استطاعت القوى القومية أن تحقق هذا الحلم، ونجحت في تحطيم الحـــدود التـــي رســـمها المستعمرون لترسيخ التجزئة العربية، فكان إعلان قيام الجمهورية العربية المتحـــدة، بـــين مصـــر وسوريا ثورة حقيقية فاجأت الأصدقاء والأعداء على حد سواء، إذ كانت تدخل ضمن الاحتمـــالات المستحيلة، فقيام هذه الوحدة كان يوماً خالداً في التاريخ العربي في القرن العشرين. وقد حاول جمال عبد الناصر إيجاد نوع من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين السوريين والمصريين، وبالرغم من نجاحه بتحقيق الوحدة إلا أنه لم يدرك أموراً كثيرة أثرت بشكل سلبي علـــى مســـيرة الوحدة، من ضمنها التفاوت الاجتماعي بين المصريين والسوريين والأوضاع الداخلية الصعبة فـــي سوريا، حيث كانت متوترة وبالتحديد بسبب الصراع بين الأحزاب السياسية في سوريا، فكان لذلك تأثير كبير على انتهاء الوحدة بين مصر وسوريا، بالإضافة إلى تصدي أعداء الأمة لهذه المخططات الثورية، فالتقت مصالح القوى الخارجية مع القوى المحافظة التي تخاف التغيير لمحاربة هذا التيار المناهض، ومع سوء إدارة عبد الناصر، والعمل على عرقلة مسيرة الوحدة بكافة الطرق والوسائل،

---

[1] المصدر السابق.

وبأي حال لو استمرت هذه الوحدة لكانت مقدمة لنشوء وحدة عربية شاملة بين كافة الدول العربية. هذه كانت من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انقلاب الضباط السوريين على الوحدة وانتهائها في 28-9 -1961، فكان الانفصال بالنسبة لجماهير غفيرة يوماً أسود في التاريخ المعاصر للأمة العربية.[1]

ختاماً يبدو واضحاً أن الوحدة العربية ومحاولة تثبيتها في الوطن العربي واجهت صعوبات كثيرة ومراحل تاريخية فاصلة من خلال وجود الدولة العثمانية وما قامت به، والسياسة التي انتهجتها الدول الاستعمارية في الوطن العربي. فكان لذلك أثر بالغ في اقتصار مشاريع الوحدة العربية على نطاق مصغر، وبعيد كل البعد عن طموح التفكير العربي الشعبي لتوحيد البلاد العربية في بوتقة واحدة، نتيجة المصالح الضيقة للأنظمة العربية، وارتباطها الوثيق مع أمريكا والغرب الأوروبي، فهي لا تستطيع الخروج عن ذلك طوعاً، لان ذلك قد يهدد وجودها واستمرارها على سدة الحكم في الوطن العربي باعتبار أن تلك الزعامات العربية تأخذ قوتها، ما دامت القوة العظمى بجانبها. وكثيراً ما نجد أن أغلب الأنظمة العربية تقوم على عقد تحالفات قد تأخذ شكل الوحدة المصغرة، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية المشتركة. ويبقى التساؤل، هل يمكن للعرب التغلب على مشكلة الصحراء الواسعة ومشكلة الأقليات والصراعات القبلية لإبراز وإيجاد الوحدة العربية؟ هذا هو السؤال الذي سنقوم بمعالجته لاحقاً.

2.3 مفهوم الوحدة العربية:

1.2.3 تعريفات حول الوحدة العربية:

يطرح العديد من الكتاب والمفكرين العرب، العديد من التعريفات المتعلقة بمفهوم الوحدة العربية، ولكي نطلع أكثر على هذا المفهوم، لا بد من التعمق أكثر في فحواه بشكل واضح.

فالوحدة العربية "فكرة تشكلت و تبلورت بالتزامن مع تشكل فكرة القومية العربية بحيث تطرح فكرة إنشاء دولة عربية واحدة تضم كافة الأراضي العربية من المحيط إلى الخليج".[2] أي العمل على توحيد العرب في دولة عربية واحدة قوية ومتماسكة تكون قادرة على مواجهة التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية.

---

[1] هاني الهندي. مصدر سابق. ص 41-42.

[2] (مؤلف مجهول). (2009) . الوحدة العربية بين الأمس واليوم. مجلة الابتسامة.

http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_139438.html

وقد عرف سعدون حمادي الوحدة العربية بأن " تتحد الدول العربية لتكوين دولة عربية واحدة ذات كيان دولي واحد"[1]. وبالتالي فإن الهدف من الوحدة عند سعدون حمادي هي تكوين دولة عربية واحدة تشمل كافة الدول العربية، وليس شيئاً آخر. والوحدة العربية هدف كبير للنضال القومي. فهي " إرجاع أمة إلى وضعها الطبيعي، أي توحيد وطنها في ظل دولة واحدة، بدلاً من وضع التجزئة الحالي".[2]

ويتحدث الدكتور يوسف مكي عن مفهوم الوحدة العربية، فيقول إنها "السبيل الوحيد للعرب لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والنهوض الحضاري، ووضع مصادر الثروة القومية كافة، وفي مقدمتها الثروة النفطية، لخدمة قضايا الأمن القومي العربي"[3]. فهذه الوحدة التي يتحدث عنها الدكتور يوسف مكي توضح مدى قدرة الوحدة العربية في حالة تحقيقها على بناء الوطن العربي من كافة النواحي والمجالات، بالإضافة إلى توظيف كافة الإمكانيات والموارد والثروات الموجودة في الدول العربية لخدمة وتطوير الوطن العربي. فالوحدة العربية هي طريق التقدم والنهوض، والتي تستطيع بناء القدرة الذاتية العربية، والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري والصحي والثقافي والحضاري للإنسان العربي، والقضاء على كافة معوقات التنمية والنهوض التي نعاني منها لغاية اليوم.[4]

وقد عرفها محمد طارق قائدبيه، " بأنها مطلب مشروع لواقع غير مشروع. إنها مطالبة بعودة واقع تاريخي، كرسه أبناء الأمة بدمائهم وتضحياتهم، بمعرفتهم وجهدهم، ليحل محل واقع حاضر كرسه الغرباء بالقوة والاضطهاد، بالمكر والتزوير. فالوحدة العربية تعتبر السياج الحاضن والحامي لأسس وجود الأمة، كما ظنها الطريق الوحيد المؤدي لامتلاك أسباب التقدم والوصول إلى المستقبل... كأمة".[5]

ويعرفها الكاتب مأمون شحادة، "بأنها ترتبط بمفهوم الأمة الواحدة التي لها هوية سياسية تجمع بين أفرادها روابط خاصة، وفق وحدة تكوينية تضم اللغة والثقافة والمصالح المشتركة والتاريخ والمصير المشترك الواحد، فهي التي تجمع أبناء الشعب العربي الواحد، تهدف إلى استقلال الأمة

---

[1] سعدون حمادي. عن القومية العربية–سألني سائل فأجبت. مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1994، ص 11.

[2] المصدر السابق. ص 51.

[3] يوسف مكي. في الوحدة والتداعي– دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص176.

[4] يوسف مكي. المصدر السابق. ص 239.

[5] محمد قائدبيه. أركان القومية العربية– ثوابت في خضم المتغيرات. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 295.

العربية وتحقيق وحدة الوطن العربي، وبعث الحضارة العربية، مستندة إلى عناصر الوحدة الموجودة عند العرب في المشرق والمغرب".[1]

وتناول يوسف هيكل الوحدة العربية بالقول إنها تعني إيجاد روابط سياسية واقتصادية وثقافية، بين أقطار تتوافر فيها عوامل الوحدات السياسية، وتؤدي إلى تكوين وحدة سياسية من تلك الأقطار بشكل من أشكال الوحدات السياسية.ومفهوم الوحدة العربية مفهوم شامل لمختلف أنواع الوحدات السياسية.[2]

وتحدث القوميون العرب عن الوحدة العربية بأنها "أساس مهم من أسس وجودنا القومي، ولن يتحقق هذا الوجود ما دامت التجزئة قائمة، فالوجود العربي الواحد يجب أن يتجسد في كيان واحد متفاعل تعبر فيه القومية العربية عن نفسها تعبيراً ينبع من الوضع الطبيعي لحقيقتها وأصالتها"[3]. وقد عرفتها أيضاً حركة القومين العرب في بيان صدر عنهم بمناسبة عيد الوحدة في عام 1961، بأنها "صلة الوصل وقاعدة الانتقال بين معركة التحرر السياسي ومعركة التقدم الاجتماعي".[4]

بناءً على ما سبق فإن الوحدة العربية في نظري، عبارة عن توافق الدول العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، للوصول إلى التكامل والترابط الوحدوي الفعال،الذي يستند إلى الشعور القومي والمصلحة العامة للشعوب العربية، بهدف تحقيق المصلحة العربية العامة في التطور، والتقدم والنهوض والقوة في كافة مجالات الحياة المختلفة في المجتمع العربي، وتذويب الفروقات الطبقية، والتعامل السليم مع العرقيات والاثنيات واستيعابها وإبراز الشخصية العربية وجعلها تتفاعل مع المشروع الوحدوي العربي.

---

[1] شحادة، مأمون. (2010). القومية العربية: بين التأزم والتأويل. شبكة زهرة سورية.
http://news.syriarose.com/news/9423.html

[2] محمد الخطيب. القومية والوحدة- القسم الأول- الجزء الثاني. وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994، ص 438.

[3] الحلو، أمير. (2009). القومية العربية والوحدة العربية في فكر القوميين العرب. جريدة الجريدة.
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15623

[4] أمينة البقالي. ملاحظات حول مفهوم الوحدة- حركة القوميين العرب. الوحدة، عدد 48، 1988، ص 31.

3.3 أهداف وغايات الوحدة العربية:

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل من الممكن أن تؤدي إقامة الوحدة العربية بين الدول العربية كافة إلى تحقيق أهداف وغايات وتطلعات شعوب الوطن العربي في الوصول إلى مرحلة من التطور والنهوض بواقع الوطن العربي؟ فهذا السؤال يشكل موضوعاً نقاشياً لهذه القضية الشائكة، إذ أن الوصول إلى الوحدة العربية وفق العديد من الكتاب ليس فقط مجرد أحاديث وشعارات نرفعها في الوطن العربي، كما هو حاصل مع أنظمتنا العربية الحاكمة، بل أنها اكبر من ذلك بكثير،حيث أن إقامتها يبين مدى قدرتنا على تحقيق الهدف الذي وجدت لأجله.

بالتالي فإن مشاريع الوحدة العربية يجب أن تندرج في إطار واحد، ألا وهو تنمية المجتمع العربي وترابطه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. " فالحركة الوحدوية حركة تقدمية في الأساس، بمعنى أنها تؤمن بتجديد المجتمع العربي والانسجام مع روح العصر في المجالات كافة"[1] فالوحدة إذا تحققت ستعني تغييراً جذرياً في شكل الحياة بكافة جوانبها ومظاهرها في الوطن العربي.

إذن فإن "السير في طريق تحقيق وحدة عربية حقيقية، اقتصادية وسياسية وثقافية، ضرورة تاريخية، لأنه من دون خطة إنمائية عربية مشتركة ومتكاملة لن يستطيع العرب ضمان حاجاتهم من المواد الغذائية، ومن المصنوعات بما في ذلك السلاح "فالقطر العربي لوحده لا يستطيع بمفرده أن يصبح قوة كبرى تتحرر وتتخلص من التبعية الغربية، السياسية منها والاقتصادية والعلمية".[2]

من هنا، فلا بد لنا من الخوض في أبرز الأهداف والغايات الأساسية والرئيسة من وراء إقامة وتحقيق مشروع الوحدة العربية، من خلال التطرق إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية التي هي الأساس الرئيس والركيزة الأساسية لدولة الوحدة العربية.

1.3.3 المجال الاقتصادي:

الهدف من الوحدة العربية هو خلق نوع من التوازن الاقتصادي، "فهي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى فك تبعية العرب للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فبإمكانهم في ظل دولة الوحدة استثمار أموالهم في الأقطار العربية، وتحقيق التكامل والتلاحم الاقتصادي فيما بينهم، ففي ظل

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص 217.

[2] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص 124.

الوحدة لن تكون الأقطار العربية الغنية اقتصادياً تحت رحمة تقلبات الأسواق الغربيـــة، وسياســـات أنظمتها العدوانية، وهكذا ستحسم قضية الوحدة مســـألة الارتبـــاط والتبعيـــة للنظـــام الاقتصـــادي العالمي "[1]. ويتمثل ذلك بجعل الشعوب العربية تعيل نفسها بنفسها، دون الاعتمـــاد علـــى الغـــرب الأوروبي الذي من الممكن أن يسيطر وينهب خيرات وثروات الوطن العربي. فالوحدة الاقتصادية ركيزة أساسية في توحيد الشعوب العربية وإلغاء التفاوت الطبقي وإرساء دعائم التطور الاقتصادي وتوزيع الموارد بشكل متساوٍ وعادل على شعوب الوطن العربي. إذ تجعلها متماسكة وقادرة علـــى تطوير ذاتها من خلال امتلاكها وتحكمها بالموارد العربية، أي تصبح هذه الموارد عربية عربيـــة، فانتقال الموارد بين الدول العربية يكسبها صفة المكتفي ذاتياً، والطامح إلـــى التصـــدير والـــتحكم بوضعها اقتصادياً. فالاقتصاد دعامة في المجالات السياسية في الدولة. وهنالك علاقة وثيقة بين قوة الدولة الاقتصادية والقوة السياسية، إذ نجد أن أغلب الدول العربية تعاني من مشكلات سياسية نتيجة فشل المشاريع الاقتصادية، وعدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

"فالوحدة العربية هي الشرط الضروري للتحرر من الاحتكارات الأجنبية، والدخول في مسلســـل من التنمية متطور ومتكامل"[2]، وهذا يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي ليس فقط في مجال الإنتاج، ولكن في امتلاك التقنية حيث يحتاج امتلاكها إلى برامج علمية ومراكز بحوث علمية، يتم دعمهـــا مادياً للوصول إلى تكنولوجيا يمكن للوطن العربي أن يستفيد منها، بالإضافة إلى تـــدريب الأيـــدي العاملة على كيفية التعامل معها بزيادة الإنتاج الصناعي غير التقليدي في المجتمع العربي. وبدونها لا يمكن الوصول إلى اقتصاد قوي ومتماسك قادر على مواجهة القوى الاقتصادية العالمية، وإلغـــاء فكرة التبعية الاقتصادية للغرب.

بالتالي، فإن الوحدة العربية تؤدي إلى تجميع الطاقات والإمكانات والكفاءات العربية فـــي المجـــال الاقتصادي من جميع الأقطار والبلدان العربية، والاستفادة منها بشكل كبير وفعال، وهـــذا ســـوف ينعكس إيجابياً على مسيرة التقدم والتطور والتنمية الاقتصادية الفعالة، والنهـــوض بواقـــع الـــوطن العربي.

[1] يوسف مكي. مصدر سابق. ص 239.

[2] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص 140.

2.3.3 المجال السياسي:

الهدف الثاني من أهداف الوحدة العربية هو العمل على تحقيق التنمية السياسية الفعالة، ولكن التساؤل الصعب، كيف يمكن للوحدة العربية أن تعمل على خلق برنامج سياسي فعال يتناسب مع أهداف وغايات الشعوب العربية؟ "فإنجاز الوحدة العربية يحقق اكتمال الوحدة السياسية، واكتمال الوحدة السياسية ضروري لتطوير كل المعالم الثقافية والحضارية في الحياة، وبناء السوق لانجاز تنمية حقيقية ".[1]

"فالوحدة العربية التي نسعى إليها يجب أن تستند إلى تقاليد ديمقراطية تحترم حرية الرأي وحقوق الإنسان العربي، ويكون للفكر فيها موقع محترم"[2] بالتالي فالوحدة تخلق نظاماً سياسياً متكاملاً، الهدف الأول منه، خدمة الشعوب العربية ومصالحها باستخدام واتباع الأسس الديمقراطية المبنية على أسس ومرتكزات الحرية والعدالة والمساواة، وإشراك الشعب في صنع القرار السياسي من خلال آليات الانتخابات المبنية على الشفافية والنزاهة وبعيدة كل البعد عن التعصب القبلي والولاءات والمحسوبيات. تسمح الوحدة العربية بخلق هذا النموذج السياسي المتكامل والمترابط، على أساس القاعدة الشرعية، ألا وهي، الشعوب العربية، فالهدف الأول سياسياً توحيد الدول العربية في دولة واحدة، يتمثل في نظام سياسي واحد ورئيس منتخب، وقوانين وأنظمة تكفل جميع فئات وطبقات المجتمع العربي المشاركة في الحياة السياسية.

فالمشاركة الجماهيرية والتأييد لدولة الوحدة يلغي كل مظاهر الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية التي اعتدنا عليها في أجزاء كثيرة من الوطن العربي. فهذه الوحدة تخلق نظاماً سياسياً صلباً ومؤسسة سياسية عسكرية قادرة على التعاطي مع كافة متغيرات العالم بأسره، ومواجهة كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه الوطن العربي، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، والذي يساهم كثيراً في تفكك الوطن العربي، وفي حماية بعض الأنظمة العربية التي تعترف بإسرائيل.

فعلى الأنظمة العربية إذا أرادت أن تتجه نحو إنجاز مشروع الوحدة العربية، أن تقنع نفسها وتقنع شعوبها سياسياً، وتوفر الأرضية والمناخ المناسب لهذا المشروع الوحدوي من خلال التوافق بينها وبين مصالح الشعوب العربية. هذا إن كانت الأنظمة مهتمة فعلاً بإقامة الوحدة العربية.

---

[1] ناجي علوش. حوار حول الأمة والقومية والوحدة. مؤسسة الاسوار، عكا، 1980، ص 25.

[2] محمود الداود. تجارب الوحدة العربية: دروس وعبر. شؤون عربية، عدد 107، 2001، ص 66.

3.3.3 المجال الثقافي والفكري:

تعمل الوحدة العربية على إبراز الهوية العربية، والبعد الثقافي والفكري للوطن العربي، والذي يشكل عاملاً هاماً في غزو الوطن العربي ثقافياً وفكرياً الذي يهدف إلى وأد ثقافة وتاريخ الشعوب العربية. فالهدف من الوحدة العربية هو تنمية الشعور بالهوية العربية والمواطنة، واعتبار الإنسان العربي بغض النظر عن انتمائه الديني والمذهبي والطائفي مواطناً عربياً له حقوقه وواجباته. تعمل الوحدة على تكريس مبدأ العلم والتقليل من الأمية والجهل، فالمجتمع المثقف الواعي يقف حصناً منيعاً أمام الرأسمالية الغربية من خلال توجيه البرامج الفكرية والمغلفة بالطابع الغربي، على الشعوب العربية واستثمارها في خدمة مصالحها وأهدافها.

الوحدة العربية إذا قُدر لها أن ترى النور، يتولد معها طفل في حالة فكرية مترابطة ومتماسكة، تنمو مع نمو الأمة العربية وليس تبعاً لرغبات الغير، بحيث يتم تنمية فكر عربي خالص بالدرجة الأولى، وليس مجرد قوالب فكرية وثقافية مستمدة من الغرب الأوروبي، تخدم مصالحهم. "فالمحافظة على الوحدة الثقافية في البلاد العربية عامل رئيس في تقدم هذه البلاد والوصول إلى الوحدة المنشودة. فوحدة التفكير والشعور والثقافة الموحدة ستخلقها دولة الوحدة العربية"[1] فالمثقف العربي يجب أن يستثمر طاقاته الفكرية والثقافية لانتهاج فكر عربي خاص، ينسجم مع التطلعات العربية، ليبتعد العرب عن الأفكار الغربية والتي تعتبر مخازن تتواجد بالدول العربية، وأدوات للغرب الأوروبي لتفكيك المجتمع العربي.

بناءً على ذلك، فالوحدة العربية تؤدي إلى تطور قدرة المثقف العربي، والشعوب العربية للخروج من حالة الاستبداد الفكري والثقافي الذي يعيشون فيه، والعمل سوياً نحو خلق فكر عربي وثقافة عربية هدفها الأساسي والرئيس تنمية الوعي والشعور العربي، وإبراز الذات العربية بشكل أفضل وصريح.

4.3.3 المجال الاجتماعي:

تؤسس الوحدة العربية لدمج المواطن العربي اجتماعياً بالحياة العامة للأمة، وإلغاء الفروقات الطبقية بين أبنائه، مما يصنع أجواء من التلاحم والتعاضد والتماسك في الوطن العربي، على قاعدة تفضيل مصلحة دولة الوحدة على حساب مصلحة الفرد بحد ذاته، ويؤدي إلى التخفيف من حدة

---

[1] محمد الخطيب. مصدر سابق. الجزء الثاني، ص 451.

التفاوت الطبقي الذي قد يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين شعوب الوطن العربي، فالنسيج الاجتماعي من أهم الأهداف التي ترتكز عليها الوحدة العربية، فالترابطات الاجتماعية التي تخلقها دولة الوحدة، تساهم في إيجاد مجتمع متجانس خالٍ من عُقدة الانعزال والتفكك والصراعات الداخليـــة، فتحقيـــق الوحدة العربية هو طريق العرب الوحيد للانتقال من واقع التخلف الـــراهن إلـــى مجتمـــع التقـــدم والتنمية، وهذا يعني إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية للوطن العربي، ونقل المجتمع من وضع عشائري شبه إقطاعي إلى مجتمع مدني صناعي حديث متطور".[1]

من خلال دولة الوحدة العربية، تتوزع موارد وثروات الوطن العربي بشكل عادل بين مختلف فئات الناس لأنها ستكون دولة عقلانية تعمل وفق أسس علمية، بحيث لا تستطيع طبقة اجتماعية واحـــدة السيطرة على موارد المجتمع وثرواته، فالتوزيع العادل للثـــروات يـــؤدي إلـــى خلـــق الانســـجام الاجتماعي بين كافة فئات المجتمع، وإنهاء حالة الصراع الاجتماعي بين كافـــة طبقـــات مجتمعنـــا العربي.

ختاماً، من المهم لنا كشعوب عربية وحكام، أن ننظر إلى ما يدور حولنا من تجارب وحدوية، كمـــا فعلت الشعوب الأوروبية والشعوب الأمريكية، وأن نستثمر إيجابيات تلك التجارب لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، والارتقاء بالمستوى الاقتصـــادي والصـــحي والثقافي والحضاري للإنسان العربي، والقضاء على كافة أشكال معوقات التنمية. فالخيار القـــومي المتمثل بالوحدة العربية، هو الأساس الرئيس للخروج من المأزق الراهن الذي نعيشه، ونستطيع من خلاله مواجهة التحديات والأخطار التي يعاني منها الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. وسيصبح القطر العربي الواحد، فعالاً ومؤثراُ ضمن دولة الوحدة العربية، فبدون الوحدة تبقى جميع أجـــزاء الدول العربية مريضة ومشلولة في سبات عميق. وستبقى حالة التخلف والتبعيـــة الموجـــودة دون معالجة. فمشروع الوحدة العربية، هو القادر والعامل الرئيس في استمرار التواصـــل الاجتمـــاعي وإلغاء الفروقات الاجتماعية بين فئات المجتمع، من خلال التوزيـــع العـــادل للمـــوارد والثـــروات الموجودة في الوطن العربي، والتي تنعكس إيجابياً على واقع الإنسان العربي، وهذا يحتـــاج إلـــى جهود متواصلة وآليات عمل كي تطور الإنسان والمجتمع معاً، لكي يســـتطيعوا تقبـــل التغييـــرات الجذرية التي ستحصل في الوطن العربي، والتي تشمل أيضـــاً الجوانـــب السياســـية والاقتصـــادية والثقافية والفكرية.

---

[1] يوسف مكي. مصدر سابق. ص 148.

الفصل الرابع: الصراع القائم بين الأنظمة الحاكمة وطبقات المجتمع العربي

- الجذور القبلية للأنظمة العربية
- انعكاسات استمرار سيطرة الفئات القبلية على المجتمعات العربية
- موقف الشعوب العربية من الوحدة العربية في ظل العقلية القبلية

الفصل الرابع :

1.4 الجذور القبلية للأنظمة العربية:

1.1.4 مقدمة عن الأنظمة العربية:

هيأت المنطقة العربية وطبيعة الصراع السياسي الذي حدث على الأرض العربية، ووجود الاستعمار الذي حاول بكافة الطرق السيطرة على الوطن العربي إلى إيجاد كيانات سياسية وعسكرية في مختلف الأقطار العربية، ونتيجة ذلك قامت حركات التحرر الوطني والتي أفرزت شخصيات بارزة وقيادية في الوطن العربي آنذاك. حيث أن أغلب تلك الحركات ((حركات التحرر الوطني))، خاضت حروباً ومعارك ضارية في كثير من الدول العربية إلى أن حققت الاستقلال، وانتهى إلى سيطرة هذه الحركات على مقاليد الحكم في البلاد العربية على اعتبار أن الانتصار على الاستعمار يمنح الشرعية. بدأت تلك الحركات التي أصبحت حكومات بنسج معالم النظام في كل منطقة عربية طُرد منها الاستعمار، وتحولت إلى أحزاب سياسية قادتها من أعضاء الحركة الوطنية، وتحولت تلك الأحزاب السياسية فيما بعد إلى أنظمة سياسية تحت مسمى الدولة أو النظام السياسي. أما الدول التي لم يعمل شعبها على التحرير فأمسكت بها أنظمة قبلية نصّبها الاستعمار الغربي.

"بالتالي فإن النظم السياسية المعاصرة في الوطن العربي هي نظم جديدة قامت بشكل أو بآخر كنتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال، واستندت إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر. ورغم محاولات التطوير وبناء الهياكل الجديدة، فإن آثار القوالب القديمة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا".[1] وهذا ما تسعى إليه الأنظمة العربية الحالية بتكريس دورها بشكل يخدم مصالحها المبطنة وغير المعلنة في الوطن العربي، ولم تقتصر على دولة عربية دون أخرى، بحيث أصبحت تلك الأنظمة تطبق سياسية واحدة ولكن بأشكال وطرق شتى.

---

[1] صالح، عطا، وفوزي تيم. النظم السياسية العربية المعاصرة. المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، (ب:ت)، ص 179.

2.1.4 مصلحة الاستعمار في التنصيب:

نظر الغرب الأوروبي إلى المنطقة العربية واطلع على أحوال المنطقة بكاملها وكشف عن أهم الزعامات صاحبة التأثير والنفوذ على السكان الموجودين في تلك المنطقة، واختلفت رؤى ونظرة الاستعمار الغربي إلى المناطق العربية حسب طبيعة المنطقة والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها.

وفق رأي يوسف مكي "لقد تمكنت القوى الاستعمارية، وبخاصة الاستعمار البريطاني، من الالتفاف على الحركة الشعبية في عديد من أقطار الوطن العربي، بأن نصبت حكاماً ربطتهم باتفاقيات عسكرية ومعاهدات حماية، ضمنت للمستعمرين إستمرار الهيمنة على تلك الأقطار، وقد قام أولئك الحكام بتنفيذ سياسات أسيادهم".[1] حرص الاستعمار منذ مد سيطرته على الوطن العربي على إيجاد قادة وشخصيات تلعب دوره وتنفذ قراراته بصورة مبطنة، حيث أوجد الاستعمار البريطاني والفرنسي معاونين له في كل المناطق التي سيطر عليها. واستغل البعد الطائفي في إيجاد ثغرات سياسية اجتماعية اقتصادية، والتي اعتمدت على سياسية القسمة الطائفية تمهيداً لخلق دستور يعتمد على الطائفية، وعين مسئولين للوصول إلى الغايات والأهداف من حيث زعزعة الاستقرار في أي بلد، وخلق الخلاف على أساس طائفي وسياسي داخل المجتمع نفسه. أي العمل على توظيف الأقليات للحفاظ على مصالحه في المنطقة العربية، وعدم تحقيق الأهداف الوطنية.

وإذا نظرنا إلى المنطقة العربية برمتها نجد أن الاستعمار لعب دوراً في إيجاد التركيبة السياسية والاجتماعية التي توفر له الظروف السياسية المناسبة لخدم مصالحه، من حيث التحكم بمقدرات تلك الشعوب وثرواتها وطاقاتها المختلفة، بعيدين كل البعد عن أنظار تلك الشعوب من خلال إيجاد شخصيات قيادية، كواجهة لممارسة أعماله وأفعاله في تلك المنطقة والتي تهدف إلى القضاء نهائياً على وحدة الدولة، وترابطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

من هنا فإن من مصلحة الاستعمار أن تكون القيادة خاضعة لإرادته وليس لإرادة الشعوب، وهذا ما كان يهدف إليه من خلال تنصيبه للزعماء والحكام العرب، حيث استثمر القبائل في منطقة الخليج العربي على سبيل المثال، ونصب الزعماء القبليين لتلك الدول لمحاولة خلق نزاع بين القبائل في تلك المناطق، وإبقائها في حالة صراع مستمر تحت شعار وسياسة (فرق تسد)، وحرصاً منه على إقامة أنظمة سياسية بدائية لا تطالب بتحرير إرادتها السياسية.

---

[1] يوسف مكي. مصدر سابق . ص ص 105-106.

3.1.4 الأصول القبلية للأنظمة العربية:

عاش العرب لفترات زمنية طويلة بعيدين كل البعد عن مفهوم الدولة والطابع السياسي، والبناء المؤسساتي، والتوظيف العملي والفكري لإرساء قواعد دولة مستقرة وفق رؤى حديثة ومعاصرة، فالعرب قديماً وإلى اليوم، ما زالت الو لاءات القبلية والعشائرية تأخذ الحيز الأكبر والأساسي في الجزء الأكبر من الأنظمة العربية في الوطن العربي، حيث نجد أن أنظمة الحكم في وطننا العربي، ترتبط فكرياً وعملياً مع النهج القبلي السائد. كرست الحكومات العربية ذلك النهج القبلي، واستمرت به، ووصلت إلى مراكز السلطة تحت شعار ترابطها التاريخي القبلي، بوصفها كياناً سياسياً مستقلاً، وذات منظومة قبلية متشابكة ومتواصلة لكل الدول العربية.

ففي دول الخليج العربي على سبيل المثال، نلاحظ كيفية قيام هذه الدول بطرح نفسها على العالم الخارجي، وخاصة البلدان الصناعية الكبرى، على أنها تكوينات سياسية حديثة ومغايرة للنهج القبلي، " من خلال تحول في نمط الحياة، ودخول أبناء القبائل المدارس الحكومية، وتحول النشاط الاقتصادي من نشاط تقليدي إلى نشاط صناعي يعتمد على النفط "[1]، وفي الوقت الحاضر نرى رئيس الجمهورية أو الملك، لا يحفل بالمعايير السياسية المختلفة، ودولة المؤسسات للقيام بتثبيت حكمه، بل يغلب عليه الطابع العشائري الذي يستمد قوته ونفوذه من القبيلة نفسها، أو تنظيمه الخاص الذي يقوم مقام القبيلة، وقد يؤدي هذا إلى إلغاء مفهوم المواطنة في الدولة، وكافة أشكال الديمقراطية، حيث اتخذت شعارات مغايرة للمفهوم الحقيقي للدولة، من خلال مجموعة من الحكام والأمراء التي تربطهم روابط قبلية بحتة، ويسيطرون على الدولة، ويسيرون الأمور فيها بشكل فردي، بدون التفكير بمصلحة الأمة. فمفهوم الدولة الحقيقي يجب أن يستند إلى إيجاد برامج سياسية واقتصادية وشمولية القرار، مبنية على الديمقراطية والمساواة، وعدم التمييز بين فئات الشعب، ووجود رئيس وحكومة منتخبة من قبل عامة الشعب، بالإضافة إلى وجود جيش يسعى إلى خلق الآمن والاطمئنان في الدولة. فهذا هو المفهوم الحقيقي للدولة الذي يجب أن تتماشى فيه تلك الأنظمة الحاكمة. ولكن الواقع مغاير، إذ نجد أن العشيرة أصبحت تمثل سلطة متكاملة الأبعاد والصلاحيات تماماً كالدولة. وهذا دليل واضح على هيمنة تلك المجموعات القبلية على الحكم في الوطن العربي بشكل علني وكبير، ولفترات زمنية متواصلة لغاية الآن.

---

[1] عبد المالك التميمي. القبلية في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين. شؤون عربية، عدد 122، 2005، ص 220.

لفتة إلى دول الخليج العربي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نرى أنها أفرزت كيانات سياسية طابعها قبلي لكنه مغلف بمظاهر الحداثة. فالأسرة الحاكمة في السعودية والمتمثلة بآل سعود ، والكويت المتمثلة بآل صباح، والبحرين المتمثلة بآل خليفة، وهي جميعها تنتمي إلى قبيلة عنزة أبناء بكر بن وائل بن أسد بن ربيعة،وقد أعتبر ملوك دول السعودية والكويت والبحرين، ينتمون إلى تلك القبيلة التي كانت صاحبة النفوذ القوي ،ووصولهم إلى الحكم كان مردهُ الانتماء إلى تلك القبيلة. ولا يختلف الوضع كثيراً عن باقي دول الخليج العربي، فحكام دولة قطر ينتسبون إلى قبيلة بني تميم، تلك القبيلة العربية الشهيرة. والأسرة الحاكمة في سلطنة عمان تنتمي إلى أسرة البوسعيد، وترجع جذورها إلى قبيلة الأزد، تلك القبيلة القحطانية الشهيرة. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فرئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، هو من قبيلة (بنو ياس)، وهي من أشهر القبائل على ساحل الخليج العربي، وأعدادها كبيرة جداً، إذا ما قورنت بالقبائل الأخرى. [1]

وإذا ما ذكرنا دولة اليمن، نجد أن الرئيس الحالي علي عبد الله صالح ينتمي إلى قبيلة قحطان المذحجية التي سيطرت على مقاليد الحكم في اليمن تاريخياً. وقد كان لها دور مؤثر وفعال في الحكم في اليمن. حيث كان وجهاً معروفاً لدى القبائل والعشائر في اليمن، وهذا ساعده للوصول إلى الحكم بالمفهوم القبلي. [2]

يدعونا هذا إلى أن ندرك أهمية القبيلة وامتداد نفوذها إلى قلب النظام السياسي ممثلة بزعامة الدولة سواء كان ذلك النظام ملكياً أو جمهورياً، فالخليج العربي في تركيبته الاجتماعية يميل كما ذكرنا سابقاً إلى الطابع القبلي الذي ينسجم مع طبيعة تلك المناطق ووجود العشائر والقبائل في منطقة الخليج العربي، " فالظاهرة القبلية في منطقة الخليج العربي والجزيرة واحدة في سماتها وخصائصها على الرغم من تنوعها وخلافها وصراعها، لان الكيانات القديمة قد تكونت بفعل وجود قبائل رئيسة استطاعت أن تفرض سلطتها على غيرها، وهي في ساحل الخليج، قبائل وعائلات هاجرت من الجزيرة العربية سواء في الكويت أو البحرين، أو قطر أو الإمارات العربية المتحدة ".[3] فالواضح من خلال ما تم ذكره أن حكام دول الخليج العربي ، يميلون إلى تكريس الطابع القبلي العشائري في

---

[1] محمد، سعد بن. (2009). نسب حكام دول وإمارات الخليج العربي. منتدى العجمان.
http://www.alajman.net/vb/showthread.php?t=88035.

[2] المطري، أحمد. (2008). نسب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. منتديات اليمن أغلى.
www.the-yemen.com/vb/t1385.html.

[3] عبد المالك التميمي. مصدر سابق. ص 225.

دولهم، وتطبيقه على شعوبها التي أصبحت راضخة لهم نتيجة تلك الأساليب والوسائل القبلية التي تتعامل بها تلك الدول.

أما في دول بلاد الشام، وخاصة في سوريا ولبنان والأردن،"فقد استمر النظام القرابي العربي يمثل اللبنات الأساسية للنظام الاجتماعي السياسي الجديد القديم في المشرق العربي، فالأنظمة السياسية تستمد شرعيتها من العائلة كونها نظاماً قرابياً أبوياً، والحاكم يطرح نفسه على أنه أب، والشعب هم الأبناء".[1] بالتالي نجد أن الجذور القبلية للأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول، قد تتغلف بإطار من الحداثة، لكنه يأخذ البعد الطائفي والديني بالدرجة الأولى، إذ أن تلك الأنظمة تستند إلى موروثات تاريخية وسياسية واجتماعية لاستمرار بقائها في السلطة.

ففي سوريا مثلاً، فيمكن القول إن الزعامات والسلطة الحاكمة هي من أصول قبلية، " فالرئيس الحالي بشار الأسد ينتمي إلى قبيلة النميلانية وهي إحدى العشائر الكلاذية العربية الأصيلة"[2] وقد طبقت السلطة الحاكمة في سوريا نظام التوريث السياسي من الأب (حافظ الأسد)، إلى الابن(بشار الأسد)، وهذا يؤكد الدور المؤثر الذي تقوم به القبيلة في تسيير هيكلية نظام الحكم.

أما في السودان، فإننا نرى أن المجتمع السوداني عبارة عن مجتمع قبلي بالدرجة الأولى، والصراعات القبلية العرقية تأخذ الحيز الأكبر في العلاقات السياسية والاجتماعية في تلك الدولة، فالرئيس السوداني عمر البشير ينتمي إلى قبيلة البديرية الدهمشية صاحبة النفوذ القوي والواسع ، والتي تقع في شمالي السودان.[3] وبالرغم من أن عمر البشير وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري، لكنه يبقى للقبيلة، وفكرها القبلي تأثير واضح في وصوله إلى الحكم، من خلال تحالفه مع بعض الأحزاب الإسلامية، خاصة حسن الترابي الذي يعتبر شخصية بارزة وصاحبة نفوذ في مناطق الشمال السوداني، التي تتركز فيها القبائل العربية بشكل كبير، حيث دعم الترابي عمر البشير للوصول إلى الحكم، خوفاً من اندثار الوجود العربي في السودان، وخاصة فيما يتعلق الصراع الكبير بين شمال السودان وجنوبها. والذي انتهى قبل فترة زمنية قصيرة بتصويت أهل الجنوب على الانفصال عن السودان، والسعي نحو تشكيل دولة خاصة بهم.

---

[1] محمد مراد. النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر. معهد الانماء العربي، بيروت، 1996، 180.

[2] (مؤلف مجهول). (2010). نسب السيد الرئيس بشار الأسد. منتديات الزبداني نهر عطاء ومحبة.
http://z-foryou.alafdal.net/montada-f12/topic-t77.htm

[3] الطيب، مأمون.(2006). قبيلة البديرية وحكم السودان من لدن الاستقلال. منطقة الحلاوين.
http://www.elhalaween.net/forum/showthread.php?p=117176

وعند الحديث عن المجتمع الصومالي، والذي يعتبر متشدداً للانتماء القبلي، فبقيت القبيلة أساس القوة، وظل الانتماء القبلي هو الأساس في الحصول على الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والمناصب السياسية، فالقبيلة لعبت دوراً ريادياً في وصول مجموعة من النخب السياسية إلى الحكم في الصومال. فقد تبلور منذ مؤتمر (عرتة- جيبوتي) للمصالحة الصومالية، قاعدة أطلق عليها (قاعدة أربعة ونصف) وتقتضي تقسيم الصوماليين إلى أربع مجموعات قبلية كبرى، أما النصف الأخر فهو نصيب المجموعات القبلية الصغرى، وهكذا ظلت القبيلة والانتماء القبلي يلعبان دوراً أساسياً ومؤثراً في السلطة السياسية حتى في مرحلة الاستقلال وعصر الدولة الحديثة، مما أدى إلى حدوث أزمة خانقة تمثلت في عدم قدرة الصوماليين على بناء الدولة الصومالية بالشكل الذي يتناسب مع بناء الدول المعاصرة.[1]

لذا، فالتأثير القبلي عميق وكبير، ينسجم ويتفاعل مع الأحزاب الحاكمة في الدولة، فالقبيلة في السابق عملت كمؤسسة ضمان اجتماعي وأمني وحقوقي لكل من ينتمي إليها، وتوفر له الغذاء والماء، وتحمي الاقتصاد المحلي وتبرز بأشبه ما تكون كحزب سياسي له أهدافه ومبادئه وممثلوه، وهذا فعلاً قائم في أغلب الدول العربية التي تعتمد أحزابها على العلاقات العشائرية والقرابية لكي تحمي نفسها وتحمي أهدافها المشروعة وغير المعلنة في بعض الأحيان، فلولا القبيلة ما دامت تلك الطبقات السياسية الحاكمة على رأس الحكم في الوطن العربي طوال تلك الفترة الزمنية الطويلة والمستمرة حتى الآن.

ختاماً إلى متى سوف يكون للانتماء القبلي دور في بقاء زعماء أصبحوا كالآلة التي مرعليها زمن طويل وهي في مكانها لا تعمل، فقد أصابها الشلل والعطل. بالإضافة نجد أن رؤساء وزعماء دولنا العربية وملوكها، أصبحوا معطلين فكرياً وسياسياُ واقتصادياً واجتماعياً، وخاضعين للانتماء القبلي الذي لا يخلو حديثاً لهم عن مضامينه. وما دام النظام السياسي الحاكم في الوطن العربي مبنياً على جذور قبلية، ويتبع المفهوم القبلي في توريث الحكم ضمن إطار العائلة أو القبيلة المنتمي إليها، وبشكل مبطن وخفي وبعيداً كل البعد عن الإرادة السياسية والديمقراطية داخل المجتمع، من خلال قوة الزعماء وتسلطهم وتحكمهم بإرادة البلاد من خلال تغيرهم للدستور وتفعيل القوانين وإصدارها بشكل يخدم مصالحهم الخاصة ويكرس القبلية في الحكم، بالتالي فلا أمل إذن بإحداث تغييرات

---

[1] معلم، عبد المالك. (2008). القبلية وأزمة بناء الدولة الصومالية. الصومال اليوم. http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=1374&Itemid=29.

جذرية وحساسة في بنية الوطن العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وسيبقى الوطن العربي مشلولاً ضعيفاً غير قادر على مجابهة التحديات والصعوبات في عصرنا الحالي.

2.4 انعكاسات استمرار سيطرة الفئات القبلية على المجتمعات العربية:

1.2.4 مقدمة عامة:

جعلت تضاريس الوطن العربي نمط الحياة والمعيشة في الوطن العربي مكاناً لإبراز القبيلة وازدياد دورها ونشاطها وفاعليتها في المجتمع العربي، انسجاماً مع الظروف المحيطة به. واستثمر الناس ذلك، وأخذت القبيلة دورها المعتاد في حشد قوتها وطاقتها لخدمة مصالحها وأهدافها الذاتية والخاصة، وهذا ما انعكس على الوجود السياسي لها في السلطة الحاكمة حالياً في البلاد العربية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما مدى تأثير استمرار سيطرة الفئات القبلية على المجتمعات العربية؟ وما هي الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية وغيرها في المجتمعات العربية؟ وهي التي تعتبر الأخطر، لأنها تبرز المفهوم القبلي والولاء للقبيلة، قبل إبراز الهوية الوطنية والمواطنة في الدولة.

لذا فإن أنظمتنا السياسية التي تأخذ من النهج القبلي ملاذاً لها، ولاستمرارية تمسكها في الحكم، لا تسعى إلى وجود أي شكل من أشكال التطور والتقدم السياسي الفعال في الوطن العربي، في ظل تركز المفهوم القبلي في الحكم، وحصر المشاركة والقرار في أيدي الحاكم، والعمل على قمع التغيير في المجتمع العربي، فتركيز الحكام العرب ينصب حول التحكم بوسائل الإنتاج السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، دون التفكير بإعطاء الشعوب العربية حقها في ممارسة حريتها في تلك القضايا السابقة. وهذا ما ينطبق في نظام القبيلة والعشيرة المتمثل في عدم إعطاء الحق لأي فئة في المجتمع بالمشاركة في الحكم وممارسة الحرية داخل هذه القبيلة، وهذا يؤدي إلى بقاء القبيلة في سبات عميق، كبقاء الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي بعيدة عن فكر المجتمع العربي وإرادته. فهذا النظام القبلي " يشكل نموذجاُ للقيم المولدة للعنف، بما أنه نظام يستهدف السلطة لذاتها، ويحتقر الإنسان، ويترخص حياته، ويستبيح الحرمات دون أن يكون في ذلك ما يحرك الضمير لدى الحاكم، ولا ما يثير فيه التأنيب، لأنه يعبر عن قيمه، ومن يعبر عن قيمه فلا يتحرك ضميره، ولا تكون ذاته مشرحاً للصراع النفسي".[1] وهذا هو الواقع الصعب والمخجل الذي نعيشه

[1] عبد العزيز القباني. مصدر سابق. ص 84 .

في وطننا العربي، في ظل هذا النظام السياسي العربي الذي يستبيح الشعوب من كافة النواحي والمجالات.

فالإرادة الشعبية والحراك الشعبي أصبح غائباً في ظل نهج قبلي مؤثر بالفئة الحاكمة، يجعل من الشعوب أداة ووسيلة لخدمة مصالحه وأهدافه، بالتالي قد يعتبر الإنسان العربي بعيداً عن المجتمع العربي، أي بمعنى آخر يعيش في مجتمع أصبح فيه غريباً، ويتشابه مع الإنسان الحاضر جسدياً، والغائب فكرياً. فالتشتت الفكري الذي تخلقه الفئات القبلية يخدم فئة واحدة في المجتمع فقط، وهي الفئة الحاكمة، بحيث تستمد قوتها وسيطرتها ونفوذها من خلال الفراغ والتناقض داخل المجتمع نفسه، فالخلاف بين المجتمع العربي يقوي السلطة القبلية الحاكمة التي تتخذ من ذلك الصراع آلية لاستمرار النهج القبلي والسلطة الحاكمة.

إن بقاء الطبقة السياسية الحاكمة في الوطن العربي حالياً والمغلفة بجذور قبلية، منسجمة مع مصالحها سيؤدي إلى تغييرات جذرية سلبية في المجتمع العربي بأكمله، ما دامت (الأنا) موجودة في الوطن العربي، بغلاف العقلية القبلية، التي تؤدي إلى بقاء الشعوب العربية في حالة الصراع والتصارع، وبعيدة كل البعد عن التقدم والتطور الفكري والسياسي والاقتصادي، الذي يذهب بالشعوب العربية إلى الارتقاء والابتعاد عن تلك الآفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تفتك بالوطن العربي في مختلف المجالات.

يتبين لنا أن تأثير سيطرة الفئات القبلية على الحكم في البلاد العربية ينعكس بشكل سلبي على كافة نواحي الحياة، السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والتعليمية والاجتماعية، والتي سوف نتناولها بشكل واضح في الصفحات التالية.

2.2.4 <u>الجانب السياسي :</u>

نرى في المجتمع العربي كيفية غياب المشاركة الشعبية السياسية والانتخابات والتعددية والحرية وصنع القرار السياسي." فالمشاركة السياسية من جانب مختلف قطاعات الشعب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إضفاء مضمون ديمقراطي على عملية التنمية، إذ ما شاركت هذه القطاعات في صنع القرار السياسي، فإن سجون ومعتقلات الأنظمة العربية، وعمليات الاغتيال والمطاردات السياسية للمناضلين العرب في كل مكان، وغياب حرية الصحافة والاعتقاد والتعبير، أدلة أكيدة على الغياب الكلي للتوجهات الديمقراطية، وسيادة الأنظمة الديكتاتورية في معظم الأقطار

العربي، فالأنظمة العربية تعيش أزمة شرعية كونها تحكم بقوة الأمر الواقع دون أساس يقوم عليه بنيان سياسي يكفل سهولة الحركة وييسرها".[1] وهذا يبين أن المشاركة السياسية في مجتمعاتنا العربية أصبحت محسومة لحفنة قليلة من الطبقات البرجوازية صاحبة النفوذ والسيطرة، أما الطبقات الاجتماعية الأقل سلطة ونفوذاُ،(أي عامة الشعب)، فهي مغيبة عن مراكز السلطة السياسية، بالإضافة إلى معرفة نتائج الانتخابات قبل إعلانها في أغلب الدول العربية، بخاصة على مستوى الانتخابات الرئاسية، والتي تأخذ بطابعها النظري شكل الانتخابات الديمقراطية من حيث المرشحين وآلية التصويت، ولكن يبقى الطابع العملي لتلك الانتخابات بعيداً كل البعد عن المفهوم الحقيقي للانتخابات الديمقراطية، إذ يتم تكريس العقلية القبلية في تلك الانتخابات عن طريق مجموعة من رجال السياسة الذين يديرون العملية الانتخابية التي ترتبط وللأسف ارتباطاً وثيقاً، بالطابع الاجتماعي القبلي الذي يحسم العملية الانتخابية لصالح الجماعات العشائرية صاحبة النفوذ القوي، مما يؤدي إلى حرمان فئات كثيرة في المجتمع صاحبة فكر سياسي وثقافة وأيديولوجية اقتصادية من الوصول إلى سدة الحكم، لإحداث التغيير الايجابي.

بناءً على ذلك ، يتبين لنا أن هذه الفئات الحاكمة لم تستطع مواجهة الصعوبات والتحديات التي ما زالت تعصُف بوطننا العربي، نتيجة هذا الفكر القبلي الذي تحمله، من حيث إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق والهيمنة الأمريكية على الخليج العربي، والتهديدات الأمريكية لسوريا ولبنان، وغيرها من الصعوبات التي تواجه الوطن العربي. وما نراه على أرض الواقع يعكس كيفية استمرار بعض الحكام العرب في تهاونهم مع هذه الأحداث والصعوبات، وعدم اكتراثهم به، لان المآسي والويلات لا تقع عليهم ولا تؤثر فيهم، بل تصيب فقط الشعوب العربية التي تقف عاجزة عن عمل أي شيء تجاه ذلك،لا بالتعبير عن رأيها ولا بالتظاهر السلمي، ولا بالانتخابات، ولا بالحرية، وكل ذلك بعيد كل البعد عن فكر أنظمتنا السياسية العربية .

3.2.4 **الجانب الاقتصادي:**

عندما يتولى الرجل السياسي منصباً سياسياً كبيراً، يتم توظيفه اقتصادياً وبصورة كبيرة، عن طريق زيادة ثروته، من خلال السيطرة على موارد وإمكانات الدولة وتسخيرها لمصلحته وفق برامج اقتصادية يتم طرحها من خلال البرلمان في أي دولة عربية، بحيث تتماشى مع مصالح الطبقة

---

[1] يوسف مكي. مصدر سابق. ص ص 230-231.

الحاكمة. "وتكتسب القضية الاقتصادية أهمية خاصة في وطننا العربي، بسبب تفاقم البطالة وتـدني مستوى المعيشة، إذ أن ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين الرفاه الاجتماعي، أصبح الهاجس المهـم لدى الفرد المواطن في كل مكان تقريباً وإن كان بدرجات متفاوتة".[1] فأغلبية الشعوب العربية هم من الطبقة الفقيرة الكادحة، ونجد أن ثلثي الشعوب العربية يعانون من الفقر والبطالة نتيجة عدم وجـود مشاريع تنموية شاملة مستدامة، فتركيز هذه الأنظمة الحاكمة على المشاريع التنموية الجزئية التـي تعمل على توسيع الفجوة ما بين أصحاب الأموال الذين ينحدرون، إما من طبقة سياسـية صـاحبة نفوذ، أو من طبقة غنية اقتصادية، فهؤلاء يزدادون غنى وثراءً، على حساب الشعوب العربية التي تزداد تقهقراً يوماً بعد يوم.

وإذا لاحظنا أن دول الخليج العربي وخاصة الطبقة الحاكمة صاحبة الو لاءات القبلية والوراثية في الحكم، تسيطر على الثروة الاقتصادية الهائلة المتمثلة بالنفط في تلك الدول، حيث ساهمت أمـوال النفط في إطالة عمر الأنظمة الخليجية، ورسوخها، والتصدي بعنـف وقـوة لأشـكال المعارضـة السياسية كافة.[2] إذ تقوم بتصديرها إلى الخارج على شكل مادة خام، وبأسعار زهيدة، إذا ما قورنت بعملية استغلالها والاستفادة منها، ونجد أيضاً أن تلك الأموال الهائلة الطائلة لا يأخذ الشعب الخليجي منها سوى فتات قليلة هنا وهناك، فأغلب المظاهر العمرانية الزاهية التي نراها على شاشات التلفاز من دول الخليج العربي، هي عبارة عن شماعة ومرآة لإخفاء الصورة الحقيقية للوضـع الـداخلي للشعوب العربية المحرومة من الثروات النفطية، فالتوزيع غير العـادل للثـروة، والـذي تنتهجـه الطبقات الحاكمة في دول الخليج العربي سبب رئيس وراء حالة الشعوب العربية المتردية اقتصادياً. فالفئات الحاكمة في وطننا العربي لا تفكر مثلاً في مخاطبة فئات اجتماعية مـؤثرة فـي المجتمـع وطبقات مهمة كالصناعيين والتجار وأصحاب الحرف والعمال العاطلين عن العمل الـذين يهمهـم تطوير الاقتصاد العربي وتوسيع السوق، وحرية التجارة ورفع مستوى الفرد والدولـة، لأن ذلـك يضر بمصالحهم وأهدافهم في الهيمنة الاقتصادية، واستمرار تحكمهم في بمصادر الثروة.

ولو تأملنا بالوضع الاقتصادي العربي الحالي لوجدنا أن الدول العربية عبارة عن دول مستوردة في الغالب، وبالتحديد للصناعات الكبرى من الدول الغربية الصناعية، وهذا يعكـس حالـة الضـعف الاقتصادي الذي وصلنا إليه نتيجة ممارسات تلك الفئات الحاكمة التي لا تسعى إلى النمو الاقتصادي والقيام بتطوير صناعات وإمكانات اقتصادية ضخمة تواجه به العالم الغربي. " وهذا ما يتبين لنا في

---

[1] سعدون حمادي. مشروع الوحدة العربية – ما العمل؟. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص100–101.

[2] يوسف مكي. مصدر سابق.ص 179.

علاقة الأقطار العربية بعضها مع بعضها الآخر، فيمكن القول أن حركة التنمية والتصنيع في الوطن العربي، جرت منذ البدء على أساس قطري بحت، دون التفكير في تحقيق أية درجة، مهمـــا كـــان مستواها، من التنسيق أو الترابط الصناعي في ما بينها".[1]

4.2.4 الجانب الاجتماعي

نجد أن الفرد في مجتمعنا العربي محكوم اجتماعياً، ومقيد بالعادات والتقاليد، بالإضافة إلى أنه مقيد بسلوكه وتصرفاته، ويتلقى التعليمات من الزعامات القبلية (الفئات الحاكمة)، فهو مقيــد بصـــورة عامة وليس مطلقة داخلياً داخل الأسرة الصغيرة، وخارجياً من قبل الفئات الحاكمة، فالنهج القبلـــي يكرس مفهوم الولاء للقبيلة قبل مصلحة الدولة أو المحيط الذي يعيش به، مما ينعكس ســلباً علـــى التفاعلات الاجتماعية، حيث يظهر هناك كثير من العائلات الموالية للطبقـــة الحاكمـــة، وعـــائلات رافضة للأنظمة الحاكمة، ومدى تأثير ذلك على طبيعة الانتخابات في ظل الحكم القبلي.

ومفهوم العدالة الاجتماعية مغيب بشكل واضح وصريح في مجتمعاتنا العربية، " فالعدالة الاجتماعية من القيم الإنسانية الكبرى، وهي من أهداف النهضة ومن مقوماتها، ولا نهوض لمجتمـــع دون أن تكون العدالة الاجتماعية أساساً للنظام الاجتماعي فيه. فالعدالة الاجتماعية يجب أن تتركز في إيجاد بنية ملائمة لملكية وسائل الإنتاج، ومنظومة سياسات يتعين إتباعها، والتفكير فـــي آليـــات تســـهيل تجسيد العدالة الاجتماعية في الواقع العربي وتعزيزه".[2] وهذا ما يعاني منه الوطن العربي، جـــراء استمرار تسلط الأنظمة الحاكمة على الفرد والمواطن العربي، واستمرار تقييده اجتماعياً.

فالمجتمع العربي يعتبر مجتمعاً بطريركياً في ظل هيمنة القبيلة على أفراد المجتمع العربي، ويصل تأثير ذلك داخل أفراد القبيلة أنفسهم، حيث يسود طابع العلاقات الاجتماعية التي يحددها الفكر القبلي فقط.

---

[1] المصدر السابق. ص 232.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية. المشروع النهضوي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 97-98.

5.2.4 الجانب الفكري والثقافي

الشعوب العربية غائبة إلى حد كبير عن الوعي التنموي وإبراز الهوية الشخصية، فالنهج القبلي أذاب كل مقومات الفكر العربي، وجعل حالة الشعوب العربية تغرق في دوامة القبيلة، أي بمعنى أخر أن الفكر القبلي للطبقات الحاكمة غرس إنتاجه الفكري ليكون البوابة الرئيسة لاستهلاك الشعوب العربية له. أي أنه لم يعط للفرد العربي فرصة لاختيار الفكر المناسب لشخصيته ولتطوير مجتمعه. " فالفكر العربي يعاني أزمة إبداع، فهو فكر محكوم بنموذج سلف مشدود إلى عوائق ترسخت داخله، وتتعلق أساساً بنوع الآلية الذهنية المنتجة له، إضافة إلى كونه فكراً إشكالياً ورائياً يتعامل مع الممكنات الذهنية كمعطيات واقعية ويكرس خطاب اللاعقل في مملكة العقل".[1] فنظام الفكر السائد في الساحة العربية، فهو نتيجة مباشرة لنظام تعليمنا المشوش البعيد كل البعد عن المستوى العلمي والتقدمي الذي نسعى إليه، وكما يقال إذا صلح العلم صلح الفرد وإذا صلح الفرد صلح المجتمع وإذا صلح المجتمع صلحت الدولة ووصلت إلى مرحلة هامة من مراحل التطور والتقدم والنهوض. وينعكس ذلك إيجابياً على فكرنا العربي، وعملية تغييره نحو الأفضل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المثقفين العرب الذين يقع على عاتقهم المساهمة الفعالة في تغيير نظام الفكر السائد في الوطن العربي، تم تقييدهم من قبل الفئات الحاكمة، خوفاً من إحداث تغيير في نظام الفكر العربي السائد، يؤدي إلى خدمة أهداف الشعوب العربية في التقدم والتطور والوحدة، والتي لا يسعى إليها حكامنا العرب.

وإذا تناولنا واقع التعليم في الوطن العربي، نتيجة استمرار الفكر القبلي في الحكم، الذي هو الأساس الرئيس لتطوير الفكر والثقافة العربية، والذي ينعكس إيجابياً وبشكل فعال على كافة مجالات الحياة في الوطن العربي ، فسنرى أن مؤسساتنا التعليمية في الأقطار العربية كافة لا تستوعب جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، والنتيجة أن الأمية في الوطن العربي، ستدوم ،وستصبح ظاهرة ما زال يُعاد إنتاجها وتكريسها. فنسبة الأمية تزداد بشكل كبير، وقد وصلت إلى نسبة عالية من سكان الوطن العربي، وهذا يؤثر على تطور الفكر العربي وتقدمه، ويكرس ويعمق الانفصال والانقطاع بين المجتمع والفكر، ويقلل من ظهور الفئات المثقفة ذي الفكر الإبداعي الذي يسعى إلى تطوير وطنه. وأيضاً لا ننسَ أن التعليم في وطننا العربي لا يتوافر فيه الوحدة والانسجام مما يجعله يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجيتها، بالإضافة إلى ذلك، هنالك ظاهرة ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وانخفاض مستواه وعدم فاعليته، ولا ينتج عقولاً قادرة على المساهمة في

---

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص 55-56

التقدم العلمي، فهو تعليم رديء وسيء لا يليق بالواقع الذي نعيشه حالياً.[1] فأين أنظمتنا الحاكمة من ذلك؟ والجواب، ليس لها موقف إيجابي، فموقفها ينعكس في عدم اهتمامها في ذلك المجال المهم في حياة المواطن العربي، فالتعليم أساس رئيس ومهم في التطور والتقدم والنهوض بواقع الوطن العربي من كافة النواحي والمجالات، فمن خلاله يبرز المثقفون والأكاديميون والمتعلمون وغيرهم الذين يسهمون في خدمة الوطن العربي وتطويره نحو الأفضل، ولكن هذه الأنظمة القبلية لا يهمها بالشكل الحقيقي والفعال خدمة التعليم في دولها،لأنها تخاف أن يؤدي ذلك إلى خلل في هيكلية استمرارها في الحكم والسيطرة على البلاد العربية.

ختاماً يتبين لنا أن الفكر القبلي المهيمن على أغلب الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، يحبط ويلغي كل محاولات التطور والتقدم والنهوض، فالقبيلة وفكرها القبلي تاريخيا، لم تكن دعامة للشعوب العربية، بل كانت تخدم مصالحها الخاصة، هكذا تفعل الحكومات العربية في وقتنا الحالي، مما أوجد حالة من الصراع وعدم التواصل ما بين الشعوب العربية والطبقة السياسية الحاكمة في الوطن العربي، مما أدى إلى ولادة وبروز مشكلات كبيرة على الساحة العربية كمشكلات الاثنيات والعرقيات والطوائف، والتي أشعلتها نار العقلية القبلية في المجتمع العربي، بالإضافة إلى حالة الفوضى السياسية واتجاه الشعوب إلى حالة الانعزال والانكسار، وحالة الاحتقان والتربص بالأنظمة الحاكمة التي لم تتعامل مع شعوبها بمفهوم الحداثة، بل تعاملت معها بمفهوم عشائري سلطوي قبلي،مما أدى إلى خلق تكوينات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وصلت إلى الحضيض في المجتمع العربي، بالإضافة إلى تذويب معالم المجتمع العربي الداخلي، وتحويله إلى مجتمع تراهنات فكرية واقتصادية وسياسية خلقها النظام السياسي القبلي في الوطن العربي. وأصبح العربي يعتز بقبيلته التي هي أساس وجوده وانتمائه إليها بمنزلة تحقيقه النصر وامتلاك الأخر، ولكن وجود نظام حكم قبلي، يذهب بالمجتمع العربي إلى تجارب سياسية واقتصادية واجتماعية مثيرة للقلق، هو بمنزلة إطلاق رصاصة الرحمة على أي نمو اقتصادي أو تحسن للأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية والتعليمية والحضارية في البلاد العربية.

---

[1] المصدر السابق. ص ص 69-71.

3.4 موقف الشعوب العربية من الوحدة العربية في ظل العقلية القبلية :

1.3.4 مقدمة:

يطرح العديد من المفكرين العرب مفهوم الوحدة العربية، مقارنة بمفهوم العقلية القبلية، إذ أن ذلــك يُعبر عن ازدواجية فكرية لها محددات ونتائج قد تنعكس على المجتمع العربي برمته وخاصة على الشعوب العربية التي تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية والابتعاد عن مفهــوم التجزئـــة والأقطـــار العربية المنفصلة بعضها عن بعض، نتيجة النهج القبلي الذي يعزز الانفصال، ويخلق نوعاً من عدم التواصل بين شعوب الوطن العربي التي يمكن أن تغير الواقع القائم وتدعم مشروع الوحدة العربية، خصوصاً أن صوت الجماهير وإرادة الشعوب هي العنصر الهام والأبرز في المساهمة في تحقيــق هذا المشروع. من هنا سنحاول أن نرصد الموقف الشعبي من الوحـــدة العربيـــة، ودور الشـــعوب العربية في تحقيقها.

2.3.4 الموقف الشعبي من الوحدة العربية:

تعتبر الوحدة العربية هدفاً أساسياً في خلفية تفكير الشعوب العربية، فهــو حالـــة مســـتمرة تســـتمد وجودها من وجود الشعب، فالشعوب العربية قد تتوافق على الخطوط العريضة لمشـــروع الوحـــدة العربية وأهدافها، ولكن إذا تعمقنا أكثر نجد أن الشعوب نفسها تدخل في ازدواجية كبرى، ألا وهي كيف سوف تتعامل مع هذا التغيير الجديد في المجتمع؟ في رأيي أن هذه الازدواجية ســـرعان مـــا تتلاشى عندما يشعر المواطن العربي بالايجابيات التي تحدث داخل المجتمع من خـــلال البـــرامج الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يطرحها مشروع الوحدة العربية، حيث ستنضم إليها، لأنها تلبي رغباتها واحتياجاتها التي حرمت منها في ظل وجود الحكم العربـــي النمطـــي القبلـــي، وستذهب إلى التفكير بالتغيير من خلال بوابة الوحدة العربية وستنتفض وتتحـــرك إذا تهيـــأت لـــه الظروف المناسبة للقيام بالتغيير. فالمواطن العربي عندما يجتمع تحت إطار عربي موحد، فسيؤدي ذلك إلى جعله ينتمي إلى وطنه بالشكل الفعال والمنتج، وهذا سوف يُفعل ويحرك الشعوب العربيـــة بقوالب فكرية نحو تحقيق الأفضل للوطن العربي بعيدة كل البعد عن كافة أشكال التعصب القبلي.

فكانت الانطلاقة الأولى كما ذكرنا في الفصل السابق، في الثورة العربية الكبـــرى والتـــي يـــتحفظ بعضهم على دورها، حيث كان لها الأثر الأكبر في الكثير من الأحداث التي جاءت بعدها، كالثورة العراقية الكبرى عام 1920م، والثورة السورية الكبرى عام 1925، وثورة الشعب الفلسطيني عـــام

1936م، حيث ناضل الشعب من أجل الوصول إلى غايته الكبرى المتمثلة في وحدة أقطاره، التي أدرك أنها سبيله إلى التحرر الفعلي والخلاص من الاستعمار، من خلال حشد طاقاته لتصب في مشروعه، فتفاعلت الأحزاب السياسية ، والطلاب والمثقفون، والجيش وكافة طبقات المجتمع الأخرى، إلى تحقيق هذه الغاية.[1]

فقد كانت المسألة القومية لدى المواطن المصري سراً مبهماً يجمع الكثير من التناقضات ومن الصعب الوصول معه إلى الوحدة العربية قبل أن تحصل الأقطار العربية على استقلالها إلا لدى جمهور محدود من المثقفين والسياسيين والجمعيات، كالدعوة التي أطلقتها جمعية الوحدة العربية في القاهرة سنة 1936، حيث طالبت بتحرير الأمة العربية وإقامة دولة عربية قوية. وقد انخرط أيضاً الطلاب في مصر في المطالبة بالوحدة العربية، كونهم جزءاً مهم من هذه الأمة ويشعرون بحاجاتها ويعملون على قوتها.[2] في المقابل نرى كيفية خروج الجماهير العربية في الوطن العربي عام 1958، مرحبة بالوحدة بين مصر وسوريا، حيث أثارت هذه الوحدة مشاعر الارتباط والتواصل بين المجتمع السوري والمصري، والتي كانت الجماهير العربية ترى فيها بصيص الأمل لنشوء وحدة عربية شاملة.

فالشعوب العربية الغيورة على مصلحة الأمة تسعى إلى الوصول إلى هذا الهدف في الوحدة العربية، "فما من عربي إلا وحلم بالوحدة وتمناها ورأى فيها خلاصاً للأمة مما هي فيه من تخلف وتبعية وضعف".[3]

بناءً على ذلك، فإن الشعوب العربية تحاول قدر الإمكان الوصول إلى الوحدة العربية وتحقيقها، فالجماهير العربية نجد أنها تنزل إلى الشارع تعتصم وتطالب بتغيير جذري في سياسة الحكم من أجل النهوض تحت شعار الوحدة العربية، حيث أن ذلك أفضل سبيل للخروج من تلك الأزمات واتخاذ إجراءات واستراتيجيات قد تصبح في المستقبل بوابة لمشروع الوحدة العربية الذي يجمع كل شعوب الوطن العربي تحت ظله، مخفيا بذلكً كل التناقضات الاجتماعية والدينية والفكرية والقبلية في المجتمع العربي. ولكن تبقى مسألة الجماعات القبلية الحاكمة المسيطرة على عقول الشعوب

---

[1] عراق المطيري. الوحدة العربية مطلب جماهيري أم هدف رسمي... نبذة تاريخية. ص 2.
http://*www.albasrah.net/ar_articles_2009/.../mteri_070509.htm*

[2] عراق المطيري. مصدر سابق. ص ص 4-5.

[3] رئيس التحرير. الوحدة العربية في سياق تاريخي ومشروع الاتحاد العربي. الفكر السياسي، ص5.
www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2/1-wahda.pdf

العربية، والتي تُدخل الشعوب في دوامات اجتماعية حزبية عشائرية، و ولاءات قبلية، وتبقيه في حالة انحسار ثقافي وفكري، وتصبح بعيدة كل البعد عن مفاهيم التطور والتقدم، بالتالي فلا يمكن للفرد العربي أن يعطي مساحة فكرية بناءة ومفيدة عن مشروع وحدوي عربي يبرز فكره وشخصيته فيه بالشكل الفعال والبناء، والذي يخدم الوطن العربي. ولكن، ما هو دور الشعوب العربية في تحقيق الوحدة العربية؟

3.3.4 دور الشعوب العربية في تحقيق الوحدة العربية:

مقابل ممارسات الأنظمة، من المهم للشعوب العربية أن يكون لها دور أساسي ورئيس في العمل نحو السعي لتحقيق الوحدة العربية ، على الرغم من كل الظروف السلبية المحيطة بذلك الهدف، فالشعب هو المصدر الرئيس للعمل السياسي نحو تحقيق التقدم والتطور، فالشعوب العربية لها مساهمة فاعلة لانجاز هذا الهدف " فالنضال الشعبي هو الاتجاه إلى الشعب بمفهوم محدد واعتماده وسيلة لتحقيق مشروع الوحدة، فالجمهور العربي يجب أن يكون واعياً ومدركاً لأهمية تحقيق مشروع الوحدة، وأن يساهم بشكل فعال ومؤثر في العمل الإيجابي نحو تحقيق الوحدة "[1] ولكن الحياة العربية معقدة جداً ومتشابكة، وصعبة في ظل الأنظمة القبلية في وطننا العربي، التي تقمع أي محاولة تغيير في شكل الحياة. فماذا ستفعل إذا كان التغيير يتعلق بالوحدة العربية التي هي هدف أساسي وإستراتيجي لشعوب الوطن العربي لمواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية والحضارية التي تحدث في العالم؟

تاريخياً، الشعوب العربية تعمل على تغيير واقعها كما حصل في العديد من الدول. ومن المتوقع ألا تشذ الشعوب العربية عن السنة التاريخية على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. وليس من المتوقع أن تبقى الشعوب العربية مكتوفة الأيدي، تنتظر الوحدة تأتي إليها على طبق من ذهب، فهذه الأفكار هدامة وليست نافعة، إنما تفيد معارضي الوحدة من حكامنا العرب، الذي يسعون إلى استغلال أي موقف شعبي ضد فكرة الوحدة للابتعاد عن مفهوم الوحدة العربية. فشعوبنا العربية قادرة بفئاتها وطبقاتها المختلفة من المثقفين، والأكاديميين والعلماء والأدباء والعمال وغيرهم، أن يعملوا نحو تكوين جبهة عربية واحدة، لدفع برنامج الوحدة العربية إلى الأمام، فالصمت وعدم إبراز أهمية الوحدة على أرض الواقع، سيؤدي إلى غياب الفكر الوحدوي في وطننا العربي. "فمطلب تحقيق الوحدة العربية، على الصعيد الشعبي ليس ناتجاً عن ترف فكري، أو عمى شعبي، بل هو

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 2006، ص 116.

مطلب له أسس واقعية وحقيقة، ممتدة معنا ومنحدرة إلينا، من عمق الحياة، عمق التاريخ، عمق الانتماء، عمق المجتمع الإنساني وتطوره"[1] فالشعور الوحدوي العربي لم يغب عن وجدان جماهير شعوبنا العربية في أي يوم من الأيام، فهو تعبير عن رفضهم لهذا الواقع غير الطبيعي، ورفضهم للازدواجية بين الانتماء القطري والانتماء القومي، فهذا الأخير، هو الإرادة الوحيدة القادرة على التعبير عن الخلاص، إذ أنها نابعة من فكر الشعوب العربية، بهدف تجسيد كيان وطننا العربي، تجسيداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وحضارياً، وقد كشف الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في إحدى خطاباته عن حقيقة الشعور الجماهيري لدى الشعوب العربية حول مطلب تحقيق الوحدة العربية، حين قال، " طريق الوحدة أصبح الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لآمة واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها"[2] وهذا ينم عن مدى دور الشعوب العربية في تحقيق الوحدة العربية، فهذا الشعور هو أمل العرب الوحيد للخروج من الذل والهيمنة، للوصول إلى الحرية والتطور والنهوض بواقع وطننا العربي في كافة المجالات. ولكن في ظل الهيمنة القبلية على الوطن العربي، فسيكون أي حديث عن الوحدة العربية من قبل الجماهير والشعوب العربية صعب المنال نتيجة وجود الفئات الحاكمة في وطننا العربي.

هناك من الكُتاب من يرى أن على الشعوب العربية أن يكون موقفها من الوحدة العربية، ثورياً ومتحدياً، وليس موقف ضعف، وأن لا ينال وجود تلك الأنظمة القبلية من عزيمتها وإصرارها، فالشعوب العربية هي الأساس ومصدر القوة وصاحبة القرار، وفيها تكمن القوة الحقيقة والقدرة على التغيير، والتقدم وتحقيق مشروع الوحدة. الشعوب العربية التي تعيش الآن في حالة سكون وقلة فعالية، نتيجة القوى القبلية الحاكمة في مجتمعنا العربي، من الممكن أن تهب هبة كبيرة في يوم ما، وتنفجر كقوة هائلة تكتسح ما يعترضها، وتحقق ما تصبو إليه، في الوصول إلى الوحدة العربية.[3] ولكن تلك الأهداف ستلاقي في طريقها العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في قمع الأنظمة القبلية الحاكمة. وهذا ما يحدث حالياً في بعض الدول العربية التي نزلت شعوبها على الشوارع مطالبة بالتغيير الجذري في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، وقد تحقق جزء من مطالبها، على الرغم من محاولات القمع من قبل بعض الأنظمة في تلك الدول، إلا أن الإرادة الشعبية أقوى من أي شيء أخر، وقادرة على تحقيق الأفضل للوطن العربي.

---

[1] محمد قائدبيه. مصدر سابق. ص 294.

[2] المصدر السابق. ص 299.

[3] سعدون حمادي. مصدر سابق. 2006، ص ص 78-79.

خلاصة القول، إن الشعوب العربية مهما تغيبت فكرياً، إلا أنها قادرة على التجمع تحت شعار القومية العربية والهوية العربية، التي تعتبر العامل الرئيس في إجماع الشعوب العربية على مشاريع الوحدة العربية، وتأييدها، وهذا يحتاج إلى الاستمرار في العمل والتفكير والتطبيق والابتداء من الذات العربية والسعي نحو تحقيق الأفضل والأبرز للوطن العربي، ولكن من المؤكد أن الشعوب العربية بحاجة إلى إستراتيجية تتجمع حولها بالشكل الصحيح لتصبح قادرة على تفعيل مشروع الوحدة العربية، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من خلال توعية الشعوب العربية من قبل المفكرين والمثقفين الذين يجب أن يكونوا طليعة التغيير، وطليعة التحدي للأنظمة القائمة، وأن يساهموا في تغيير فكر الشعوب العربية وتفعيل دورها بالشكل الايجابي والبنّاء لتحقيق هذا الهدف المنشود.

الفصل الخامس: الربط الجدلي بين التعصب القبلي والوحدة العربية

- التناقض بين الأنظمة الحاكمة وفكرة الوحدة.
- نماذج من سياسات الأنظمة الحاكمة في تكريس القبلية.
- الانعكاسات السلبية على فكرة الوحدة العربية

الفصل الخامس :

1.5 التناقض بين الأنظمة الحاكمة وفكرة الوحدة:

1.1.5 تمهيد:

يعيش الوطن العربي حالة من الازدواجية الواضحة والمؤثرة في هيكلته السياسية والاقتصادية والفكرية، من حيث بروز التناقض الواضح بين فكر الأنظمة العربية الحاكمة، وفكرة الوحدة العربية، فكلتاهما نقيض للآخر، وهو تناقض يشكل هاجس الخوف والخطر على استمرار الحكم القبلي في البلاد العربية، إضافة إلى هاجس البعد الفكري عن مفهوم الوحدة العربية في ظل تواجد تلك الجماعات على رأس الهرم السياسي والاقتصادي في الدول العربية، والذي يعتبر العامل الأقوى والمؤثر والمحرك في الانطلاق نحو الوحدة العربية. فهذا العامل السياسي والاقتصادي أصبح مغيباً عن الساحة العربية لما تنتهجه تلك الفئات الحاكمة من أساليب ووسائل تبعد العرب عن هدف سام يتمثل بالوحدة، والذي لا يتحقق إلا بوجود أنظمة سياسية تتمتع بالمهنية السياسية والاقتصادية، وقادرة على إنتاج فكر عربي يخدم المصلحة السياسية والاقتصادية والفكرية للوطن العربي. حيث أن هذا الفكر من شأنه خلق مجموعة من البرامج التي يُمكن الوصول به إلى مشروع عربي وحدوي ناضج، وهذا سوف يؤدي إلى تفكيك الأنظمة القبلية الحاكمة في الوطن العربي بصورة تدريجية، والعمل نحو الوصول إلى نهضة عربية شاملة، تصل بالأمة نحو التطور والتقدم في كافة المجالات والأصعدة في ظل مشروع الوحدة العربية.

2.1.5 فكر الأنظمة الحاكمة وانعكاسه على فكرة الوحدة العربية:

تعاني الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي من ضعف فكري واضح، من زاوية افتقارها للفكر الديمقراطي في ممارسة السلطة والحكم، مما انعكس سلباً في التخبط لاتخاذ القرار السياسي المناسب والمعبر عن الإجماع الوطني، فكان هناك غياب واضح لمبدأ تداول السلطة، وفرضت

نظماً سياسية قمعية أقامت جدراناً وحواجز بين المواطن والسلطة الحاكمة، فالأنظمة الحاكمة، ورغم التغييرات التي حدثت على تكوينها الطبقي والسياسي، إلا أن مشكلاتها وخيبتها شاخصة في كل مفاصل الدولة والنظام الحاكم، فبدلاً من تحصين الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، لجأت هذه الأنظمة الحاكمة إلى تكريس التجزئة، وتغذية النزعات الانفصالية والتمسك بالهويات الفرعية الدينية والعرقية، بعد أن تم تقويض كل مرتكزات الانتماء الوطني والقومي، وإبراز قيم وأنماط ثقافية على حساب القيم والثقافة الوطنية الأصيلة.[1]

الفئات العربية الحاكمة تناوئ مشروع الوحدة، ليس لأسباب موضوعية، بل لأسباب ذاتية، تتعلق بمراكزها ومصالحها في الحكم والامتيازات التي تتأتى منه. فسياسو الدولة القطرية ينظرون إلى مشروع الوحدة العربية أنه يعني انتهاء لحكم القبلية أو الفئة الحاكمة والانتقال إلى نمط جديد في الحكم. وهذا حدث في أكثر من مناسبة عندما سنحت الفرص لخطوات وحدوية، ففي المشرق العربي كانت هناك دوماً المنافسة على الزعامة، مما كان له أثر سلبي في مشاريع لخطوات وحدوية مهمة.[2] وهذا ما حصل أيضاً، للوحدة المصرية السورية عام 1958-1961، حيث لاقت صدى واسعاً وتأييداً كبيراً من قبل جماهير الشعوب العربية، ولكن هذه الوحدة الجزئية سرعان ما انهارت، وانهارت معها أمال الشعوب العربية بالوحدة بين الأقطار العربية.

فالدولة القطرية العربية في حياة الأمة العربية وفق رأي محمد قائدبيه ، هي أحد مصادر العذاب والمعاناة والشؤم والمسخ، وعقيدتها الحقيقة هي إيمانها بنفسها ووجودها وأجهزتها، كأداة تنظيم وضبط وسيطرة، فهذه الأنظمة هي شرعية المستعمر، والمغتصب، والمحتل، إذ أنها شرعية اللاشرعية، واللاتاريخ، واللاثقافية، واللاإنتماء، أجل إنها شرعية إرادة الغير.[3]

فالأنظمة الحاكمة العربية تتمسك بفكرها الذي يقف حجر عثرة أمام فكرة الوحدة العربية، فهذا الفكر مبني على المصلحة القبلية التي تحدد طبيعة حكمها وسياستها تجاه الشعوب العربية، وتحافظ على التوازنات القبلية داخل أروقة الحكم، والتي من شأنها تعزيز الحكم الداخلي المتمثل بالزعامات القبلية الموالية للسلطة. بالإضافة إلى أنها تسعى إلى الحفاظ على مصلحة الراعي والشريك لها، والمتمثل بالغرب، الذي يساهم في استمرار سيطرتهم على الحكم. ومن الطبيعي أن نجد تلك الأنظمة عملت على تفكيك مؤسسات المجتمع المدني وضربها، من حيث إغلاقها وتقييدها، وعدم

---

[1] ناضم الجاسور. مصدر سابق. ص ص 52-53.

[2] سعدون حمادي. مصدر سابق. 2006، ص 51-52.

[3] محمد قائدبيه. مصدر سابق. ص 311-312.

السماح لها أن تساهم في تطوير المجتمع بطريقة بنّائة وإيجابية، وهذا ساهم أيضاً في ضرب الحراك السياسي للشعوب في الوطن العربي، وتقييد حريتهم وتصرفاتهم، وهذا انعكس أيضاً على تفرد وسيطرة الطبقات الحاكمة على الثروات والموارد الهائلة الموجودة في الوطن العربي، وعدم إشراك الشعوب العربية في الحصول عليها والاستفادة منها بشكل إيجابي. فالشرعية العصبية واحدة من أكثر مصادر الشرعية سيادة في فكر الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي، فهي سند وقوام الحياة السياسية في تلك الأنظمة، حيث تحولت العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة، وأصبح النظام السياسي العصبوي نظام مغلق يستمد شرعيته من امتياز فوق اجتماعي، يفرز كل شروط التسلط والقمع والكبح أمام إمكانية حدوث تطور ديمقراطي في الوطن العربي.[1] فهذا يلعب دوراً سلبياً في التأثير على المجتمعات العربية برمتها، وعلى عملية تطوير الوطن العربي بشكل عام والنهوض به، وتحقيق مشروع الوحدة العربية.

أضف إلى ذلك أن هذه الأنظمة الحاكمة عملت على هدم أهم عامل رئيس في إيجاد الوحدة العربية، من حيث العمل على هدم التنظيمات الشعبية كالأحزاب والنقابات والجمعيات الطوعية، وأقاموا بدلاً منها تنظيمات حكومية، تعتبر امتداد للسلطة، إذ أصبحت بيروقراطية الدولة هي التي تمارس مسؤولية إدارة المجتمع بدلاً من أن تنبثق السلطة من الشعب، ولخدمته بالشكل المناسب والملائم، بل أصبح الشعب خادماً لتلك الدولة، وهذا لا يمكن أن يخدم مشروع الوحدة العربية، ما دامت غالبية الشعوب العربية بعيدة عن المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي والمشاركة فيه في الدولة.[2]

فالأنظمة السياسية العربية مبنية على التفرد في ممارسة السلطة، وانعدام المشاركة فيها، إضافة إلى القهر الذي تمارسه على المجتمع وبخاصة المعارضة، كأسلوب للحوار أو التعامل والحفاظ على السلطة، وهذا يبعد أي مجال لسلطة ذات طبيعة ديمقراطية، فصاحب السلطة سواء كان رئيساً أو ملكاً أو أميراً، يمثل زعامة متفردة بذاتها لا مثيل لها، وهذا ينعكس على فكرة الوحدة العربية ومحاولة الوصول إليها.[3]

---

[1] عبد الإله بلقزيز. الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والإمكانيات. ورقة قدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق– القرارات– البيانات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ص 431–432.

[2] حليم بركات. الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس، 1995، ص 113–114.

[3] خميس والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 96.

ولقد كتب عيد بن مسعود الجهني، مقالاً معبراً بهذا الخصوص، تعليقاً على أعمال القمة العربية في مدينة سرت الليبية، جاء فيه " لقد وصل العرب اليوم إلى حافة الهاوية، فالنظام العربي تمزق، وأصبح في كل مناحيه السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها مشلولاً".[1]

يتبين لنا فيما سبق، أن فكر الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، والقرارات السياسية اللامنهجية والبعيدة عن إرادة الشعوب العربية، والمرتبطة بالفكر القبلي، تخلق نوعاً من الجدار العازل بين إرادة الشعوب العربية، وممارسات الطبقة الحاكمة، وهذا ينعكس سلبياً على المشروع العربي الوحدوي المنشود. حيث أن تلك الأنظمة ترتدي ثوب ما يسمى، بالتضامن العربي، أو العمل العربي المشترك، والذي يبقى ناقصاً ولا تكتمل أجزاؤه، ولا تترابط، فهي وليدة فترة زمنية معينة لا أكثر ولا أقل، عكس مشروع الوحدة العربية.

3.1.5 فكرة الوحدة العربية وتناقضها مع الأنظمة الحاكمة:

تتمحور فكرة الوحدة العربية، حول إيجاد ترابط سياسي واقتصادي واجتماعي وفكري بين الشعوب العربية، وإنهاء حالة التبعية الغربية، والضعف، والركود العربي في مختلف المجالات، والتخلص من الصراعات والانقسامات والخلافات بين الدول العربية، وتذويب المصلحة الشخصية في حساب المصلحة العامة، وهذا ما يتعارض مع سياسات الأنظمة الحاكمة، والتي تكرس المصلحة الذاتية والفئوية(أعوان النظام) على حساب المصلحة العامة لشعوبنا العربية.

فالوحدة ضرورة حيوية ووجودية للأمة العربية، تفرضها عليهم المصلحة المشتركة، وتحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والأمن القومي وضرورات البقاء. فنحن نحتاج إليها من أجل التنمية ورفع مستوى معيشة المواطن العربي، وحماية الوطن والسعي والدفاع عن الوجود القومي والمصالح المشروعة.[2]

فالوحدة العربية وفكرها، تعيش في عالم أفضل، وستكون بمنزلة بوابة التقدم والنهوض في الوطن العربي، إذ أنها تفتح المجال للتقدم في جميع المجالات، في الاقتصاد، والزراعة،والصناعة، وارتفاع مستوى المعيشة، والتقدم في التعليم، وحرية المرآة، والأمن والأمان والاطمئنان، والمشاركة السياسية، الحرية، الديمقراطية، العدالة، وغيرها من الإنجازات التي تتحقق عن طريق الوحدة

---

[1] رغيد الصلح. أولويات التعاون الإقليمي بالمنظور العربي. جريدة القدس، (24–4–2010)، ص 22.
[2] مركز دراسات الوحدة العربية. مصدر سابق. ص 59.

العربية. فالقوة الناتجة من الوحدة حلزونية التصاعد، وذات آفاق متطورة، فقد تجلب قــوة جديــدة، اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، وتقنية. فالأنظمة العربية كلها الآن في وضع الأزمة والمعاناة والحالة غير الطبيعية، إذ أنها تعيش أزمة وتنتقل من حالة غير طبيعية إلــى أخــرى، مســتخدمة الإعلام والقوة والقمع والتفاهم المذل، وغير المتكافئ مع الدول الغربية، فلا يعرفون الفرق الكبيــر بين الواقع الذي نعيشه وبين ما يمكن أن يكون عليه مستقبلاً، بين حالة الأزمة الراهنة فــي ظــل التجزئة، ووضع الازدهار والتقدم والاحترام والحرية والسيادة والأمن والرفاه والسلام، في ظل بناء كيان قومي، يجمع جميع الدول العربية.[1]

فعندما يتم توظيف كل الموارد والثروات الموجودة في دول الوطن العربي، لخدمة أفــراد الشــعب العربي، ولا يقتصر ذلك على الطبقة السياسية الحاكمة وحدها، مما يخلق نوعاً من التغيير المنشود، الذي يصيب كافة مجالات ومناحي الحياة السياسية والاقتصــادية والفكريــة والاجتماعيــة، فإنــه سينعكس إيجابياً على المواطن العربي، للسعي نحو العمل في النهوض بالوطن العربي، وســيكون ذلك خدمة لمشروع الوحدة العربية.

فالوحدة العربية التي من خلالها تشق الثورة العربية طريقها إليها من قلب واقع الــوطن العربــي، تعني إقامة دولة واحدة تمارس خلالها الجماهير العربية سيادتها على الوطن العربي كله، وهذا مــا تسعى إليه فكرة الوحدة العربية من تحقيقه والوصول إليه، مما يخالف فكر الأنظمة الحاكمة.[2]

بناءً على ذلك، فإن مشروع الوحدة العربية هو مشروع حضاري شامل، لكافــة طبقــات وفئــات المجتمع العربي، ليجد نوعاً من التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو بعيد عــن فكــر الأنظمة الحاكمة ومناقض لها بشكل صريح، وهذا إذا حدث فقد يجعل من تلك الطبقة الحاكمة خارج المعادلة السياسية. وستكون الطريق ممهدة للوصول إلى مشروع الوحدة العربية المنشود.

ختاماً يتبين لنا أن التناقض الجدلي بين الأنظمة الحاكمة وفكرة الوحدة العربيــة، لا يمكــن لــه أن ينتهي، فالصراع طويل ومرير، لأن كل طرف، يحمل آيديولوجيات وأفكار مختلفــة لا يمكــن أن تتلاقى، وإذا حصل التلاقي يكون ذلك مؤقتاً وقابلاً للانفجار بشكل عنيف، لان الفئات الحاكمــة لا

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 2006،ص 63-64.

[2] عصمت سيف الدولة. نظرية الثورة العربية. الطريق إلى الوحدة ... إلى الاشتراكية. دار المســيرة، بيــروت، 1979، ص 109.

تستطيع التنازل عن حكمها، أو الاعتراف بشرعية الساعين نحو إيجاد الوحدة العربية، الذين سيبقون مستمرين بشكل فعال في النضال الحقيقي نحو الوصول إلى هدفهم الأساسي في تثبيت فكرة الوحدة العربية وقيامها. فالتخوف من الوحدة العربية أصبح أمراً واقعياً توضع له إســتراتيجيات وبــرامج معدة مسبقاً من قبل الحكومات العربية، لكي تستمر تلك الفئات في تسلطها المبرمج على شــعوبها العربية، وهذا بالنسبة لكثير من الشعوب العربية أمر بالغ الأهمية والخطورة، حيث تعتبر الشعوب العربية أن تلك الأنظمة غير شرعية لما تنتهجه من سياسية تبعد مفهوم وفكرة الوحدة العربية عــن شعوبها. ناهيك أن الشعوب العربية فقدت الأمل والتطلعات نحو مستقبل أفضل لها، وللمجتمع الذي تعيش فيه في ظل الهجمة الشرسة التي يمارسها نظام القمع في الدول العربية، ومع كل هذا تبقــى الشعوب العربية هي شريان الحياة الرئيس لخلق مشروع الوحدة العربية، من خلال توظيف للفكــر العربي من أكاديميين ومفكرين وأدباء وكتاب، وكلهم يعبرون عن هوية الشعب العربي، وطموحاته، باعتبارهم جزءاً أساسياً ورئيساً في المجتمع العربي. فالوحدة تعتبر العامل المحرك للفكر والحريــة والعدل والمساواة، المبني على الديمقراطية، وهذا هو النقيض الحقيقي لفكر الفئات الحاكمة، فالجدلية حاضرة بشكل مستمر على طاولة الصراع بين الطرفين.

2.5 نماذج من سياسات الأنظمة الحاكمة في تكريس القبلية:

1.2.5 تمهيد:

تزخر مجريات الحياة اليومية في الدول العربية بنماذج سلوكية للأنظمة الحاكمــة تعكــس العقليــة القبلية داخل أروقة الوزارات والمؤسسات والمراكز الحكومية، والقضاء وغيرها، ويسود ذلك بشكل كبير ومتواصل ويزداد يوماً بعد يوم، من خلال إتباع سياسات استبدادية ضــد الشــعوب وتقييــد حرياتهم، وتعيين أشخاص لهم خلفيات اجتماعية تابعة للرئيس أو الحــاكم، وخاصــة فــي الســلك السياسي المتمثل في الوزارات، من أجل استمرار الثقل القبلي الذي أثبت قوته الداخلية في السيطرة على الحكم في البلاد العربية. فوجود تلك المعضلة كرست مبدأ احتكار الســلطة مــن قبــل تلــك الجماعات التي انسجمت مصالحها مع مصالح الفكر القبلي، إذ نشاهد مدى تطبيق هذا الفكر علــى أرض الواقع انطلاقاً من مبدأ التمسك بالحكم والسلطة لفترات زمنية طويلــة مــن قبــل، أنظمتنــا الحاكمة، وسياستها التعسفية القبلية في الوطن العربي. من هنا سأحاول أن أتناول نماذج ومظــاهر من سياسات بعض الدول العربية في تكريس العقلية القبلية في سياستها في تلك الدول.

2.2.5 مظاهر تكريس القبلية في سياسات الأنظمة الحاكمة:

سوف نركز في هذا الموضوع، على أبرز مظاهر تكريس القبلية في سياسات الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، من خلال التمعن والحديث عن أبرز وأهم السياسات التي تنفذها تلك الأنظمة في الوطن العربي وتتمسك بها بشكل كبير وفعال.

1.2.2.5: سياسة التوريث:

تتبع بعض الأنظمة العربية الحاكمة سياسة البقاء على سدة الحكم، بالرغم من خروجها من أروقة الحكم، حيث يتساءل الكثيرين، كيف يكون ذلك، فالمهم هنا أن الحاكم أو رئيس الدولة يستطيع وضع دستور وقوانين جديدة، مخولة بنقل الصلاحيات إلى احد أفراد أسرته بغض النظر عن طبيعة ذلك النظام سواء كان ملكي أو جمهوري، حيث نرى أن التوريث مستمر لغاية الآن في بعض الدول العربية، وهذا بحد ذاته يعبر عن مظهر تكريس القبلية في تلك الأنظمة العربية.

فسياسة التوريث في الأنظمة العربية لا تسمع للمواطن العربي بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي في الدولة، أي بمعنى أخر لا يحق للمواطن العربي المشاركة في اختيار الشخص المناسب لقيادة وطنه، وهذا بحد ذاته يعيق كافة أشكال التقدم والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. فدول الخليج العربي حسب إسماعيل الربيعي، بحاجة ماسة وواضحة إلى جرعة كبيرة من الحرية والديمقراطية والشفافية في حياتها السياسية، فهنالك استمرار لسيطرة الأسر الحاكمة في دول الخليج على الحكم هناك، أي بمبدأ التوريث القبلي، فهي تفتقر إلى وجود الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية بالشكل الفعال، فوضع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي غير مقبول بتاتاً، نتيجة عدم وجود الديمقراطية، ولا نسمع بالحريات السياسية، والسائد هو التوريث القبلي للحكم، والسيطرة والاعتقال والتهميش للشعوب الخليجية.[1] فهذا كله يبين مدى استمرار الفكر القبلي في الهيمنة على حكام دول الخليج العربي، ومدى انعكاس ذلك وتأثيره بشكل سلبي وواضح على سياستهم التعسفية المسيطرة على دولهم وشعوبهم.

[1] إسماعيل الربيعي وآخرون. الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 422–423.

2.2.2.5: غياب روح الديمقراطية ودولة المؤسسات:

يعتبر غياب الديمقراطية في الوطن العربي، من المظاهر القبلية التي تسود في فكر الأنظمة العربية الحاكمة، فهنالك ابتعاد واضح وصريح عن مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار السياسي، وغياب واضح للانتخابات النزيهة، وهذا بحد ذاته يعبر عن السياسات القبلية التي يطبقها النظام العربي في استمرار انتهاجه لسياسات بعيدة عن الفكر الديمقراطي ودولة المؤسسات، بل مرتبطة بسياسات قبلية بحتة.

ففي الجمهورية اليمنية، يعاني اليمن من مشكلة خطيرة وواضحة المعالم، ألا وهي وجود نظام غير ديمقراطي، فعلى الرغم من بعض الحريات المتاحة لأصوات المعارضة، إلا انه هنالك محظورات صارمة تقف أمام قيام نظام دولة المؤسسات، ترى مجموعة المصالح أنه سيشكل خطراً عليها. وعلى الرغم من الانفتاح السياسي النسبي في اليمن، فإنه لم يحدث أي تغير في خارطة توزيع السلطة السياسية، في ظل اعتماد الولاء الحزبي كمعيار أساسي لتولي المناصب السياسية الهامة في الدولة.[1] أضف إلى ذلك أن سياسات البطش، والاعتقالات والتهميش ضد الشعب اليمني مستمر بشكل فعال، ما دام يصب ذلك في مصلحة النظام الحاكم وبقائه في السلطة، فالديمقراطية التي يتحدث عنها النظام هناك عبارة عن ديمقراطية شكلية لا أكثر ولا أقل، فالسيطرة مستمرة من قبل النظام الحاكم على كافة مناحي ومجالات الحياة، حتى المناهج والمدارس والجامعات التي تعتبر الأساس في تطوير الشعب اليمني، مهيمن عليه وتعمل حسب إرادة النظام الحاكم، كل ذلك خلقته السياسيات القبلية التي يحملها فكر النظام الحاكم في اليمن.[2] ونحن نرى الآن ما يحدث في اليمن من الثورة الشعبية المطالبة بإسقاط نظام الحكم القائم، والعمل على إجراء إصلاحات جذرية وحساسة في المجتمع اليمني من كافة النواحي والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وانتهاج الفكر الديمقراطي المبني على الانتخابات وتداول السلطة والحرية والعدالة والمساواة.

وإذا انتقلنا في الحديث عن الجمهورية العربية المصرية، فسنرى سياسة الفكر القبلي مهيمنة على الحكم في الدولة، إذ تسيطر الفئات الحاكمة هناك على كافة مقاليد الحكم، فالرئيس المصري المخلوع حسني مبارك حكم البلاد منذ حوالي اكثر ثلاثين عاماً، و هنالك إتباع لسياسات قبلية مبنية

---

[1] دراسة لمعهد كارنيجي للسلام.(2007) النظام السياسي اليمني.. ديكتاتورية جماعية. صوت الجنوب العربي.
www.soutalgnoub.com/home/index.php?...

[2] (مؤلف مجهول) . (2009). النظام اليمني والنظام البعثي وتشابه المنهج والمصير.شبكة أنصار الحسين. *النظام-اليمني-والنظام-البعثي..*

.... www.ansarh.com/.../showthread.php?

على اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، بدءاً من انتهاك حرية التعبيــر والحريــات السياســية وإقصاء القوى السياسية وحرمانها من الشرعية، وصولاً إلى الاعتقالات السياسية، وخصوصاُ مــن حركة الإخوان المسلمين المعارضين للنظام الحاكم، بالإضافة إلى إساءة معاملة المواطنين في أقسام الشرطة.[1] فالنظام السياسي المصري يوصف بأنه من الأنظمة التعددية المقيدة، فالتعــدد الحزبــي محكوم من أعلى مع وجود قيود على تشكيل الأحزاب، والانتخابات في مصر شبه تنافسية، وفــوز الحزب الوطني الحاكم محسوم سلفاً، وتخضع المشاركة السياسية لمؤثرات تتراوح بــين الترهيــب والترعيب، أما دور الهيئة التشريعية، فإنه شكلي ومحدود ويخضع لنفوذ السلطة التنفيذية، ويقتصر الأمر على ما يتردد في ساحة البرلمان من مناقشات وجدال عام، ووجود رمزي للمعارضة، ولكن من دون تفعيل لآليات الممارسة البرلمانية المجدية.[2] هذا هو حــال النظــام المصــري الســابق ، باستمراره في الابتعاد عن الفكر الديمقراطي في سياسته، والاستمرار في سياسته التعسفية المبنيــة على العقلية القبلية في الحكم. من هنا يأمل الشعب المصري بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك بعد الثورة الشعبية للشعب المصري بأن تتغير الأحوال نحو الأفضل وتنتشــر قــيم الديمقراطيــة والعدالة والحرية والمساواة والانتخابات المبنية على النزاهة والشفافية، وإلغاء فكرة تداول الســلطة بمبدأ التوريث الذي سعى إليه الرئيس المصري السابق.

ولا يختلف الحال في النظام التونسي السابق، حيث يعتبر النظام هناك، مــن الأنظمــة التســلطية والاستبدادية في الحكم، فالسياسات القبلية نجدها في الحكم، فهنالك سيطرة علــى فئــات وطبقــات الشعب التونسي من تهميش لحقوق الإنسان، وتشتد القبضة الأمنية أكثر فأكثر على عمــوم الجســم الاجتماعي التونسي، فالحياة السياسية في تونس مزيفة ومضللة من أحزاب وجمعيــات ومنظمــات مدنية ومن شعارات وعناوين، فالدولة التونسية أصبحت الماكنة الضخمة لإنتاج العنــف وفــرض الرقابة العامة على المجتمع وتقييده، وتراجع هامش الحرية والمساواة ، فأصــبح الإســراف فــي العنف، والاستناد إلى الأجهزة البوليسية للسيطرة على الفئات المعارضة لهذا الفكر القبلي الغاشــم، إحدى السياسات الرئيسة التي يقوم به النظام الحاكم في تونس.[3] وقد انتهى فعلياً هذا النظــام بعــد الثورة الشعبية الكبيرة التي عمت في تونس مطالبة بإسقاط نظام الرئيس زين الدين العابدين وأعوانه وحاشيته.

---

[1] محمد سعيد. حقوق الإنسان ومشكلة الحداثة والتحديث في مصر.. نظرة عامة لمسار حقوق الإنسان. في حقوق الإنسان فــي مصر. ص 134.

[2] إسماعيل الربيعي وآخرون. مصدر سابق. ص 407.

[3] المصدر السابق. ص ص 102-104.

أما في ليبيا، فسنرى كيفية استمرار الفكر القبلي في السيطرة على مقاليد الحكم، خصوصاً استمرارية الرئيس الليبي على سدة الحكم منذ عام 1969، فماذا يعني هذا؟ هل هذه هي الديمقراطية التي نسعى إليها؟ لا، هذا هو الفكر القبلي المهيمن على عقلية الرئيس معمر القذافي، وسياسته التعسفية ضد شعبه الليبي، فهو الملك الجمهوري، يحاسب الجميع، يمضي في الحكم الانفرادي طوال هذه المدة الزمنية، ولم يخلفه أحد في قيادة الحكم، ويسعى جاهداً إلى توريث الحكم إلى إبنه سيف القذافي، والجماهير الليبية لا تستطيع التصرف إزاء ذلك، وأن تؤثر في الحياة السياسية بالشكل الملائم، وحرية في الاختيار، فهناك قيود كبيرة على تصرفات الشعب الليبي، من حيث السيطرة والترهيب والعنف والاعتقال، وغيرها من السياسيات القبلية التي ينتهجها النظام الحاكم في ليبيا.[1] ولكن ما يحدث حالياً من التحرك الشعبي الكبير من جانب فئات الشعب الليبي ضد النظام الحاكم، والمطالبة باسقاطه وإنهاء الحكم التعسفي السلطوي في تلك الدولة، هو دليل على الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الليبي طوال الفترة الزمنية الماضية.

وإذا تناولنا الجزائر كنموذج أخر من الدول العربية ذي الفكر القبلي، فسنرى أن الجزائر تعاني من استمرار السياسيات القبلية التي يقوم بها النظام الحاكم هناك من حيث تأميم الدولة من قبل فئات معينة ، والتي هي شبكات مصالح تتحايل على القانون أو تفسره حسبما تراه مناسباً وحتى تضعه لخدمتها، وإلغاء أي مشاركة شعبية على أساس مبدأ المواطنة، والديمقراطية وإشراك الشعب في صنع القرار السياسي في الدولة، مما أفضى حتما إلى عدم شرعية السلطة أساسا، فالسياسة التي اتبعها الرئيس الجزائري بوتفليقة منذ وصوله للحكم بالتضييق على المعارضة، وغياب أي دور لها، وتركيز كل السلطات في مؤسسة الرئاسة، وتغيب المؤسسات الدستورية الأخرى مثل البرلمان والمحكمة العليا والمجلس الدستوري، فأصبح بوتفليقة سلطانا في جمهورية. لأن الدولة السلطانية، كما شرح ذلك الأستاذ برهان غليون، من حيث أنها، تتمحور حول سلطة الفرد الواحد المطاع طاعة عمياء، فلا صوت معارض إلا صوت المداحين، والتي تديرها الزمرة–القبيلة، وتكون علاقتها بالمجتمع مؤسسة على العنف. إضافة إلى غياب أي إستراتيجية واضحة المعالم لتغيير الأوضاع المأساوية التي تعاني منها جميع الشرائح إلا الشريحة التي تدور في فلك السلطة.[2]

أما في الصومال فنجد أن القبلية هي الأساس الرئيس في انتهاج النظام الحاكم سياسات مختلفة مبنية على الفكر القبلي، وهذا أثر في النظام السياسي بشكل سلبي، يتمثل في القدرة على السيطرة

---

[1] خليل خليل. مصدر سابق. ص ص 117–118.

[2] ديلمي، مسعود. (2010). الجزائر: ضياع مصالح شعب بين الفكر القبلي والأداء المافياوي. موقع ومنتدى دريكيمو العالمية. http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?p=55506

والهيمنة، وعدم توفير المتطلبات اليومية للشعب، " فالقبيلة هي المكون الأساسي للمجتمع الصومالي، وبالتالي السبب الرئيس في ظهور كيان سياسي وطني هش أساسه، مجموعة من القبائل المتنافرة التي لم يسبق لها أن خضعت لحكم مركزي موحد، وتسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها من خلال مشاركتها في السلطة أو تقويض السلطة القائمة إذ لم تجد فرصة المشاركة التي تتمناها".[1] كل ذلك ليس مقتصر على تلك الدول العربية، في عملية تطبيقها لسياسات ومظاهر قبلية سلبية تحبط محاولات الوحدة العربية، وإنما هنالك العديد من الأنظمة العربية البعيدة كل البعد عن الفكر الديمقراطي الفعال والايجابي والذي يساهم في النهوض بالدول العربية، وتطويرها للوصول إلى الهدف المنشود في الوحدة العربية.

3.2.2.5: الآسر الحاكمة وسيطرتها على الثروات:

تعتبر عملية سيطرة بعض الأنظمة الحاكمة على الثروات الموجودة في الوطن العربي من السياسات القبلية التي تقوم بها الأنظمة الحاكمة، ويأتي على رأس تلك الأنظمة، دول الخليج العربي، وحكامها وأمرائها الذين يستمرون في السيطرة على الثروات الموجودة في دول الخليج، وعلى رأسها الثروة النفطية الهائلة، وعدم إعطاء شعوبها القدر الكافي من تلك الثروة.

فدول الخليج العربي، دخلت باب العصر متسمة بسمات الدولة ومخفية سمات القبيلة، وتمثلت سمات الدولة في مختلف مظاهرها، من وجود مؤسسات وأجهزة، وسفارات ونشيد وطني وعلم، وجامعات، وعضوية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وغيرها من مظاهر الدولة، ولكن وعلى الرغم من كل تلك المظاهر، والاحتفاء بها، فإن أغلب أقطار الخليج العربي يحاول أن يتمسك بمنطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها في إطار المؤسسات والأجهزة القائمة التي تمثل سمات الدولة ومظاهرها، من حيث السيطرة على الثروة النفطية الهائلة، والابتعاد عن الفكر الديمقراطي، ومشاركة الشعب في الحكم، وتداول السلطة. بالإضافة إلى ذلك فإن مجلس التعاون الخليجي، الذي يجمع القبائل حول مائدة مستديرة، لا يجمعها ضمن إطار إتحادي، أو إطار وحدة، فهو ما زال يعبر عن منطق القبائل وقيمها ومفاهيمها وطريقة تفكيرها، ولا يخدم مصلحة وطموحات الشعوب العربية الخليجية. ذلك حسب رأي أسامة عبد الرحمن.[2] "فهذه الأنظمة الموجودة في الأقطار النفطية في الخليج العربي، تستحوذ على الجزء الأعظم من الثروة النفطية العربية،

[1] محمد علي. صراع القوى القبلية والدينية في الصومال. ص 60.

[2] أسامة عبد الرحمن. النفط والقبيلة والعولمة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبيروت، 2000، ص ص 25-29.

وتجني سنويا دخلا هائلا من تصدير هذا النفط، والذي يعود بالفائدة على الفئة الحاكمة، وليس لشعوبها، ولا مع حاجياته المشروعة".[1]

فالنخب الحاكمة في دول الخليج العربي، تتمسك بعناد بسيادتها، بحيث لا تضع أي سياسة تنموية فعالة على المستوى الإقليمي، وبدلاً من ذلك لجأت غالبية هذه البلدان الخليجية إلى دعم القطاع الخاص في كل بلد، بتقديم فرص للنمو على حساب الحكومة، وعلى أساس انتقائي، يستهدف أعضاء العائلات الملكية، وأتباعهم، والأوليغاركية التجارية.[2]

4.2.2.5: فترة حكم غير محددة:

نلاحظ في أنظمة الحكم العربية، قضية هامة وعالقة ليس لها حلاً جذرياً، تتمحور هذه القضية حول عدم وجود قانون أو دستور حقيقي يوضح إلى أي مدى يستطيع الرئيس البقاء في الحكم، فهذه المشكلة نراها موجودة في أغلب الدول العربية، وهذا يعتبر سياسة ونهج قبلي تمارسه الأنظمة الحاكمة.

فإذا دققنا النظر بالواقع العربي، نجد أن الزعيم أو الملك العربي، يستمر في الحكم لفترة زمنية طويلة دون وجود طرف أخر يجاريه في الحكم، أو ينافسه عليه، فهل يعقل أن يستمر الزعماء العرب في تولي رئاسة الدول العربية كل تلك الفترة؟ هل هذا معقول في الأنظمة الديمقراطية؟ كيف يكون حال الدولة عندما يستمر رئيسها في الحكم لفترة تتراوح عشرين عاماُ، ودولة أخرى 25 عاماً، وغيرها ثلاثين، وأربعين عاماً، كيف يتم ذلك، أين الدستور الذي يكفل تلك الفترة الزمنية؟
هذا هو حال الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، في عملية استمرارها في الحكم والسيطرة عليه لأطول فترة زمنية ممكنة، وهذا يكرس السياسات القبلية في الحكم لفترة طويلة. وطبعا فإن هذاً سيعيق أي محاولة لنشر الديمقراطية والحرية والنزاهة في تلك الدول، وسيقضي على فكرة الوحدة العربية.

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص 287.

[2] خلدون النقيب. القبلية السياسية: محاولة نظرية. أبواب، عدد7، (ب.ت)، ص ص126-127.

5.2.2.5: الواسطات والمحسوبيات:

هنالك قضية أخرى مهمة تعبر عن السياسات القبلية التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، وتتمحور هذه السياسات في عملية استمرار الواسطات والمحسوبيات ونصرة الأقرباء والموالين للنظام الحاكم، على حساب باقي فئات المجتمع في الدول العربية، حيث نرى التمييز الصارخ الذي يحصل في الدول العربية بين عامة الشعب، والذي تطبقه السلطة الحاكمة والذي يميل إلى طرف على حساب الطرف الأخر، أي أن الذي يتماشى مع مصالح النظام الحاكم، فسيكون هو الرابح والمستفيد الأكبر من السلطة الحاكمة، والذي يعارض سياسات النظام الحاكم فمصيره التهميش الواضح.

من هنا فإن الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، تكاد تكون غريبة عن شعوبها وحياته ومصيره، لأنها مغرقة بالروح القبلية، ضعيفة وطنياً، لا تعمل على بناء الوطن، إنما تسعى إلى بناء العصبيات الخاصة بها، من حيث نصرة الأقرباء والموالين عن طريق التعيين والترفيع في أجهزة الدولة وتحقيق مصالحهم الشخصية، فوق المصلحة العامة، فيبحثون عن الشخص الموالي لهم في الحكم، وليس الشخص الكفء الذي يسعى إلى تطوير وطنه.[1]

وهذا يوضح مدى استمرار المناصب والتعيينات والترقيات في معظم البلدان العربية التي ينتهجها الأنظمة الحاكمة، فهي لا تقوم على أساس الكفاءات العلمية أو المؤهلات العلمية والقتالية، بل تقوم نتيجة المحسوبيات والوساطة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالبنى العشائرية والقبلية السائدة في المجتمع، فيصبح الولاء للقبيلة والعشيرة أقوى وأمتن من الولاء للشعوب والوطن، وتصبح مهمته تحقيق المكاسب لعائلته وقبيلته وليس العمل على خدمة الشعب.[2]

ختاماً، يبدو واضحاً أن الأنظمة العربية، وبالرغم من اختلاف أيديولوجيتها السياسية ومستوى التعامل مع شعوبها في شتى القضايا، إلا أن تلك الدول تتفق مع بعضها في تأييد وإيجاد الفكر القبلي كورقة رابحة في استمرار وجودها كنظام حكم في الوطن العربي، من حيث إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تكفل لها إخماد الشعوب العربية، وجعلها تقف أمام حائط متين وصلب، لا تستطيع المرور عبره، وما دام هذا الجدار قائماً ستبقى الأنظمة العربية مستأسدة على

[1] فاروق الكيلاني. مصدر سابق. ص 222.

[2] يوسف مكي. مصدر سابق. ص ص 158-159.

شعوبها فقط، ضعيفة بعلاقاتها الخارجية وقدرتها على مواجهة التحديات الصعبة التي تحيط بالوطن العربي على كافة الصُعد والمجالات. فالأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، اتجهت بشكل واضح في تكريس مبدأ القبلية لحماية نفسها ومصالحها السياسية والاقتصادية في آن واحد، بغض النظر عن أثار الفكر القبلي في الدول العربية وشعوبها، فحلقة الالتقاء بين الفكر القبلي والأنظمة الحاكمة، كانت في تكريس مبدأ التسلط، والسيطرة، من كافة النواحي على باقي فئات وطبقات المجتمع العربي، وهذا سوف يؤدي في المستقبل القريب، إلى إشعال وتيرة العنف ضد تلك الحكومات العربية، فالتسلط والسيطرة من قبل الأنظمة الحاكمة، وخوف الشعوب العربية من ذلك، عاملان أساسيان في تدمير الوطن العربي فكرياً، وخلق حالة من التسابق نحو مصادر العنف في كل الدول العربية، وهذا يبعدنا بشكل ملفت للنظر عن فكرة الوصول إلى مشروع الوحدة العربية.

3.5 الانعكاسات السلبية على فكرة الوحدة العربية:

هنالك الكثير من الآراء والمقترحات الفكرية التي تم الحديث عنها وتداولها في الساحة العربية، من قبل مجموعة من المفكرين والقوميين العرب، ألا وهي، مدى تأثير وجود النظام السياسي العربي المتسلط، وانتهاجه لفكرة العقلية القبلية في الحكم، على فكرة الوحدة العربية. فهذا الطرح سيكون الأساس الرئيس للوصول إلى الانعكاسات السلبية في فكرة الوحدة العربية، فالتأثير السلبي يدخل في مجالات عديدة قد تأخذ أبعاداً قابلة للقياس على فترات زمنية طويلة. من هنا سأحاول أن أتناول أبرز الانعكاسات السلبية والمؤثرة في فكرة الوحدة العربية. ويتمثل ذلك في:

1- وجود جماعة معينة تفرض سيطرتها على البلاد العربية، **(الأنظمة الحاكمة)**، بحيث تتمتع تلك الأنظمة بصلاحيات كبيرة قادرة على تغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية، مما يؤدي إلى إعاقة الوحدة العربية بشكل كبير وواضح، ما دامت تلك الجماعات في الحكم، بشكلها القبلي أو الطائفي الحالي، فسيظل المشروع الوحدوي العربي غائباُ عن الشعوب العربية. ويأتي على رأس هذه الفئات الحاكمة، العديد من الدول العربية حيث أنها تقوم بكل ما بوسعها من أعمال ومقاومة للوحدة العربية أو أي خطوة تتخذ في سبيل ذلك في طريقها، فهم ضد تقوية الجامعة العربية، إذ وقفت هذه الأنظمة في وجه كل خطوة وحدوية تمت في الوطن العربي، فكانوا ضد الجمهورية المتحدة، وضد الاتحاد الهاشمي، وضد وحدة اليمن، فهدفها إبعاد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قيام أي تكتلات عربية خارجة عن دائرة نفوذها لأنها تخشى ذلك وتعده خطرا

على أوضاعها القائمة، فهدفها سيبقى، لا للوحدة العربية.[1] أضف إلى ذلك أن الحاكم العربي استبدل نظرة الشفقة والرحمة تجاه المواطن، بالسوط، والكلمة بالرصاصة، والمحاورة بالسجن والاعتقال، عوضاً من أن يستورد خبراء في مناهج التعليم استورد خبراء في مسالك التعذيب والقهر، وصرفت المليارات من أجل بقاء الحكام على عروشهم ، فكيف إذن نصل إلى الوحدة العربية في ظل هذا الانعكاس السلبي والخطير على هذه الفكرة المنشودة.[2] بالتالي فإن وجود تلك الأنظمة الحاكمة يعتبر بحد ذاته، الانعكاس السلبي الرئيس والأساسي والذي يؤثر في هدف الشعوب العربية، والقوميين العرب، في إحياء الفكرة الوحدوية.

2– يعكس وجود الأنظمة الحاكمة على رأس السلطة السياسية في الوطن العربي، ابتعاد المواطن العربي عن الانتماء إلى الدولة والوطن، وهيمنة الفكر القبلي والولاء للقبيلة لديه، فالمواطن العربي يفكر في إعلاء شأن عشيرته أو قبيلته، حتى لو ذهب به الأمر إلى معاداة كل من يحاول المساس بتلك القبيلة، بحيث يخلق مجتمعاً مبنياً على الصراعات القبلية، لا على التجمع ومحاولة النهوض والتطور، من خلال إبراز دور الوحدة العربية والعمل على إيجادها بشكل مؤثر وفعال في الوطن العربي. " فالعصبية القبلية تسود بدلاً من الدولة، وحتى ضمن القبيلة كان الشعور الفردي هو الغالب، الأمر الذي تدل عليه ميول التفاخر والثأر وتمجيد الصفات الفردية".[3] وهذا طبعاً عامل سلبي ومؤثر في فكرة مشروع الوحدة العربية ومحاولة الوصول إليه.

3– وجود الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، أبعد وغيب الفكر الديمقراطي في البلاد العربية، إذ تعتبر الديمقراطية الأساس الرئيس التي يجب أن تبنى عليها الوحدة العربية المنشودة، ولكن غيابها من الساحة العربية يعني عزل الشعب الذي هو صاحب المصلحة الحقيقية في الوحدة، كعامل أساسي ضاغط لتحقيق الوحدة، فوجودها يعني قدرة الشعب على الحد من رغبة حكامنا العرب في التزعم والتسلط، ولكن الواقع مغاير، فهنالك تخبط في اتخاذ القرار السياسي المناسب، والذي يعبر عن الإجماع الوطني، وليس الذي يعبر فقط عن موقف الفئة الحاكمة، مما أدى إلى فرض أنظمة سياسية قمعية أقامت جدراناً بين المواطن والسلطة، وغياب واضح لروح والمساواة والعدالة، والمشاركة في صنع القرار السياسي، فكان هنالك "تأجيل لمطلب الديمقراطية، واعتبارها دون قضية

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص ص 287–289.

[2] البياتي، وليد. (2007).مصدر سابق.

http://www.annabaa>org/nbanews/65/396.htm

[3] سعدون حمادي. مصدر سابق. 2006، ص 53.

التنمية كأولوية، وبالتالي استبعاد قطاعات واسعة من الشعب من المشاركة السياسية وإدارة المشروع نفسه". [1] فكيف إذن نستطيع الوصول إلى الوحدة العربية في ظل هذا الغياب القسري للديمقراطية ومشاركة الشعب في الحياة السياسية، الذي خلقته أنظمتنا الحاكمة.

4- يقول احد الكتاب أن "غياب الإرادة السياسية الصادقة، من خلال تحويل الوحدة العربية إلى مجرد شعار لا يلبث أن يتهاوي أمام أتفه الخلافات العربية".[2] إذ أصبح الحديث يدور عن فكرة التضامن العربي، أو العمل العربي المشترك، والابتعاد عن الحديث عن فكرة الوحدة العربية والوصول إليها، أضف إلى ذلك أن الصراعات السياسية والخلافات الحدودية بين الدول العربية، كشفت حالة العجز الذي تعاني منه الأنظمة الحاكمة العربية في صعوبة حل مشكلاتها الداخلية وتسوية صراعاتها السلطوية. فالإرادة السياسية، والتي تعني قدرة الأنظمة الحاكمة على تغير النهج السياسي في الحكم بطرق شرعية وديمقراطية وبعيدة كل البعد عن العنف والتسلط والقمع، لها قدرة كبيرة في تحقيق مشروع الوحدة العربية، إذا استخدمت المنهجية في التعامل، وحل القضايا الخلافية الداخلية بين الدول العربية.

5- يعتبر تسلط الأنظمة الحاكمة على وسائل الإعلام العربية وتبعيتها للسلطة الحاكمة، مشكلة رئيسية أثرت على فكرة الوحدة العربية، حيث أعاقت تلك الأنظمة الإعلام عن أداء مسؤوليته بالشكل البناء تجاه الشعوب، فأصبح هنالك تقصير إعلامي عربي، حيث ابتعدت وسائل الإعلام عن الدعوة إلى الفكر الوحدوي والتطلع إلى مستقبل أفضل للوطن العربي تحت راية الوحدة العربية، بل أصبح حديثها يدور حول قضايا التضامن العربي، والوحدة الوطنية، وهذا ينطوي على استمرار تلك الأنظمة في التحكم والسيطرة على كافة برامج وأطروحات وسائل الإعلام العربية المسموعة والمرئية، ومنعها من غرس وبث روح الوعي القومي لدى شعوبنا العربية، خوفاً على موقعهم في السلطة الحاكمة في الوطن العربي.[3]

6- التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتباين ما بين الأنظمة السياسية العربية، وذلك إما نتيجة لما ورثته من عقود السيطرة الاستعمارية، أو ما غرسته الأنظمة السياسية التي اضطلعت بمرحلة ما بعد الاستقلال، لحماية الاستقلال الوطني وتحصين السيادة الوطنية والإقليمية، حيث

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية. مصدر سابق. ص 39.

[2] العقبى، خالد. (2010). مسيرة الوحدة العربية المفهوم وأسباب التعثر. موقع الناقد.
http://www.alnaqed.net/add/modules.php?name=News&file=article&sid=5

[3] محمد مراد وآخرون. الوحدة العربية بين الواقع والأمل. المستقبل العربي، عدد9، (1979-1980)، ص ص 145-146.

ساهمت باتساع الفجوة بين الأقطار العربية لأسباب سياسية، واقتصادية، وأيديولوجية، ودينية.[1] فنجد أن أغلب الدول العربية لا تتلاقى مصالحها مع بعضها البعض، فدول الخليج العربي لا يمكن أن تقوم بوقف صادراتها النفطية إلى الغرب الأوروبي، وأمريكا، باعتبار أن تلك الصادرات الركيزة الأساسية لنمو اقتصادها، والحفاظ على سيطرتها على الحكم، نتيجة الدعم الغربي لها، وهنالك مدلول واضح يدل على أن تلك الدول لا تتوافق سياسياً واقتصادياً. أضف إلى ذلك الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، والتأييد الأعمى لبعض الدول العربية لهذه الحرب، وفتح مطاراتها وحدودها لأمريكا وحلفائها للهجوم على العراق وتدميره. وهذا ما ترفضه شعوبنا العربية.

7– هشاشة الأنظمة السياسية العربية التي انشغلت بمفهوم الأمن القطري، ونافرة من أي توجه قومي يمكن أن يؤدي إلى بلورة صيغ للأمن القومي العربي، بحيث وجدت نفسها سياسياً واقتصادياً مشدودة إلى تحالفات خارجية، لم تستطع الانفلات منها.[2] وهذا ما ينطبق على أغلب الدول العربية، فلبنان تابع لفرنسا من حيث القضايا السياسية المتعلقة بالوضع الداخلي في الدولة، ومصر كدولة عربية أفريقية وقعت الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى علاقتها مع المنظومة السياسية في أمريكا، والمغرب العربي تابع ثقافياً إلى دول الغرب الأوروبي التي استعمرتها في الماضي، والسودان والصومال أوجد الأمريكان لهم حلفاء في تلك المنطقة وسيطروا على أداء الأنظمة في تلك البلاد، وخاصة الرئيس الصومالي الحالي شيخ شريف أحمد، والذي اعترف به الأمريكان حاكماً للصومال نتيجة تقبله لسياسة أمريكا، أما السودان فنرى كيفية قيام الأمريكان بدعم الحركة الشعبية في جنوب السودان، حيث أدى ذلك إلى دخول الحركة الشعبية بجانب حكومة البشير في الحكم. أما دول الخليج العربي نجدها تلبي النداء الأمريكي بشكل مستمر، وهذا ما ظهر في حرب الخليج الثالثة على العراق. فالأنظمة الحاكمة لا تمتلك القرار الدستوري والقانوني الذي يتيح لها القيام بخطوات سياسية عملية فعلية، خارج المنظومة الأمريكية والغربية، وهذا قد يخلق حالة تراجع لدور الشعوب العربية، في المساهمة في تطور وتقدم الوطن العربي، والتي ترفض تلك التدخلات الغربية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبياً على فكرة مشروع الوحدة العربية المنشود في ظل هذه الأنظمة الحاكمة.

8– تغييب دور المؤسسة الفكرية التعليمية، والتي تعتبر العامل المحرك والفعال في خدمة فكرة الوحدة العربية، حيث أنها "تستطيع غرس الإيمان بفكرة الوحدة، فالتعليم يبث الروح القومية،

[1] ناضم الجاسور. مصدر سابق. ص52.

[2] المصدر السابق. ص 52.

ويغرس فكرة الوحدة العربية، مما يؤدي إلى تغير الثقافة المضادة، وتوضيح أخطائها وأغراضها معا".[1] ولكن التعليم اليوم يمر في مرحلة النهاية، لا مرحلة المخاض أو التشكل من خلال مناهج تدريسية، توظفها الأنظمة الحاكمة في خدمة مصالحها وأهدافها، وخلق جيل لا يدرك مفهوم التطور والحضارة والإبداع والإنجاز، حتى أن مفهوم الوحدة العربية لا يشار إليه بشكل واضح، فيتم التركيز على تاريخ الدولة وأصالتها تاريخياً. فالمناهج التعليمية التي تصل إلى فئات وشرائح كبيرة في المجتمع العربي، يجب عليها أن تعمق روح الإبداع والثقافة عند الطالب العربي، والعمل على غرس وبث الوعي الوحدوي القومي في نفوس الفئة الشابة الجالسة على مقاعد الدراسة، وإبراز فكرة الوحدة فيها بشكل ملموس، فلا يمكن للمشروع الوحدوي العربي الذي تسعى الشعوب العربية للوصول إليه أن يرى النور، بدون التركيز على ذلك.

9- ساهم في إضعاف فكرة الوحدة العربية الفشل الذي منيت به المحاولات الوحدوية السابقة، وخصوصاً الوحدة المصرية السورية، حيث أن هذه الوحدة كانت ستكون المقدمة الأساسية للمشروع الوحدوي الكبير، ولكن فشل هذه الوحدة جعل الرأي العام العربي يتحفظ بعض الشيء في إبداء فرحته بأي مشروع وحدوي جزئي بين دولتين خوفاً من انتكاسة أخرى، وهذا سببه تلك الأنظمة الحاكمة التي تروج لشعوبها بالوحدة، وهي تبتعد عنها بشكل واضح.[2]

10- مشكلة الصحراء العربية، حيث أنها تفصل بين أجزاء كبيرة داخل الوطن العربي بما يعادل 80% من المساحة العربية، جاعلة من تلك المنطقة مترامية الأطراف، ففي ظل عدم وجود عقد اجتماعي للمنطقة العربية، يلعب وجود الأنظمة الحاكمة دوراً في تكريسه، لا نستطيع الوصول إلى الوحدة فالوحدة العربية تحتاج إلى منطقة جغرافية مترابطة، وغير مجزأة سواء بعوامل طبيعية أو حدود مصطنعة، فالوطن العربي يعاني من وجود الحدود المصطنعة، فلا تخلو دولة عربية من مشكلات على مناطق حدودية مع دول عربية أخرى، حيث كان لذلك الدور السلبي في التأثير على فكرة الوحدة العربية.[3]

11- مسلسل الهزائم العسكرية التي مني به العرب، أدى إلى الإحباط والشعور باليأس.

---

[1] حامد عمار. الوحدة والثقافة والتعليم. ندوة فكرية حول " دور التعليم في الوحدة العربية". المستقبل العربي، مجلد2، 1979، ص 176.

[2] خلدون الحصري. حول الوحدة العربية. المستقبل العربي، مجلد2، (1979-1980)، ص 120.

[3] شحادة، مأمون. (2010). القومية العربية: بين التأزم والتأويل. شبكة زهرة سورية.
http://news.syriarose.com/news/9423.html

نستنتج من ذلك أن هنالك العديد من الانعكاسات والآثار السلبية، التي أثرت سلبياً في الوحدة العربية، وقيامها، وهذه الانعكاسات ما زالت قائمة لغاية اليوم، لوجود الفئات الحاكمة في الوطن العربي، المتشحة بالفكر القبلي، ناهيك عن غياب واضح وقسري للشعوب العربية ودورها في المساهمة الايجابية والفعالة في تجذير وحدتنا المنشودة، نتيجة استمرار النهج القبلي في الحكم، مما يؤثر على فكرة الوحدة العربية وبرامجها وأيدلوجياتها، وإذا حاولت فكرة الوحدة، أن تبدأ على أرضية صلبة، تخلو من وجود أي زعامات أو حكام أو ملوك يسعون إلى وقف ذلك المشروع، فلا بد من القضاء على كافة الإشكاليات التي ذكرتها، والتساوق مع القضايا والأمور التي تساهم في تثبيت فكرة الوحدة والمساهمة في إنجازها والوصول إليها، ساعتئذٍ سينجح المشروع الوحدوي تدريجياً في الوطن العربي.

الفصل السادس: مقومات الخروج من التعصب القبلي إلى الوحدة العربية.

- تفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينيـــة مـــن خـــلال المثقفين والمفكرين والأكاديميين.
- تحرير الذات العربية من القيود الاجتماعية التي تمثـــل مبـــدأ العصبية القبلية.
- إصلاح الأنظمة السياسية القطريـــة مـــن خـــلال تفعيـــل دور المشاركة السياسية والحرية والديمقراطية.

الفصل السادس :

1.6 تفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينية من خلال المثقفـين والمفكـرين والأكاديميين:

1.1.6 تمهيد:

يتناول العديد من الكتاب العرب في كتاباتهم الوحدة العربية وكيفية الوصول إليها، قضـية تطـوير وتفعيل المؤسسات التربوية والفكرية والدينية، باعتبار أن تلك المؤسسات وبالرغم مـن اخـتلاف برامجها، وأطروحاتها الفكرية التي تحملها، إلا أنها يجب أن توظف لإيجاد النمـوذج الحضـاري للوطن العربي ولشعوبه، خاصة أن بمقدورها الوصول إلى شريحة كبيرة مـن شـعوب الـوطن العربي، وتستطيع أن تساهم في تحريك تلك الشعوب بشكل إيجابي، عن طريق غرس روح الوعي الوحدوي، بما يخدم مشروع الوحدة العربية، من خلال خلق برامج تطويريـة لتلـك المؤسسـات، وتفعيل دور القائمين عليها، من مفكرين وأكاديميون ورجال دين، فالعمل المزدوج بـين البـرامج المطروحة، وفكر القائمين على تلك المؤسسات سيخدم مصلحة الشعوب العربية، وسيساهم في إيجاد الوعي لديها، وسينظم إرادتها للوصول إلى الهدف الرئيس، ألا وهو المشروع العربي الوحدوي.

2.1.6 <u>دور المؤسسة التربوية في الوصول إلى الوحدة العربية:</u>

تعتبر المؤسسة التربوية من الركائز المهمة والأساسية، التي يجب أن تلعب الدور الأبرز والأهـم، للدفع نحو تطوير الوطن العربي والنهوض به في كافة المجالات والأصعدة، لما تتمتـع بـه تلـك المؤسسة من ثقافة وعلم ومعرفة، تستطيع توظيفه في خدمة الوطن العربي، وفكرة الوحدة العربيـة المنشودة بين الشعوب العربية، لذا لا بد لهذه المؤسسة، والقائمين علهـا مـن معلمـين وأسـاتذة وأكاديميين وطلاب، أن يعملوا معاً، وبهدف واحد، نحو إبراز أهمية الوحدة العربية، والمساعدة قدر الإمكان نحو الوصول إلى هذا الهدف الأساسي في حياة شعوبنا العربية.

1.2.1.6 حال التعليم في الوطن العربي:

أشارت بعض الدراسات والأبحاث، أن متوسط قراءة المواطن العربي في السنة لا تتعدى الدقيقتين.[1] وهذا مرده إلى ارتفاع نسبة الأمية، وابتعاد شريحة كبيرة من المجتمع العربي عن الانتظام في الدراسة، ومواصلة تعليمهم، الأمر الذي يؤكد على تراجع حالة التعليم، وانهيار المؤسسات التعليمية في الوصول إلى طرق تجعل من الطالب قادراً على طلب العلم والمعرفة، كل ذلك نتيجة التفاعلات التي تعيشها المؤسسة التعليمية من تفاعلات بين الماضي والحاضر، وسيطرة الطبقة السياسية على تلك المؤسسة التربوية.

فنظام التعليم في الوطن العربي يشكو من ضعف خطير، فنسبة الأمية مرتفعة جداً، نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة للتعليم، وضعف محتواه، وعدم تطبيق التعليم الإلزامي في معظم الأقطار العربية، بالإضافة إلى عدم قدرة الأسرة العربية على إرسال أبنائها إلى المدارس نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الوطن العربي، وعدم وجود الوعي اللازم من الأسرة نفسها والمتمثلة (بالأب والأم) الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، وهذا منتشر في العديد من الأسر العربية خاصة في الأرياف. وإذا تطرقنا إلى واقع التعليم في وطننا العربي بشكل عام فنجد أنه يعاني من معضلة كبيرة، من حيث أنه تعليم يقوم على التلقين عوضاً عن البحث، ويعتمد على الذاكرة بدل الفهم، والتسليم بدل النقد، وممارسة السلطة بدل تحريك المواهب وتشجيع المبادرات، وهذا لا ينتج عقولاً قادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل.[2] أضف إلى ذلك أن هنالك انفصام بين ما تتناوله مناهج التعليم وكتبه، وبين مطالب المجتمع وحاجاته، ويعني ذلك ابتعاد المدرسة عن واقع المجتمع ومطالبه في معظم الأقطار العربية.[3]

من هنا، فإن التعليم في مجتمعاتنا العربية في حالة ضعف وإهتراء، من حيث طريقة التدريس، والمناهج المُسيسة لصالح نظام الدولة. أصبح التعليم قطرياً، ويهدف إلى صناعة ثقافة قطرية منفصلة عن ثقافات البلدان العربية الأخرى، فالمناهج العربية اليوم للأسف بعيدة إلى حد ما عن الواقع العربي، فكتب التاريخ والجغرافيا واللغة العربية وغيرها لا تتحدث بشكل واضح وملموس عن مفاهيم الوحدة العربية، وأغلبها تبرز اعتزاز كل دولة بتاريخها فقط. فالمناهج تخلق عند

---

[1] (مؤلف مجهول). (2008). موقع العرب على خارطة القراءة العالمية. شبكة النبأ المعلوماتية.
www.annabaa.org/nbanews/70/154.htm

[2] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص 82.

[3] عزيز حنا. مطالب الوحدة العربية على التعليم. المستقبل العربي، عدد8، (1979–1980)، ص 59.

الطلاب حالة من الازدواجية السلبية والتي تجعلهم في حالة صراع بين ما يحملونه من أفكار، وما يتم تدريسه في تلك المناهج، بالإضافة إلى كبت روح الإبداع والتعبير عن الرأي، من خلال عمليات التلقين والتحفيظ، وذكر الأمجاد والعودة إلى التراث الماضي والتاريخ، وإعطاء صورة مشرقة عنه دون الوقوف عند حقيقة الوضع القائم، وهذا يؤدي إلى إيجاد جيل يتصارع بين نفسه، بين الواقع القديم والجديد، وبغض النظر عن مفهوم الوحدة وأهميتها. أضف إلى ذلك دور المعلمين في إعطاء أفكارهم للطالب بما يتناسب مع فكر المعلم، ولا يعطي للطالب أي فرصة للتكلم أو الحديث، فجدار الصمت في مؤسساتنا التعليمية أصبح حقيقة واضحة المعالم.

المطلوب هو العمل على إعادة هيكلة نظام تعليمنا على أساس البحث العلمي، و الاهتمام بالمواد العلمية، وبقواعدها المنهجية وأسسها الفلسفية، وتوسيع دائرة المعاهد العلمية والتقانية، والاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية، بحيث تجعل المتخرج من التعليم الثانوي يتقن لغة أجنبية على الأقل، ليستفيد منها استفادة كاملة في مرحلة التعليم العالي، ويجب إعادة النظر في مضامين المواد التراثية والمواد النظرية عامة، وفي أسلوب تعليمها وطريقة التعامل معها، كل ذلك سيساهم في تغيير حال التعليم في الوطن العربي إلى الأفضل ليخدم المواطن العربي، ويؤثر إيجابياً في شخصيته وفكره، وهذا سينعكس إيجابياً على مستوى الوطن العربي وتطوره وتقدمه ووصوله إلى هدفه في الوحدة العربية.[1] وهذا ما سنتناوله في الموضوع القادم.

2.2.1.6 أهمية التعليم ودور المعلمين والأكاديميين في الوصول إلى الوحدة العربية:

يعتبر المعلم والأكاديمي من أهم عوامل التفاعل والتواصل بين المنهاج الدراسي والطالب، من خلال الأساليب الدراسية والتربوية التي يستخدمها المعلم وصولاً إلى هدفه المنشود باستخدام الوسائل التعليمية المختلفة، التي تبعد المعلم عن دوره التقليدي في عملية التلقين والإلقاء فقط، فمهمة المعلم تتمثل في إيجاد شخصية مثالية ومميزة للطالب، والعمل على تنميتها وخلق روح الإبداع والابتكار لديه، فالمعلم هو الذي يوجه الطالب وينمي أفكاره ويعززها بعيداً عن ثقافة الانعزال والصمت.

في ندوة فكرية حول دور التعليم في الوحدة العربية، أكد الدكتور قمر الدين قرنبع، أنه لا بد من العمل على إعداد الجماهير العربية إعداداً ملائماً، من أجل أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الوحدة العربية، فقضية تعليم الجماهير لا بد أن ترمز إلى الوحدة كهدف إستراتيجي للأمة العربية من حيث

---

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص83.

ترسيخ مفاهيمها، وتعميق جذورها، وإرساء قواعدها. فلا بد أن يعكس تعليم الكبار في أهدافه ومضمونه ووسائله وطرائقه المفاهيم المرتبطة بتطوير قضية الوحدة وربط الجماهير العربية بها، وتأكيد حتميتها تاريخياً ومصيرياً، فيجب على مؤسسات تعليم الكبار أن تتحرك لتلبية احتياجات الجماهير العربية الفكرية والثقافية والحضارية والاقتصادية.[1]

وقد تحدث سعدون حمادي في تلك الندوة، عن أهمية التعليم في تحقيق الوحدة العربية، حيث أكد بأنه، من خلال سلك طريق التعليم، نستطيع غرس الإيمان بفكرة الوحدة، والفكرة هي نقطة البداية في العمل، وقال: علينا أن نثير الاهتمام بالأدب العربي وخاصة الشعر منه وتعميمه في الحياة الثقافية العامة، وفي المدارس. ودعا إلى ضرورة أن يلعب التعليم دوراً إيجابياً مزدوجاً في خدمة قضية النهضة يتمثل في بث الروح القومية وغرس فكرة الوحدة العربية، ويؤثر سلبياً في تغيير الثقافة المضادة وتوضيح أخطائها وأغراضها معاً.[2]

بالتالي يجب أن تتوفر خطط إستراتيجية تعمل على إعداد وتطوير المعلم، لكي يستطيع إيجاد القدرة على التواصل مع الفئات العربية المختلفة، وتوصيل الأفكار باختلافها، بصورة تعمل على صقل الطالب وميوله باستمرار، وهذا يحتاج إلى برامج تربوية وتعليمية تقوم بإعدادها مجموعة من المتخصصين في مجالات التربية وطرق التدريس والوسائل التعليمية، وهذه البرامج يجب أن تكون على شكل دورات منتظمة ومتزامنة حتى تحقق أهدافها بشكل كبير، وأن تركز تلك المشاريع التطويرية للمعلم على مبادئ القيم التربوية والصدق في شرح وإعطاء المعلومة دون التحيز إلى الآراء الشخصية في العملية التربوية، والتي تحتاج إلى مهنية من قبل القائمين عليها، فالمهنية من أهم المرتكزات التي تعول عليها مختلف المؤسسات التربوية، وعملية تطوير المعلم وإعداده يجب أن تسبقها عملية تطوير المناهج الدراسية، بحيث تتلاءم مع الواقع العربي. وكل ذلك إذا تحقق وبلا شك سوف يخدم الوحدة العربية، فلدينا جيل مدرك ومتفاعل، وينسجم مع قضاياه العربية، ويستطيع إيجاد الحلول لها في ظل مشروع الوحدة العربية.

وبناءً على ذلك، وحتى يكون التعليم محققاً لأمال الجماهير العربية في الوحدة العربية، ومسهماً في بناء الإنسان العربي الوحدوي، فإنه مطالب بأن يترجم أهداف الوحدة العربية إلى أهداف تربوية، ومن ثم إلى برامج تعليمية، أو إجراءات تعليمية، من حيث تنمية الوعي الوطني والقومي لدى

---

[1] حامد عمار. دور التعليم في الوحدة العربية(نقد كتاب). المستقبل العربي، عدد 15، 1980، ص 177.

[2] المصدر السابق. ص 176.

الطلاب، وتنمية الوعي الحضاري من منطلق إنساني، وتنمية الإحساس بالانتماء والانفتاح. أضف إلى ذلك العمل على خلق تعليم موحد لكل أبناء الوطن العربي في مدارس شاملة، والعمــل علــى التركيز على الإطار القومي والعروبة في صياغة المواد الثقافية، كالتــاريخ المعاصــر للعــرب، وجغرافية الوطن العربي، ومصادر الثروة، والتحديات التي تواجه وطننا العربي، والعمــل علــى إنشاء مؤسسات عربية للبحث العلمي، والسعي نحو تجاوز التخلف، والانطلاق مع العصــر الــذي نعيش فيه من تقدم وتطور، حيث سيكون لكل ذلك دور في المساهمة في خلق مشــروعنا العربــي الوحدوي.[1]

ختاماً، إذا أردنا لهذه المؤسسة التعليمية النهوض بالمجتمع والعمل على تطويره وتقدمه، فعلينا العمل على إصلاح المناهج التعليمية بشكل فاعل وموضوعي على أساس البحث العلمي، وإقامــة أجــواء تعليم حر. وتوفير الظروف المناسبة للمعلمين، من ناحية الاحترام والتقدير، والرواتب المناسبة لهم والتي تشجعهم على العطاء أكثر وأكثر. والأهم الخروج من طريقة التدريس التقليدية، وإتباع طرق حديثة في التعليم والتي تساهم في خلق الفكر والوعي والإبــداع لــدى الطــلاب فــي المــدارس والجامعات، والاعتماد على الفئة الشابة المتنورة في نقل العلم والمعرفة، خاصــة فــي المراحــل الإعدادية، بالإضافة إلى إتباع طرق التدريس الحديثة والتي تعطي للطالب الفرصة، للتعبيــر عــن رأيه والمشاركة في صنع المعلومة، وتكوين الاتجاهات، من حيث تشجيع التفكير العلمي والتفكيــر الحر، وكلها يتم توظيفها من قبل المعلمين والأكاديميين، من حيث زيادة إثراء المتعلم، بقدر كبيــر من المعلومات وعملية تحليل المواضيع بشكل أعمق، وعدم التقيد بالمنهاج، بل يجب أن يكون هنالك منهاج خفي بجانب المنهاج الأساسي، والذي يساهم في زيادة الوعي بأهمية الوحدة العربية ومصير الشعوب العربية، وإذا تمت ونفذت تلك الخطوات بالشكل الصحيح والفعال، فيمكن القول حــين إذاً، أن المؤسسة التعليمية مهدت بشكل كبير، وأوجدت فئة قادرة على تحقيق مشروع الوحدة العربية.

3.1.6 دور المؤسسة الفكرية في الوصول إلى الوحدة العربية:

ينبع أهمية دور المؤسسة الفكرية في السعي نحو الوصول إلى الوحدة العربية، من مثقفين وكتــاب ومؤلفين وشعراء وأدباء، لدورهم الريادي في الإسهام الكبير في تكوين ثقافة المجتمع عن طريق ما يؤلفون وينشرون، وما يصدر عنهم في مجالات الثقافة، وما يلقونــه فــي النــدوات والمــؤتمرات والمجالس، فهم يجعلون الشعوب قادرة على التفكير بصورة بناءة، وبعيدة عن العاطفــة، فــالتفكير

[1] عزيز حنا. مصدر سابق. ص ص 63-70.

الناقد الذي تقوم به مجموعة من المفكرين، قد تحدث نقلة نوعية ومميزة على كافة الصُعد والمجالات داخل المجتمع العربي، وهذا يسهم في تكوين الثقافة العامة، وإبراز الوحدة العربية في قلوب ومشاعر شعوب الوطن العربي، وهذا أيضاً، لا يمكن إبرازه إلا بانفتاح المثقف والكاتب والشاعر والأديب، على البيئة التي يعيش فيها، ويحاول من خلالها توظيف كتاباته لخدمة الجماهير العربية، ويجب أن يمتلك القدرات في عملية النقد في كتاباته للواقع والبنية التي يعيش فيها، وهذا النقد يجب أن يكون بناءً وهادفاً، وإذا أراد هذا المفكر أن يوصل فكره إلى المجتمع، عليه الخروج عن الكتابات التقليدية التي تأخذ الطابع النمطي والاستجابة للظروف السياسية في كتاباته، بالإضافة إلى الابتعاد عن العيش في قبور المثقفين الذي ليس لهم دور في خدمة المجتمع، والعمل على تطويره وتقدمه.

يُعتبر المفكرون الأساس والمصدر الفكري لكافة أفراد الشعب العربي، فالتوجيه الذي يصدر عنهم له الأثر الفعال في توجيه الأمة في طريق الصواب، أو في طريق الخطأ، فهم الذين يسعون إلى الوصول إلى وضع القوة والعزة والكرامة والتقدم في الوطن العربي، والابتعاد عن الضعف والتخلف، بالتالي يجب أن يتم توجيه جهودهم في خدمة قضية الشعوب العربية والوطن العربي، ألا وهي قضية الوحدة العربية الشاملة، من خلال توضيح طريق الخلاص لجماهير الشعب، وأن ينقلوا لهم وقائع التاريخ العربي المجيد، والحضارات المزدهرة التي قامت في الوطن العربي، وأن يرسموا لهم معالم الطريق ألا وهو الوحدة وبناء المجتمع العربي الجديد. فالمثقفون والكتاب يجب أن يبثوا في كل كتاباتهم ونشراتهم كل ما يستثير الوعي القومي، وما يبني الثقافة الجديدة، ويزيل الثقافة المتخلفة المترشحة من الواقع الذي نعيش فيه.[1]

ويجب أن نشير هنا إلى أن المفكرين والمثقفين العرب أصبحوا يبتعدون رويداً رويداً عن الحديث عن القومية والوحدة العربية في ظل الظروف الصعبة والسيئة التي يعيشها وطننا العربي، فأصبح حديثهم يدور عن قضايا بعيدة كل البعد عن المسألة القومية، فمقالاتهم وأبحاثهم تتعلق بالعولمة، والاستشراف وهجرة الكفاءات العربية إلى الغرب، وغيرها من الدراسات التي لا تخدم قضية الوحدة العربية.[2]

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص324.

[2] النابلسي، شاكر.(2010). هل أصبحت الوحدة العربية من التراث أو مازلنا نسعى إليها؟.صحيفة المدى.
http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=15843

بالتالي يجب أن يكون همهم الأساسي الدعوة إلى الوحدة العربية بثبات، فمن خلال المثقفين تتوجه لهم الأمة ليسهموا في عملية خلاصها، من الذل والتجزئة والتخلف الذي يلفها اليوم، فيجب أن ينسجوا خيوط ثقافية جديدة في عقول الجيل الجديد والرأي العام، تدفع جماهير الشعب إلى العمل والنضال من أجل بناء دولة الوحدة العربية، على أعمدة التقدم والتطور.[1]

لذلك على المفكرين القوميين الوحدويين العرب، في ظل التحديات والأوضاع الراهنة التي يعيشها وطننا العربي، أن يمارسوا أوسع قدر من النقد والنقد الذاتي، حتى يتاح لمسيرة تطور الفكر القومي العربي، أن تحقق ما تتطلبه المرحلة من تجاوز للأوضاع السلبية التي شابت المراحل السابقة.

بناءاً على ذلك، يجب على المفكرين والمثقفين أن يبقوا ثابتين على موقفهم، داعمين لفكرة الوحدة العربية، وتوجه الشعوب تجاهها، فهم الأساس الرئيس لتفعيل تلك الفكرة والوصول إليها، فالمفكرون والمثقفون رواداً يطرحون الأفكار ويدافعون عنها، ويقدمون في سبيل ذلك التضحيات. والمفكر الذي لا يريد تقديم التضحيات ليس مفكراً، ولا يخدم مشروع الوحدة العربية وسبل تحقيقه.

1.3.1.6 الشعراء والأدباء ودورهم في تحقيق الوحدة العربية:

وللشعراء والأدباء والفنانين دور في إيصال فكرة الوحدة العربية في نفوس ومشاعر الشعوب العربية، فالشعر والأدب والغناء يخاطب الوجدان، وينفذ إلى صميم النفوس، وينقل الفكرة بأسلوب خاص يمتزج الجمال وأحاسيس النفس والتفاعل بينه وبين الطبيعة، بالتالي فان ذلك يؤثر في الشعب تأثيراً عميقاً يهز الوجدان ويستثير النفوس، لذا فإن الشعراء والأدباء والفنانين يقع عليهم اليوم واجب يمكن أن يؤدوه بالشكل المناسب والملائم، في العمل على خوض معركة الوحدة والعمل القومي مع جماهير وطننا العربي وجميع فئاته. فلديهم المجال الفسيح للإسهام في النضال الواسع من اجل الخلاص بتوحيد وطننا العربي وجمع شمل امتنا ووضعها في المكان الذي يليق بها بين الأمم، وشق طريق التقدم أمامها. حيث يملكون مادة غنية لصياغة الروائع في كل مجال، تحفر في نفوس القارئ والسامع، والغالب الحس الجديد والإيمان بضرورة الوحدة والتوق إليها والعمل من اجل تحقيقها.[2]

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص ص325–326.

[2] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص ص 332–334.

من المهم أن يتجاوز الأدباء العرب ما في واقعهم من سلبيات ليكون إنتاجهم معبراً عن إرادة التغيير لواقع الوطن العربي، بما فيه من تخلف وتجزئة ونظرات لا تنسجم مع القومية والوحدوية، فالأدب العربي والأدباء العرب، لهم دورهم المهم والكبير في بناء المجتمع، وإيقـاظ الوجـدان العربـي، وتحقيق النهضة العربية في كافة المجالات، وخصوصاً مشروع الوحدة العربية.[1]

ختاماً، يجب أن يكون هنالك نوع من التحالف بين المفكر والكاتب والشاعر والأديب، وهم النخبـة المثقفة والقادرة على إيصال صوت وأساسيات الوحدة العربية إلى أغلبية المجتمع العربي، والعمـل على القضاء على العقلية القبلية السائدة في المجتمـع العربـي، مـن خـلال توظيـف الأفكـار والأطروحات، وتنظيمها وتتابعها ونشرها بصورة فعالة داخل المجتمعات العربية، فعملية تحريـك الشعوب العربية تأتي من تلك الفئة المثقفة في المجتمع العربي، بالتالي لا بد لتلك الفئة المثقفـة أن تنزل إلى الشارع، رافعة صوتها عالياً، وليس فقط الاكتفاء بالكتابات وانتقاد الوضع السائد في وطننا العربي، والكف عن مهاجمة الكُتاب الآخرين عن طريق كتابة كتب جديدة، ، والتفكير بحلول عملية وفعلية في كتاباتهم وأطروحاتهم، للخلاص من النفق المظلم الذي يعيشه الـوطن العربـي، وخلـق التواصل والترابط في أفكارهم لخدمة مشروع الوحدة العربية،بكل صدق وإخلاص، فمهمة المفكـر هنا كمهمة رجل الدين، دون التشبيه بالأدوار، فكلاهما يؤثر في المجتمع العربي بصورة مباشرة.

4.1.6 دور المؤسسة الدينية في الوصول إلى الوحدة العربية:

يعتبر الدين الإسلامي، ورجال الدين المسلمين، من العناصر الرئيسة المؤثرة في حيـاة المـواطن العربي، وتوجيهه نحو مجموعة من الأهداف التي تجعله مواطناً مهماً في المجتمع ملتزمـاً حـراً، قادراً على إدراك ما يدور من حوله، من خلال ما يقومون به من إرشاد وتوجيه. أضف إلى ذلـك أن الإنسان العربي، يدرك أهمية الدين الإسلامي في حياته وفي مجتمعه، بالتالي فإن رجل الـدين يستطيع الوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع العربي من خلال منابر المساجد والتي يتجمع فيهـا فئات كبيرة من شعوبنا العربية، فالقضايا التي يجب التركيز عليها في تلك المؤسسة الدينية، تتمثـل في كيفية قدرة الإسلام أن يوحد الشعوب العربية ويجعلها قادرة على تغيير الواقع، وخدمة مشروع الوحدة العربية.

[1] المستقبل العربي. دور الأدب في الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة العربية. المستقبل العربي، عـدد 17، (1980-1981)، ص 146.

فجوهر الدين وروحه أنه يوحد ولا يفرق، والدين الإسلامي هو دين التوحيد بإطلاق، التوحيد على مستوى العقيدة (إله واحد)، والتوحيد على مستوى المجتمع (أمة واحدة)، والتوحيد على مستوى فهم الدين وممارسته.[1] فالقيم الحضارية لمشروع الوحدة العربية، لا تتعارض مع فكر الدين الإسلامي، فالوحدة تهدف إلى رفع شأن الفرد في المجتمع وتوحيد الوطن العربي، وتطوير المجتمع في المجالات المختلفة، وهذا كله يسعى إليه الدين الإسلامي لتحقيقه داخل المجتمع العربي.

لذا يعتبر الدين الإسلامي عاملاً أساسياً ورئيساً في تحقيق الوحدة العربية، وغرس روح التسامح والقيم والحريات وإعطاء الفرد حقه الطبيعي في المجتمع، وهنا يأتي دور القائمين على المؤسسة الدينية، وهم في النهاية بشر عاديون، وليسوا أنبياء ولا رسل، قد يخطئون في بعض القضايا والأفكار التي يطرحوها على شعوب الوطن العربي، خاصة أن الدين يعتبر عاملاً مغذياً ومهماً، في حياة كل إنسان عربي. "ولكن هم مدعوُن إلى الإسهام بهذا الجهاد العظيم من أجل أن تتحد أمتنا في كيان واحد، وهم على معرفة أن هذه الوحدة مثل أعلى ينقل المجتمع من حال إلى حال أعلى منزلة في سلم التقدم والنهضة".[2]

" ويتحمل العلماء المسلمون اليوم، مسؤولية بلورة وخلق خطاب ديني جديد، يجيب عن أسئلة وتحديات الوضع الراهن، ويصوغ حركة المجتمع باتجاه البناء والتنمية والعمران الحضاري". [3]ويجب أيضاً على المؤسسة الدينية أن تقوم بإيصال فكر سليم ضمن تعاليم الدين الإسلامي، كدين سماوي دون اللجوء إلى خلق النعرات والصراعات المذهبية والطائفية بين الناس في الوطن العربي، بحيث يكون رجل الدين على قدر كبير من الثقافة والعلم والمعرفة، وعلى دراية بالتطورات التي تحدث في المجتمع، والعمل على خدمة المجتمع العربي، وإيصاله إلى بر الأمان، إذا اتحد أبناء الوطن العربي، واعتبروا أن الوحدة العربية تعمل على تعزيز وتثبيت الدين في المجتمع أكثر، وأن الدين أيضاً يعتبر عاملاً موحداً للشعوب العربية، بحيث يكون هنالك ترابط بين مفهوم الوحدة والدين، وليست الازدواجية ، ومحاولة إلغاء الآخر. "فالوحدة العربية ونهضتها ستكون قوة للإسلام ومنعة للمسلمين، وتحريراً لديار المسلمين من الاحتلال الصهيوني، ونفوذ الاستعمار، وأن مجتمع

---

[1] محمد الجابري. الدين والدولة وتطبيق الشريعة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 117.

[2] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، 348.

[3] محمد محفوظ. الحرية والإصلاح في العالم العربي. الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 50.

الوحدة القادم سيكون مجتمعاً للفضيلة والخلق الكريم والعدالة الاجتماعية، وذلك أفضل ما يمكن أن يهيأ من رعاية للدين".[1]

فالمؤسسة الدينية اليوم تعاني من حالة من الضعف والقصور، وإقفال باب الاجتهاد، والقائمين عليها أصبحوا مُسيسين فكرياً لصالح الحزب الحاكم في الدولة، فعملية الإشراف على وزارة الأوقاف ومتابعتها تأتي من قبل الحكومة، وهذا أدى إلى عدم إيجاد مساحة فكرية كبيرة لرجال الدين لتوظيف الدين في خدمة مشروع الوحدة العربية، إذ نجد أكثر رجال الدين على رأس المشاريع الانتخابية للحزب الحاكم في الدولة، وهذا أمر ليس بالهين في المجتمع العربي. من هنا فإن الإصلاح الديني أصبح مطلب الجميع، وتجاوز الفهم الأحادي والمتعسف لقيم الدين، من الأسس التي تساعد على بناء واقع مجتمعي جديد، فالتقدم والرقي، لا يمكن أن يأتي بدون عملية الإصلاح الديني، والتي تعيد صياغة الوعي على أسس القيم الحضارية التي نادى بها الدين.[2]

وإذا نظرنا إلى موقف المواطن العربي من المؤسسة الدينية، فإنه ينظر إلى رجل الدين، بأنه هو الشخص الذي يهديهم إلى الطريق الصحيح، وأن كل ما يقوله هو الأصح، وعليهم إصدار فتاوي بها، حيث نجد أن أغلبية كبيرة من الشعوب العربية تلتف حول رجال الدين، ويؤدي هذا إلى استغلالهم من قبل الأنظمة الحاكمة، بحيث يتم إقناع تلك الشعوب عن طريق رجال الدين بالأنظمة الحاكمة ومدى شرعيتها، ولا يستطيعون أن يخرجوا عن النمط المرسوم من قبل الطبقة السياسية الحاكمة، وهذا أمر قد يغيب مشاريع الوحدة العربية، فرجل الدين إذا تحرك خلق نوعاً من الترابطات الاجتماعية التي تحقق قدراً من الوحدة بينهما، فيجب على رجل الدين الخروج من هذا النمط التقليدي الذي يتعامل به، مع أي قضية ، وأن يعمل على تغذية روح الانجاز والإبداع والتحرر من القيود الداخلية، وهذا ما تم ملاحظته في المجتمع اللبناني عند تحرك رجال الدين المسيحيين أو المسلمين، فتحرك معه الشعب اللبناني جميعه، دون النظر إلى القضايا الخلافية بينهم.

فالذي يحتاجه المسلمون هو التجديد، وليس مجرد الصحوة، فالتحديات التي تواجه العالم العربي تتطلب ليس رد الفعل، بل الفعل، والفعل في العصر الحاضر، هو فعل العقل، وليس فعل اللسان، واليد والعضلات، لأن العصر يقوم أساساً على الفعل العقلاني، والتجديد الحقيقي المطلوب هو إيجاد

---

[1] سعدون حمادي. مصدر سابق. 1994، ص 349.

[2] محمد محفوظ. مصدر سابق. ص 38.

الحلول العملية لما يطرحه علينا عصرنا من قضايا لم يعرفها ماضينا، وتكون قادرة على الدفع في طريق التقدم، طريق مواكبة العصر والمساهمة في إغناء إنجازاته.[1]

وإذا تحدثنا عن دور المؤسسة الدينية المسيحية، فهذه المؤسسة الدينية العربية وليس الإرساليات الأجنبية، لعبت دور كبير في مجال توظيف الدين وحث المسيحيين العرب على دعم مشاريع الوحدة العربية، من خلال إحياء القومية العربية، وخاصة أن التعليم الديني في المدارس المسيحية حث على التآخي والوحدة والاشتراك في تطوير المجتمع وبذل كل الجهود لتحقيق ذلك من خلال الآيات الموجود في الإنجيل المقدس، ودور رجال المسيحيين داخل الكنائس في إيصالها إلى المسيحيين وحثهم على المشاركة في أي عمل وطني وقومي يخدم مصلحة الشعوب العربية، باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي.

ختاماً فإن تفعيل دور المؤسسة الدينية وتجديدها هو السبيل المهم لتطوير الشعوب العربية فكرياً، وتكشف عن سلبيات الأنظمة الحاكمة التي هي أصلاً بعيدة كل البعد عن المنظومة الدينية، فمن خلال تفعيل تلك المؤسسة بالشكل الصحيح، سواء كانوا قضاة أو شيوخاً، أو فقهاء، كل هذا سوف يساعد على إيجاد الشخصية العربية والإنسان العربي القادر على التغيير من خلال بوابة المؤسسة الدينية نحو تحقيق الوحدة العربية. فالعلاقة بين المواطن العربي والمؤسسة الدينية علاقة ترابطية، لم تأت وليدة الصدفة، فهي علاقة وطيدة قوية مبنية على أساس وجود الدين الإسلامي في المجتمع العربي، وتحركها المؤسسة الدينية في أي وقت وأي زمان ومكان تريده، بحيث يستجيب المواطن العربي سواء كانت تلك التحركات تخدم المجتمع العربي أم لا، فالاستجابة تكون سريعة، فعلى رجال الدين إذا أرادوا أن يخرجوا الوطن العربي من النفق المظلم الواقع فيه، والذهاب بهم إلى تحقيق الوحدة العربية، عليهم أن يعملوا على إعطاء التحركات الإيجابية للشعوب العربية طرقاً ووسائل متنوعة بعيدة كل البعد عن أي توظيف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وأن يكون هنالك عملية تطوير في الفكر الديني من خلال الانفتاح على البيئة المحلية والظروف التي تمر بها المنطقة العربية بحيث يتم الخروج من نمط التزمت، والتشدد الأعمى، والذي لا ينسجم مع الواقع خاصة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فتطوير الفكر الديني قد ينعكس على مستوى العلاقات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع نفسه، بالتالي يصل رجل الدين المسلم إلى ما يريده، فتركيزهم يجب أن يكون على العناصر المشتركة بين مفهوم الوحدة العربية والنصوص القرآنية ومدى انسجامها مع حالة الوطن العربي. فيمكن القول هنا، أن المؤسسة الدينية ستعمل على خدمة الوطن

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 2004، ص ص 129-133.

العربي وشعوبه من خلال المساعدة والمساهمة بطرقها ووسائلها نحو الوصـــول إلـــى المشـــروع العربي الوحدوي.

2.6 تحرير الذات العربية من القيود الاجتماعية التي تمثل مبدأ العصبية القبلية:

1.2.6 تمهيد:

تعتبر الذات العربية مشكلة رئيسة وحساسة وجوهرية في آن واحد، وهي إحدى معوقـــات الوحـــدة العربية، في ظل بقاء فكر العقلية القبلية سائداً ومهيمناً على شعوبنا العربية. لا مجال لخلق وتجديد المجتمع فكرياً ما دام التمسك بالقديم حالة سائدة، وعدم إيجاد ثورة على ما هو قائم، في ظل بقـــاء الشعوب العربية بعيدة عن مصارحة نفسها، وبناء مستقبلها بيدها، على أساس التوحـــد، وتكـــوين شخصية مستقلة بعيدة عن كل المؤثرات الخارجية.

2.2.6 الذات العربية والتخلص من القيود الاجتماعية:

يعيش المواطن العربي تحت مظلة المشكلات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المعقدة التي تؤثر عليه بشكل واضح وكبير، وعدم قدرته على مواجهة كافة التحديات والصعوبات المحيطة به، بالإضافة إلى غياب الإرادة الحقيقية القادرة على محاسبة الأنظمة الحاكمة في الوطن العربـــي، وهذا بحد ذاته هزيمة للذات العربية. وقبل أن ندخل بشكل واضح بالحديث عن الذات العربية يجب أن نوضح بشكل مختصر مفهوم الذات، وبعض التعريفات التي أطلقها عليها الكتاب والمثقفون.

فالذات بمفهومها العام، كما يعرفها عالم النفس الأمريكي كارل روجرز، " بأنها عبارة عن تكـــوين شخصية متماسكة وقوية ومستقلة، وتلقائية، لا تضع اعتباراً كبيراً لما يقوله الآخرون، وتأكيد الذات يتم من خلال تقبله، ورضاه عن نفسه".[1] وقد عرفها الدكتور الأمين بخاري، "بأنها محاولة المـــرء باستمرار التعرف على ذاته، وتحديد معالمها، ويكون ذلك بشكل ملح، في مرحلة المراهقة، وتستمر لبقية الحياة تبعاً لما يحل عليه وعلى بيئته من تغير، وهذا يحصل بعد أن يكتسب مزيداً من الخبرات الحياتية، ويتعرف على المفاهيم الثقافية والأخلاقية والدينية الخاصة بمجتمعه".[2] وعرفهـــا الكاتـــب

---

[1] بخاري، الأمين.(2009). مفهوم الذات. العيادة النفسية.

http://www.annafsia.com/self_concept.htm

[2] الأمين بخاري. مصدر سابق.

الطالبي، " بأنها انعكاس لكل ما في داخل الإنسان، وهي تمثـل وجهتـه فـي الحيـاة، وقدراتـه وطموحاته، فالذات هي الطابع الخاص للإنسان، ومستوى الأداء مع مدى تأثره بالبيئة المحيطة به، وتتشكل الذات نتيجة لعلاقة الفرد بالمجتمع والبيئة".[1]

من هنا فإن الذات العربية المستقلة المتمثلة بشخصية الإنسان العربي، وفكره ، ونظرته إلى ذاته من منطلق إمكانياته، وقدراته، ومدى تأثيره بالواقع الذي يعيشه، تكاد تكون معدومة، في ظل الهيمنـة والسيطرة عليه من قبل الطبقات الحاكمة المسيطرة في الوطن العربي، وتقييد حركته وحريته إضافة إلى ذلك، أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية التي تتسم بالطابع الأبوي البطركـي المتسـلط والمهيمن على كافة أفراد الأسرة، لها تأثير واضح على الذات العربية من حيث تقييدها، والسيطرة عليها. ويتحدث الدكتور خضر مصلح الأستاذ في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيـت لحـم، بخصوص هذا الموضوع، في مقابلة خاصة أُجريت معه، أن الذات العربية ترتبط ارتباطاً مباشـراً بالتغير الذي يحصل على التنشة الاجتماعية، من حيث تنشئة الأطفال بطريقة ديمقراطية دافئة، غير تسلطية، بعيدة عن التشنجات الفكرية والقبلية والعائلية، والعمل على إيجاد أنظمة داخل الأسرة تعمل على تنمية الديمقراطية، وخلق حالة من الدفء بين الوالدين وأبنائهما، وهذا الجـو الـديمقراطي لا يعني التساهل في تنشئة الطفل، بالشكل الصحيح.[2]

إن القيد الاجتماعي، هو حالة مستمرة ونهج متواصل داخل الوطن العربي، خاصة أن ذلك القيد يبدأ داخل المجتمع الصغير ، وسيادة النظام البطركي داخل الأسرة، وفرضه لقوانين، وتعليمات من قبل رب الأسرة، ولا أحد يستطيع القفز خارج ذلك القيد الاجتماعي، فيتمسك الأب بعصا القوة والتسلط، فهو يحتل مركز السلطة والمسؤولية. فالأب التقليدي يحتل قمة هرم السلطة في العائلة، فيتوجه إلى أفرادها بالأوامر والنصائح والإرشادات والتهديدات، بينما يتوجهون إليه هم بالاستجابة والتأكيد على الطاعة والاحترام، والتوسلات والاسترحامات. وهذا قد يخلق داخل الأسرة، انعكاسات خطيرة على باقي أفراد الأسرة، عندما تسود ثقافة السيطرة والنزعة، أو امتلاك الأخر، وفرض الأمـر الواقـع عليه.[3]

---

[1] الطالبي.(2009). تعريف الذات. مدونات مكتوب.
http://altaliby.maktoobblog.com/1608014/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA/.

[2] مقابلة مع الدكتور خضر مصلح. أستاذ في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم. 5-5-2010.

[3] حليم بركات. المجتمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيـروت، 1986، ص ص 179-180.

فالتنشئة الاجتماعية في العائلة العربية، تشدد على العقاب الجسدي، والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع، وتنشأ عن كل ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية والتأكيد الدائم على (الأنا) أكثر من التأكيد على (النحن)، ونتيجة للمحاولات المستمرة لسحق الذات وتذويبها في الجماعة، وفرض الطاعة، الذي يؤدي إلى تغريب الإنسان العربي، فيراها مضادة له، وفوقه وعلى حسابه بدلاً من أن يراها منبثقة عنه ومن أجله، فالعائلة لا تتيح للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي.[1] ويتحدث هشام شرابي عن ذلك، فيقول: " أن من أهم نتائج اعتماد الطفل على العائلة أنه، ينمو وشعوره بأن مسؤوليته الأساسية هي تجاه العائلة لا تجاه المجتمع، ولا يبقى عنده سوى مجال صغير للشعور بالواجب تجاه المجتمع الأكبر الذي يتصوره الفرد كفكرة مجردة لا ينطبق عليها سوى مفهوم المسؤولية بصورة طبيعية. وهذا بالنسبة للفرد المرتبط عائلياً بهذا الشكل، لا يمثل المجتمع سوى عالم الصراع والكفاح الذي ينتزع الفرد لنفسه فيه مكاناً ليدعم كيانه وكيان العائلة ورفاهها"[2] وهذا بحد ذاته يؤثر على الذات العربية، وتصبح غير قادرة على التخلص من العقلية القبلية وفكرها، مما يؤدي إلى بقاء الإنسان العربي مقيداً ومتأثراً بتلك المشكلات والصعوبات.

وإذا تحدثنا عن وضع المرأة في المجتمعات العربية، فهي تكاد تكون مهمشة وليس لها الدور الفعال والمهم على أرض الواقع، وبالتالي، كيف سنتحدث عن تحرير للذات العربية بدون تحرير المرأة، وإعطائها دورها الكامل في المجتمع العربي من كافة النواحي والمجالات. إذ نسمع الطبيبة المصرية نوال السعداوي تقول، فيما يتعلق بوضع المرأة وتحريرها، " أن تحرير المرأة لا يمكن أن يحدث في مجتمع رأسمالي، وأن المساواة بالرجل لا يمكن أن تحدث في مجتمع يفرق بين فرد وفرد، وبين طبقة وطبقة. ولهذا، فإن أول ما يجب أن تدركه المرأة أن تحريرها إنما هو جزء من تحرير المجتمع كله من النظام الرأسمالي"[3]. بالإضافة إلى ذلك فإن " وضع المرأة مرتبط بالنظام العام السائد الذي يعزز علاقات الاستغلال والسيطرة في مختلف أوجهها في المجتمع ومؤسساته، بما فيه العائلة والمدرسة والدولة والدين والعمل، فهرمية العائلة هي جزء من هرمية المجتمع، فلا يتم تحرير المرآة بمعزل عن تحرير المجتمع نفسه"[4].

---

[1] المصدر السابق. ص221.

[2] هشام شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي. منشورات صلاح الدين، القدس، 1987، ص ص 37-38.

[3] نوال السعداوي. المرأة والجنس. أول نظرة علمية صريحة إلى مشاكل المرأة والجنس في المجتمع العربي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 167.

[4] هدى زريق. نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي. المستقبل العربي، عدد48، 1983، ص ص 94-107.

وإذا خرجنا من المجتمع البطريركي، إلى المجتمع الكبير، ألا وهو وجود الدولة ككل، بحيث يتم فرض قوانين وقيود لا يستطيع الفرد الخروج منها متمثلة بالنظام الحاكم، المسيطر على الحكم في الوطن العربي بحيث لا يترك مساحة فكرية للفرد للتعبير عن نفسه بالحرية الكافية. بل يمارس ضده كافة أشكال السيطرة والاستعباد والقضاء على ذاته الشخصية. وتبقى مسألة العشيرة أو القبيلة الذي تمثل ذلك الفرد، أقوى وأصلب من الفرد نفسه. " وبالرغم من جميع المظاهر الآيديلوجية، فإن الولاء الأساسي للفرد في المجتمع البطريركي الحديث، هو الولاء للعائلة والجماعة الاثنية والدينية، ونجد أن الأب وشيخ القبيلة والزعيم الديني، هم الذين يحددون عملياً اتجاه الولاء الفردي وهذا يعزز الولاء الشخصي للقبيلة"[1] وهذا هو الواقع الذي يعيشه وطننا العربي، في ظل تلك الطبقة الحاكمة.

من هنا، فإن تلك القضايا والأمور التي تحدثت عنها تلخص حالة الذات العربية، والصعوبات التي تواجه الإنسان والمواطن العربي في ظل عملية ارتباطه بالعقلية القبلية المشبعة فيه من طفولته، والتي تؤثر عليه من كافة النواحي والمجالات، ولا يمكن من خلال ذلك، العمل على تحرير الشعوب العربية من تلك القيود الاجتماعية، وخصوصاً العصبية القبلية، إلا إذا تخلصنا من كل تلك القضايا والإشكاليات، حتى نسعى بعد ذلك نحو البداية الحقيقة لتحقيق مشروع الوحدة العربية المنشود.

ختاماً، على الشعوب العربية أن تتخلص كلياً من أي فكر عصبي، يعيق قيام الوحدة العربية، فالتحرر الايجابي من القيود الاجتماعية السلبية داخل المجتمع، هو انتصار لتلك الشعوب، وهذا يحتاج إلى إيجاد مؤسسات اجتماعية فكرية تحمل فكر وحدوي تستطيع تحريك الشعوب إتجاه مشروع الوحدة، فتحرر الشعوب العربية من تلك القيود من خلال وجود مؤسسات ترتبط ارتباطاً مباشراً باحتياجات الفرد وتلبي تطلعاته، ونظرته إلى المستقبل الثقافي، وفرض ذاتنا العربية كقوة قادرة على الفعل والتأثير، فتحرير الشعوب العربية من فكرة العقلية القبلية، تتمثل في التخلص من الجهل والأمية التي تسيطر على فئات كبيرة من المجتمع العربي تتجاوز النصف من سكان الوطن العربي، فالأمية والجهل، تكريس للعقلية القبلية، وعاملان أساسيان في إعاقة مفهومي التقدم والتطور لواقع وطننا العربي. وطبعاً لا بد من مؤسسات المجتمع المدني والمدارس والجامعات، أن تقوم بتوعية الشعوب العربية بأهمية العلم والمعرفة في تحرير الذات والأفكار المتوارثة، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الفكر القبلي في الحكم، والسعي نحو التطوير الفكري للوصول إلى الهدف المرجو، ألا وهو تعزيز دور الديمقراطية والحرية في كافة مناحي ومجالات الحياة، والابتعاد عن التصلب

---

[1] هشام شرابي. البنية البطركية-بحث في المجتمع العربي المعاصر. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص 54.

والتعصب القبلي في تمرير أي نهج أو سياسة في المجتمع العربي. فعليها أن تخرج بنسيج اجتماعي يحمل الأفكار الهادفة بعيداً عن سيطرة القيود الاجتماعية، وعلى رأسها العقلية القبلية، فإذا حدث ذلك، فسيتغير المجتمع العربي بكامله، في المجالات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وسنتخلص من سيطرة الفئوية والطائفية والحزبية والقبلية على عقلية كل مواطن عربي. وهذا سيخدم مشروع الوحدة العربية.

3.6 إصلاح الأنظمة السياسية القطرية من خلال تفعيل دور المشاركة السياسية والحرية والديمقراطية:

يعتبر موضوع إصلاح الأنظمة السياسية القطرية في الوطن العربي من القضايا الأساسية التي يجب الشروع بتنفيذها، والعمل عليها إذا أردنا الوصول إلى هدفنا في تحقيق الوحدة العربية، ففي ظل استمرار التجزئة الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تفرضها الأنظمة القطرية، وابتعادها عن مفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، فمن الصعب علينا أن نتكلم عن محاولات وحدوية عربية، لأنها تتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على الإصلاح السياسي، والعمل على إشراك الشعوب العربية في صنع القرار السياسي، وإعطاء الفرد مساحة فكرية للتعبير عن فهمه للعملية الديمقراطية، بانتهاج فكر عربي ديمقراطي من خلال آلية انتخابات واضحة، وليست شكلية، وإعطاء الفرصة لمشاركة جميع فئات الشعب فيها، بعيداً عن الضغوطات السياسية التي تفرضها تلك الأنظمة التي هي أصلاً مبرمجة ببرامج فكرية قمعية، ومتمسكة بالفكر القبلي في السيطرة والاستبداد.

من هنا فإن الدولة القطرية العربية أصبحت عبئاً على نفسها، وتزداد تفاقماً يوماً بعد يوم، إذ تعاني مشكلات عديدة في ظل غياب الديمقراطية، ومعاناة على مستوى المتطلبات المعيشية والتشغيل، وتصريف موادها الأولية والمصنوعة، والحصول على العملة الصعبة، وانتشار الأمية، وبطالة المتعلمين والمتخرجين، والتبعية لمراكز الهيمنة العالمية، وفقدان حرية الاختيار. يعطي تنوع الأفكار السياسية فائدة كبيرة تنعكس على العملية الديمقراطية بحيث تصاغ تلك الأفكار لخدمة الدولة بكاملها. بالتالي فإن إصلاح هذه الأنظمة، ومن ثم الاتجاه إلى الوحدة هو المخرج الوحيد والسليم من الدولة القطرية العربية المشلولة. فالدولة القطرية العربية حقيقة قائمة لا يمكن القفز عليها، والعمل على تخليص هذه الدولة نفسها من أعبائها التي تهدد كيانها ووجودها، يستوجب قيام نوع من الوحدة

بين العرب، قادرة على الاستجابة الفعلية الايجابية لمتطلبات غرس بنى التقدم في الوطن العربـــي، بنى العلم والمعرفة.[1]

يتبين لنا أن هذه الأنظمة الحاكمة تعاني من الفراغ السياسي، وغياب دولة القانون الذي يطبق على فئات من الدولة، لا تمتلك القوة والمال، وهذا ما يلاحظ في أغلب الدول العربية، بالإضافة إلى مـــا يسمى بالتأثير الخارجي على تلك الأنظمة الحالية في الــوطن العربـــي. وحـــل تلـــك المشـــكلات والصعوبات، يتم من خلال الاهتمام بالعديد من القضايا والعمل على نشرها وتعزيزها حتى تكـــون البداية الحقيقية للمشروع الوحدوي العربي. وهي كالتـــالي: الديمقراطيـــة، والمواطنـــة والانتمـــاء والوطني، وأخيراً الثقافة السياسية.

1.3.6 الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية الركيزة الأساسية التي تساهم في إصلاح الأنظمة السياسية القطرية في الـــوطن العربي ، والتي تتمثل في الحرية والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب، والوصول إلى صيغة تخدم المجتمع بطرق سلمية بعيداً عن العنف، فلا بد من تعزيز المقوم السياسي الـــديمقراطي علـــى المستوى الوطني القطري، لأنه الأساس الذي يتم من خلاله إقامة مؤسسات سياســـية أو دســـتورية تعبر عن مشاركة واحترام كرامة الإنسان وحقه في التعبير الحر والعمل والإقامة، مما يؤدي إلـــى التماسك الاجتماعي بين مختلف القوميات والطوائف الدينية، والتخلي عن كل النزعات الانفصالية.[2]

فمن الواجب مواجهة الطابع اللاديمقراطي للدولة القطرية العربية مواجهة صريحة، فهو الأســـاس الرئيس للانطلاق نحو تشييد مشروع الوحدة العربية، والعمل على ديمقراطيـــة الـــدول القطريـــة ديمقرطة حقيقة، وإذا تحقق هذا بصورة فعلية وترسخت الديمقراطية الحقيقـــة فـــي جســـم الدولـــة القطرية، فإن قضية الوحدة ستصبح قضية إجراءات وقرارات لا غير، لأنه بمجرد أن تصبح مقاليد الأمور في يد الشعوب العربية، فإن الطريق إلى تجاوز الدولة القطرية وإحلال أي شكل من أشكال دولة الوحدة ترتضيه إرادة تلك الشعوب، ستصبح طريقاً مفتوحة، وتصبح الوحدة من الناحية العملية مشروعاً في حالة التحقق. فعملية طرح مسألة الشرعية الديمقراطية والتاريخية في الدولة القطريـــة

---

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص ص 80–81.

[2] ناظم الجاسور. مصدر سابق. ص ص 68-69.

العربية الراهنة، سيكون بداية البداية لنظرية علمية في الوحدة العربية، النظرية القادرة على أن تكون فعلاً مرشداً للعمل.[1]

فالديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية، فلا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة اجتماعية، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، فمستوى المشاركة السياسية من قبل فئات المجتمع هي التي تحدد مستوى الديمقراطية، وهذا هو إحدى التعبيرات المهمة على الوعي الديمقراطي في المجتمع. فالديمقراطية بكل ما تحتضن من قيم القانون والتداول السلمي للسلطة، هي حجر الأساس في مشروع التقدم والتطور السياسي والاجتماعي، وكل محاولات التقدم بعيداً عن مبادئ الديمقراطية، سيزيد الأخطاء والإخفاقات في الوطن العربي، وسنبتعد عن مفهوم الإصلاح السياسي داخل الأنظمة القطرية والذي سيعيق مشروع الوحدة العربية.[2]

من هنا فإن المطلوب من أنظمة الحكم في وطننا العربي، أن تنتهج الديمقراطية الشعبية لا انتهاج ديمقراطية تتجاوب فقط مع مصالحها، ومع مصالح الدول المسيطرة على نظام الحكم للمؤسسة السياسية في الوطن العربي. وضرورة وضع برامج وقوانين تفعل الديمقراطية، وتجعل الشعوب تقتنع بأهمية الديمقراطية، وليس هي سراب فقط في العيون، فإذا برزت الديمقراطية برز دور الشعوب في تطور الدولة. " فالديمقراطية مطلب عام في كل أقطار الوطن العربي، وهم مشترك لدى معظم الفئات والطبقات والتنظيمات. وتتمحور في حدها لأدنى حول اعتبار الإنسان قيمة في ذاته، وحقه– فرداً وجماعة– في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تقدمه وسعادته ونهضة وطنه ورقيه"[3].

بناءً على ذلك، فإن الإدراك الحقيقي لمفهوم الديمقراطية في الوطن العربي، هو الخطوة الأولى والأساسية لإيجاد الوحدة العربية، فالديمقراطية في نهجها الفكري تحقق استمرارية ووجود المواطن العربي، وإعلاء كرامته وصورته في الوطن العربي، فسيكون ذلك هو الانطلاق نحو تكريس وتفعيل المفهوم الحقيقي للديمقراطية العربية في دولها، ليكون مقدمة أساسية للوصول إلى الوحدة العربية.

---

[1] محمد الجابري. مصدر سابق. 1989، ص ص 97–98.

[2] محمد محفوظ. مصدر سابق. ص 129، ص 136.

[3] عصام نعمان. هل يتغير العرب؟ أفكار محركة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003، ص 141.

2.3.6 المواطنة والانتماء الوطني :

يجب العمل على تعزيز الانتماء الوطني والقومي للمواطن، والاعتراف بهويته الإنسانية وانتمائه الديني والاجتماعي من خلال منحه الثقة بنفسه وبقدراته ومنحه الفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة والسكن، بدون شروط تمييزية تجعله يعيش في حالة اغتراب مع السلطة الحاكمة القائمة.[1]

فالانتماء الوطني يعني تعزيز قوة الوطن على قاعدة العدل والمسؤولية المشتركة والسعي الدائم لإضافة مكاسب جديدة إلى مكاسب الوطن، وهذا لن يتجذر بشكل حقيقي في نفوس المواطنين إلا من خلال إنجاز مفهوم المواطنة على نحو مؤسسي وعملي، من خلال المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعطيات الدينية والمذهبية أو القبلية أو العرقية، فكل مواطن له كامل الحقوق وعليه كل الواجبات، فالمواطنة هي حجر الأساس لتطوير وإصلاح النظام السياسي، وصيانة حقوق الإنسان، وتجديد الحياة السياسية والثقافية، وتنمية مقومات وعوامل السلم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الداخلية ، فهي جسر الوصول إلى مستوى متقدم من حالة الشعور والالتزام بكل مقتضيات الانتماء الوطني.[2]

من هنا يجب الحديث بموضوعية أكثر، إلى أين يريد أن يذهب حكامنا العرب، في ظل عيشهم في مقابر الأحياء، فلا تطور، ولا تقدم ولا جديد، ولا إشراك لفئات الشعب في الحكم، وإعتبار الملة السياسية هي صاحبة القرار السياسي والاقتصادي في الدولة، حتى أن تلك الأنظمة في دستورها لا تعطي المواطن حقه. أضف إلى ذلك، أن هنالك قوانين وتشريعات تحمي الأنظمة السياسية، و استمرارها في الحكم. ولكن لو تحركت تلك الأنظمة في دولها، ورفعت شعار المشاركة السياسية وعززت مفهوم المواطنة، لتبدل حال الأنظمة السياسية، فالانتماء الوطني وإبراز الهوية هي سمة بارزة لنجاح مشروع الوحدة العربية، فالمواطنة والهوية تعمل على دفن الفكر الانفصالي والتجزئة والمشكلات الاجتماعية والسياسية الأخرى، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بإرادة الشعوب العربية، وممارسة دورها الطبيعي معززة بذلك، بنظام سياسي منفتح وإيجابي ووحدوي في تعامله مع الشعوب.

---

[1] ناظم الجاسور. مصدر سابق. ص69.

[2] محمد محفوظ. مصدر سابق. ص ص 116-122.

3.3.6 الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية عاملاً رئيساً في إصلاح الأنظمة السياسية القطرية، من خلال الانفتاح على الآخر، والتجاوب مع المشاريع السياسية تجاه الأحزاب الأخرى دون قيود وشروط عليها. أضف إلى ذلك العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي الديني السياسي، ومنصهرة في بوتقة وطنية واحدة وإرساء خطاب سياسي وإعلامي يأخذ بعين اعتباره كل هذه التمايزات والاختلافات ويحولها إلى عامل قوة وتفاعل وتماسك.[1] ونقصد بالثقافة السياسية، " هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسية والمجال السياسي محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق، والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، إلخ. فتفتح المجال للسياسي بذلك–أمام المشاركة الطبيعية للجميع. وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها ". فهذه الثقافة السياسية الجديدة التي ننشدها، ونتطلع إليها، هي الثقافة التي تعزز التطور الديمقراطي والحقوقي في مجتمعاتنا، وتحول دون بروز السياقات الثقافية السياسية وشؤون إدارة الشأن العام. فنحن بحاجة إليها بمستوى حاجتنا إلى الديمقراطية والحريات السياسية. لأنه لا يمكن إنجاز الديمقراطية في بنائنا الاجتماعي والسياسي من دون مشاركة الناس.[2]

فالإصلاح السياسي الذي تتطلع إليه شعوبنا العربية، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تبلور تطلعات الإصلاح السياسي، وتنضج المضامين السياسية والمجتمعية لعملية الإصلاح السياسي، فهي التي تساهم في إنضاج الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية للانخراط في عملية الإصلاح السياسي. فنحن بحاجة إلى ثقافة سياسية تنسجم ومتطلبات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وقيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان.[3]

ختاماً هنالك ثلاثة محاور رئيسة وإستراتيجية في نفس الوقت، للوصول إلى مشروع وحدوي عربي نهضوي، الأول، يتمثل بالنظام السياسي القائم في الوطن العربي، والعمل على إصلاحه، ونشر قيم ومبادئ الديمقراطية والحرية فيه، والثاني، يتمثل في المواطنة والانتماء الوطني، والثالثة، ما يسمى بالثقافة السياسية عند الشعوب العربية، حيث لا يمكن أن نفصلهما بعضهما عن بعض، فجميعهم يكملون بعضهم بعضاً، فشمولية الديمقراطية، لا يمكن أن تحدث إلا بإيجاد نظام سياسي قادر على

---

[1] ناظم الجاسور. مصدر سابق. ص68.
[2] محمد محفوظ. مصدر سابق. ص ص 128-130.
[3] المصدر السابق. ص 131.

استيعاب التغير السياسي الجديد المتمثل في إيجاد الديمقراطية الحقيقية، والعامل الذي قد يحسم تلك الجدلية هو دور الشعوب العربية، ومدى الوعي الكامل بأهميـــة المشـــاركة، مـــن خـــلال بوابـــة الديمقراطية للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة، فتلك المحاور الثلاثة يجب أن تتفاعل معـــاً، من خلال برامج وقوانين وآليات من قبل الحكام والشعوب العربية على حد سواء للوصـــول إلـــى الديمقراطية التي تعتبر علامة فارقة في تطور وتقدم الدولة، وعلـــى مختلـــف الصُـــعد السياســـية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية، فعليهم الالتقاء عند المصلحة المشـــتركة والمصـــير الواحـــد، والذهاب بالدولة وتحويلها إلى دولة ديمقراطية تؤمن بأهمية الديمقراطيـــة والمشـــاركة السياســـية والحرية والعدالة والمساواة والتداول السلمي لكل المناصب السياسية، والابتعاد عن مفاهيم التجزئة التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، فالتعاطي مع تلك الأفكار والانفتاح مع روح الديمقراطية ومبادئها في الأنظمة السياسية القطرية هو المقدمة، للحل الأساسي والرئيس نحو الوصـــول إلـــى مشـــروع الوحدة العربية.

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات

الفصل السابع :

7. النتائج:

في سياق ما تقدم وبناء عليه، تم التوصل إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

1- تعتبر العقلية القبلية ظاهرة قديمة حديثة، تشكلت وتأصلت في عقليـة ونفـوس الشـعوب العربية على مدار التاريخ العربي، بالرغم من الاختلافات التي حدثت في آليـة تطبيقهـا وتكريسها في المجتمعات العربية، فالزعماء والحكام والأمراء العرب، منذ فترة العرب قبل الإسلام، ولغاية الآن، يحكم فكرهم وإيديولوجيتهم الفكر القبلي.

2- يتبين لنا، أن الإسلام حارب العقلية القبلية، وسعى إلى القضاء عليها بشكل نهـائي، مـن خلال الإيمان بفكرة التساوي في الحقوق والواجبات بين البشر على اختلافاتهم الدينيـة أو مراكزهم السياسية والاجتماعية، وعدم التمييز بينهم، ولكن الذي حدث وحصل على أرض الواقع كان مغايراً جداً، فالعقلية القبلية رافقت التاريخ الإسلامي في جميع عصوره، وكانت الأساس الرئيس الذي يدور حولها الحكم والسيطرة.

3- هنالك تناقض كبير وواضح بين العقلية القبلية، وفكرة الوحدة العربية، من حيث الأهـداف المُطالب بتحقيقها من كلا الفكرتين، فالعقلية القبلية تقوم على التعصب للذات والسـيطرة، وتفكيك المجتمع، وخلق الصراعات والانقسامات السياسية والمذهبية والفئوية، وهذا يجعل الآمة في حالة تخلف عميق فكرياً وسياسياً واقتصادياً، ويؤدي إلى تكريس فكرة المصـلحة الفردية الفئوية على حساب مصلحة الجماعة. عكس الوحدة العربية التي تقوم على البنـاء والتطوير والنهوض بالوطن العربي من كافة المجالات، وخلق الكينونة العربية المتجانسـة والمترابطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، والتخلص من مشكلات الماضي وسلبياته العديدة والتطلع لمستقبل أفضل للوطن العربي، لمواجهة التحديات الخارجية، وإيجاد بصمة

عربية قادرة على قلب موازين اللعبة السياسية في العالم، والعمل على إعطاء مساحة وحرية للفرد للتحرك والتعبير عن ذاته وحريته، دون ضغوط أو قيود، على عكس الحال لمفهوم وفكرة العقلية القبلية، والتي تجعل الفرد يذوب داخل القبيلة، ولا يستطيع الخروج عن الأعراف والقوانين والتقاليد الموجودة فيها.

4- يتبين لنا الأثر الواضح والفعال لدور العقلية القبلية في إبقاء الوطن العربي في حالة انعزال، واختراق سياسي واقتصادي وفكري، نتيجة تكريس بعض الأنظمة العربية للعقلية القبلية ، مما يؤدي إلى سحق أي مشروع عربي وحدوي قد يخرج إلى الأفق، بل تقضي عليه وهو في الرحم، من خلال إيجاد كيانات اجتماعية منفصلة بعضها عن بعض، تخدم مصالحها الخاصة والفئوية على حساب مصالح الآمة، وهذا ما انعكس سلباً في إجهاض مشروع الوحدة العربية.

5- نجد أن بعض زعماء الأنظمة العربية الحاكمة في الوطن العربي، يتميزون بروابط وأصول قبلية بحتة، مما أدى إلى بقائهم معطلين فكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخاضعين للانتماء القبلي، مما ساهم في وصولهم إلى كرسي الحكم، وقيامهم بتكريس كافة أشكال وأساليب الفكر القبلي في تطبيق سياستها التعسفية ضد شعوب الوطن العربي.

6- يتبين لنا أن استمرار هذه الأنظمة الحاكمة القبلية في السيطرة على الحكم في الوطن العربي سيكون بمنزلة إطلاق رصاصة الرحمة على أي أمل بإحداث تغييرات جذرية وحساسة في بنية المجتمع العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وسيبقى الوطن العربي مشلولاً ضعيفاً رازحاً تحت العقلية القبلية، وسيكون بعيداً عن تحقيق هدفه في مشروع الوحدة العربية، وبقاء الشعوب العربية مستاءة من أي بصيص أمل في مستقبل أفضل لها، إذ أصبحت العلاقة بين الشعوب العربية وحكامها، (حاكم ومحكوم)، ليست علاقات ترابطية تقوم على المصلحة المتبادلة، فالحكام العرب أصبحوا عبارة عن مؤسسات استهلاكية تستنزف طاقات وموارد الشعوب العربية، وأصبحت الشعوب في حالة من الاغتراب السياسي والفكري، وانعزلت في قوالب اجتماعية ضيقة بطابع الفكر القبلي.

7- إن الخروج من العقلية القبلية، المناهضة لفكرة الوحدة العربية، والشروع نحو تحقيق الهدف الأساسي والرئيس المتمثل في المشروع الوحدوي العربي يتطلب العمل على تفعيل ثلاثة محاور رئيسة وإستراتيجية تساهم في تحقيق هذا الهدف، والمتمثلة في تفعيل دور

المؤسسة التربوية والفكرية والدينية وترابطها بعضها مع بعض، من خلال المفكرين والأكاديميين ورجال الدين، إذ أن بمقدورهم الوصول إلى شريحة كبيرة من شعوب الوطن العربي، مما يساهم في تحريك تلك الشعوب بشكل إيجابي، عن طريق غرس روح الوعي الفكري والقومي، بما يخدم مشروع الوحدة العربية. ولا بد من العمل على تحرير الذات العربية (الفرد) من القيود الاجتماعية المبنية على التعصب القبلي، فمشروع الوحدة العربية يحتاج إلى فئات وأفراد بعيدة عن هذا الفكر، متمثلة في شخصية المواطن العربي نفسه، دون الاستعانة بأشخاص قد يحملون توجهات فكرية لا تخدم مصلحة الوطن العربي، وإقامة الوحدة العربية، فعلينا الخروج بأفكار هادفة بعيدة عن سيطرة القيود الاجتماعية، وعلى رأسها العقلية القبلية، فإذا حدث ذلك، فالتغيير سيكون موجوداً في مجتمعنا العربي في كافة المجالات، وسنتخلص من سيطرة الفئوية والطائفية والحزبية والقبلية على عقلية كل مواطن العربي. أضف إلى ذلك الجانبين السابقين، الجانب الأهم والمتمثل في العمل نحو إصلاح الأنظمة السياسية القطرية الحاكمة في الوطن العربي. ففي ظل استمرار التجزئة الفكرية والسياسية والاقتصادية التي سببتها تلك الأنظمة، وابتعادها عن مفاهيم الإصلاح والديمقراطية والحرية، نجد أن من الصعب الحديث عن المشروع الوحدوي العربي، فالمطلوب إذن وفوراً العمل على إجراء إصلاحات جذرية في تلك الأنظمة والمتمثلة في نشر مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، وإشراك المواطن العربي في صنع القرار السياسي، والسعي نحو إجراء انتخابات دورية لتداول السلطة في تلك الدول، ولا بد من العمل نحو تفعيل الثقافة السياسية لإصلاح تلك الأنظمة، من خلال الانفتاح على الآخر، وبناء ثقافة سياسية وطنية واحدة، وطبعاً لا ننسى العمل على تعزيز الانتماء الوطني القومي للإنسان المواطن، والاعتراف بهويته، حيث أنه يساهم في دفن الفكر الانفصالي والتجزئة والمشكلات السياسية والاجتماعية الأخرى. لذا فإن التعاطي مع تلك الأفكار والانفتاح مع روح الديمقراطية، والانتخابات والحرية والعدالة والمساواة والثقافة السياسية والانتماء الوطني في الأنظمة السياسية القطرية، سيكون بمنزلة المقدمة الأساسية والرئيسة نحو التخلص من فكرة العقلية القبلية للشروع نحو تحقيق مشروع الوحدة العربية.

8 التوصيات:

بعد الانتهاء من الدراسة، وجد الباحث أنه من الأهمية بمكان تسجيل التوصيات التالية:

1- لا بد من تجاوز الصراعات والخلافات الداخلية العربية المبنية على العقلية القبلية، ووضع خطط شاملة لتطوير الوطن العربي من كافة المجالات، والشروع في تحقيق مشروع الوحدة العربية.
2- يوصي الباحث بضرورة تفضيل الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي مصلحة الآمة والشعوب العربية، على حساب مصالحهم الفئوية الخاصة.
3- يوصي الباحث بضرورة دراسة التركيبة الاجتماعية والاسمية والعرقية والدينية لشعوب الوطن العربي، لفهم كيفية التعامل مع تلك الشعوب والقضاء على فكرها القبلي.
4- الحذر من استمرار العقلية القبلية كأساس وفكر رئيس في عقلية الحكام والزعماء العرب في إدارة الدول العربية وشعوبه، لان ذلك سيساهم في استمرار هدم الوطن العربي، والابتعاد عن فكرة تحقيق الوحدة العربية.
5- يوصي الباحث بعدم اكتفاء المثقف والأكاديمي أو المفكر العربي، بالكتابات والاعتراضات والاحتجاجات والنقد الهادم، بل عليه التفاعل والتواصل مع الجماهير العربية أينما كانوا، للمساهمة في القضاء على فكرة العقلية القبلية، والسعي نحو زرع روح الوعي الفكري القومي لديهم، للوصول إلى مشروع الوحدة العربية.
6- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المختصة بدراسة التعصب القبلي من كافة المجالات، ومدى تأثيره على مشروع الوحدة العربية.

9 قائمة المصادر والمراجع:

<u>أولاً: القرآن الكريم:</u>

1- سورة البقرة. أية: 178.

2- سورة الحجرات. أية: 13.

<u>ثانياً: الكتب:</u>

1. إبن الوردي، زين الدين عمر(1971). **تاريخ إبن الوردي**. بيروت: دار المعرفة.
2. إبن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(1984). **مقدمة إبن خلدون**. بيروت: دار القلم.
3. إبن هشام، عبد الملك(ب.ت). **سيرة إبن هشام**. بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر.
4. إسماعيل الربيعي وأخرون(2005). **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. إسماعيل الشطي وآخرون (2006). **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
6. الأفغاني، أديب(1993). **أضواء على التعصب**. بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر.
7. الأنصاري، محمد جابر(1999). **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام**. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
8. بركات، حليم(1986). **المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي**. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. بركات، حليم(1995). **المجتمع المدني- الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل اغناء التجربة العربية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
10. تامر، عارف(1982). **المعز لدين الله الفاطمي- واضح أسس الوحدة العربية الكبرى**. بيروت:دار الأفاق الجديدة.
11. التل، سهير(1996). **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. التل، غسان(1999). **المجتمع العشائري- قضايا ومشكلات**. إربد: دار كندي.
13. الجابري،محمد(1989). **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14. الجابري،محمد(1992). **فكر إبن خلدون العصبية والدولة- معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي.** ط5. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

15. الجابري،محمد(1996). **المشروع النهضوي العربي – مراجعة نقدية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

16. الجابري، محمد(2004). **الدين والدولة وتطبيق الشريعة.** ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

17. الجاسور، ناظم(2001). **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية- الواقع والتوقعات.** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

18. الجزار، هاني(2005). **في أسباب التعصب: نحو رؤية متكاملة.** القاهرة:عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

19. الحربي، محمد(1981). **الخروج على وشم القبيلة.** بيروت: دار الكلمة للنشر.

20. الحصري، أبو خلدون(1985). **العروبة بين دعاتها ومعارضيها.** ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

21. حمادي، سعدون(1994). **عن القومية والوحدة العربية- سألني سائل فأجبت.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

22. حمادي، سعدون(2006). **مشروع الوحدة العربية- ما العمل؟.**_ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

23. الخطيب، محمد(1994). **القومية والوحدة.القسم الأول-الجزء الأول_المقالات.** دمشق: وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

24. الخطيب، محمد(1994). **القومية والوحدة.القسم الأول-الجزء الثاني.المقالات.** دمشق: وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

25. خليل، خليل(2003). **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة.** ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

26. الربيعي، إسماعيل(2005). **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

27. زناتي، محمود(1992). **نظم العرب القبلية المعاصرة.** ط1. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

28. سعدون حمادي وآخرون.(1995). **قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

29. السعداوي، نوال(1974). **أول نظرة علمية صريحة إلى مشاكل المرأة والجنس في المجتمع العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
30. سعيد، محمد(1993). **حقوق الإنسان ومشكلة الحداثة والتحديث.. نظرة عامة لمسار حقوق الإنسان**. " **في حقوق الإنسان في مصر**". القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
31. سمارة، محمد(1991). **تاريخ العرب السياسي ونظام الحكم والمجتمع والحضارة العربية الإسلامية**.(د.ب): (د.ن).
32. السمان، غادة(1990). **القبلية تستجوب القتيلة**. بيروت: منشورات غادة السمان.
33. سيف الدولة، عصمت(1979). **نظرية الثورة العربية. الطريق إلى الوحدة... إلى الاشتراكية**. بيروت: دار المسيرة.
34. شرابي، هشام(1975). **مقدمات لدراسة المجتمع العربي. القدس: منشورات صلاح الدين.**
35. شرابي، هشام(1987). **البنية البطركية- بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
36. شفيق، منير(ب.ت). **القومية العربية بين واقع التجزئة وتطلعات الوحدة**. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر.
37. صالح، عطا، وفوزي تيم(ب.ت). **النظم السياسية العربية المعاصرة**. الجزء الأول، ط2. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
38. صبحي، محي(2001). **عرب اليوم- صناعة الأوهام القومية**. بيروت:رياض الريس للكتب والنشر.
39. عبد الرحمن، أسامة(2000). **النفط والقبيلة والعولمة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
40. علوش، ناجي(1980). **حوار حول الأمة والقومية والوحدة**. عكا: مؤسسة الاسوار.
41. عليوي، هادي(2000). **الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي 1918-1952**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
42. الغانمي، سعيد(2006). **العصبية والحكمة: قراءة في فلسفة التاريخ عند ابن خلدون.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
43. الغذامي، عبداللة(2009). **القبلية والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**. الدار البيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي.
44. غليون، برهان(1990). **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**. بيروت: المركز الثقافي العربي.

45. قائدبيه،محمد(2001). **أركان القومية العربية- ثوابت في خضم المتغيرات**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
46. قباني، عبد العزيز(1997). **العصبية بنية المجتمع العربي**. بيروت: دار الأفاق الجديدة.
47. الكيلاني، فاروق(1972). **شريعة العشائر في الوطن العربي**. بيروت: د.ن.
48. محفوظ، محمد(2005). **الحرية والإصلاح في العالم العربي**. بيروت: الدار العربية للعلوم.
49. مراد، علي(1984). **الطبقات والصراع الطبقي في الأيديولوجية العربية الثورية**. بغداد: دار الحرية للطباعة.
50. مراد، محمد(1996). **النخب والسلطة في المشرق العربي**. بيروت: معهد الإنماء العربي.
51. مركز دراسات الوحدة العربية(2010). **المشروع النهضوي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
52. مكي، يوسف(2003). **في الوحدة والتداعي- دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
53. الناصر، محمد(1994). **الحياة السياسية عند العرب-دراسات مقارنة على ضوء الاسلام**. بيروت: دار الجيل.
54. نصري، هاني(1982). **عصبية لا طائفية**. بيروت: دار القلم.
55. نعمان، عصام(2003). **هل يتغير العرب- أفكار محركة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
56. النقيب، خلدون(1996). **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت**. بيروت: دار الساقي.
57. والي، خميس(2003). **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

<u>ثالثاً: الصحف والمجلات :</u>

1- إبراهيم، محمد(1999). "المجتمع الموريتاني: من القبيلة إلى الدولة". **المستقبل العربي**، العدد 243، ص ص 38-51.
2- بربوتي، حقي(1991). " الوحدة العربية والأفاق المتعارضة للعقل العربي" . **المستقبل العربي**، العدد 153، ص ص 15-26 .
3- البقالي، أمينة(1988). "ملاحظات حول مفهوم الوحدة". **الوحدة**، العدد 48، ص ص 28-33.
4- التميمي، عبد المالك(2005). "القبلية في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين". **شؤون عربية**، العدد 122، ص ص 220-232.

5- الحاج، فؤاد(2009). "الوحدة العربية- كيف ومن سيحققها". **صباح العروبة**، ص6.

6- الحصري، خلدون(1979-1980). "حول الوحدة العربية". **المستقبل العربي**، مجلد2، ص ص 114-123.

7- حنا، عزيز(1979-1980). "مطالب الوحدة العربية على التعليم". **المستقبل العربي**، العدد8، ص ص 54-70.

8- حداد، حبيب(1999). "الوحدة العربية.. إلى أين؟" **المستقبل العربي**، العدد 240، ص ص 86-99.

9- الداود، محمود(2001). "تجارب الوحدة العربية: دروس وعبر". **شؤون عربية**، العدد 107، ص ص 56-67 .

10- زريق، برهام(1992). "العربي جذر العربي/ ومسألة مزالق المصلحة عطالتها في توحيد الأمة العربية". **المستقبل العربي**، العدد 166، ص ص 131-139 .

11- زريق، هدى(1983). "نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي". **المستقبل العربي**، العدد 48، ص ص 94-.107

12- الصلح، رغيد(24-4-2010). "أولويات التعاون الإقليمي بالمنظور العربي". **جريدة القدس**، ص .22

13- ضاهر، مسعود.(1985). "القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث". **الوحدة**، العدد 10، ص ص 5-.15

14- العرب، محمد(2008). "عُمان.. صعود القبيلة وتراجع المرأة". **الديمقراطية**، العدد29 ، ص ص 161-.164

15- عصفور، جابر(2006). "عن التعصب والعصبية". **العربي**، العدد 568، ص ص 76-.81

16- علي، محمد(2007). "صراع القوى القبلية والدينية في الصومال". **الديمقراطية**، العدد 27، ص ص 59-.68

17- عمار، حامد(1979). "ندوة فكرية حول دور التعليم في الوحدة العربية". **المستقبل العربي**، مجلد2، ص ص 175-180.

18- عمار، حامد(1980). دور التعليم في الوحدة العربية (نقد كتاب). **المستقبل العربي**، عدد15، ص ص 175-.179

19- لبيض، سالم(2000). "من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي". **المستقبل العربي**، العدد 261، ص ص 47-.58

20- (مؤلف مجهول)، (1980-1981)."دور الأدب في الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة العربية". **المستقبل العربي**، العدد17، ص ص145-146.

21- محمد مراد وأخرون(1979). " الوحدة العربية بين الواقع والامـــل". **المســـتقبل العربـــي**، العدد9، ص ص 137- 148.

22- موريس، ماجدة(1979-1980)." الاذعات العربية وقضية الوحدة العربية". **المستقبل العربي**، العدد 8، ص ص110-124.

23- ناصف، فاروق(2002). " المشروع الوحدوي العربي بين الفرص والإمكانيـــات" . **صـــامد الاقتصادي**، العدد 128، ص ص 11-25.

24- النقيب، خلدون(د.ت). "القبلية السياسية- محاولة نظرية". **أبواب**، العـــدد 7، ص ص 119-130.

25- الهندي، هاني(2000). "قراءة في المشروع النهضوي العربي". **شؤون عربية**، العدد 101، ص ص 35-59.

26- وطفة،علي، وعبد الأحمد(2002). "التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي". **عالم الفكر**، العدد 3، ص 59-119.

رابعاً: المقابلات:

1-مقابلة مع الدكتور خضر مصلح. أستاذ في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم. 5-5-2010.

خامساً: الندوات، المؤتمرات:

1-بلقزيز، عبد الاله(1997). " الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات". ورقة قدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق- القرارات- البيانـــات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2-أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (1987). بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3-الدور السياسي للقبيلة في اليمن(2008). ندوة نظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان. صنعاء.

سادساً: المواقع الالكترونية:

1- بخاري، الأمين.(2009). مفهوم الذات. العيادة النفسية.
http://www.annafsia.com/self_concept.htm

2- البياتي، وليد. (2007).سقوط النظام العربي وانهيار منظومة الاستبداد. شبكة النبأ المعلوماتية.
http://www.annabaa>org/nbanews/65/396.htm

3- الحلو، أمير. (2009). القومية العربية والوحدة العربية في فكر القوميين العرب. جريدة الجريدة.
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15623

4- دراسة لمعهد كارنيجي للسلام.(2007) النظام السياسي اليمني.. ديكتاتورية جماعية. صوت الجنوب العربي.
www.soutalgnoub.com/home/index.php

5- (مؤلف مجهول). (2008). موقع العرب على خارطة القراءة العالمية. شبكة النبأ المعلوماتية.
www.annabaa.org/nbanews/70/154.htm

6- (مؤلف مجهول) . (2009). النظام اليمني والنظام البعثي وتشابه المنهج والمصير.شبكة أنصار الحسين.
النظام-اليمني-والنظام-البعثي
*.... www.ansarh.com/.../showthread.php*97176?

7- (مؤلف مجهول). (2010). نسب السيد الرئيس بشار الأسد. منتديات الزبداني نهر عطاء ومحبة.
http://z-foryou.alafdal.net/montada-f12/topic-t77.htm

8- ديلمي، مسعود. (2010). الجزائر: ضياع مصالح شعب بين الفكر القبلي والأداء المافيـــاوي. موقع ومنتدى دريكيمو العالمية.
http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?p=55506

9- رئيس التحرير.(د.ت). الوحدة العربية في سياق تاريخي ومشروع الاتحـــاد العربـــي. الفكـــر السياسي، ص5.
www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2/1-wahda.pdf

10- الشامسي، متعب(2007).بحث: نظرة على نظام الحكم والقانون القبلي قبل قيام الاتحاد في الإمارات.مجلة الابتسامة.
http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_6705>html.

11- شحادة، مأمون. (2010). القومية العربية: بين التأزم والتأويل. شبكة زهرة سورية.
http://news.syriarose.com/news/9423.html

12- الطالبي.(2009). تعريف الذات. مدونات مكتوب.
http://altaliby.maktoobblog.com/1608014/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA/

13- الطيب،مأمون.(2006). قبيلة البديرية وحكم السودان من لدن الاستقلال. منطقة الحلاوين.
http://www.elhalaween.net/forum/showthread.php?p=11

14- العقبى، خالد. (2010). مسيرة الوحدة العربية المفهوم وأسباب التعثر. موقع الناقد.
http://www.alnaqed.net/add/modules.php?name=News&file=article&sid=5

15- محمد، أنور(2008).الروائي الكويتي حمد الحمد- لا نزال نعيش حياة قبلية. صحيفة الثورة.

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=53439936820081021103202

16- محمد، سعد بن. (2009). نسب حكام دول وإمارات الخليج العربي. منتدى العجمان.
http://www.alajman.net/vb/showthread.php?t=88035

17- المطيري، عراق. (2009). الوحدة العربية مطلب جماهيري أم هدف رسمي... نبذة تاريخية. شبكة البصرة.
http://www.albasrah.net/ar_articles_2009/.../mteri_070509.htm

18- المطري،أحمد. (2008). نسب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. منتديات اليمن أغلى.
www.the-yemen.com/vb/t1385.html

19- معلم، عبد المالك. (2008). القبلية وأزمة بناء الدولة الصومالية. الصومال اليوم.
http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=1374&Item

20-النابلسي، شاكر.(2010). هل أصبحت الوحدة العربية من التراث أو مازلنا نسعى إليها؟.صحيفة المدى.
http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=15843

21- (مؤلف مجهول). (2009) . الوحدة العربية بين الأمس واليوم. مجلة الابتسامة.
http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_139438.html

فهرس المحتويات: